

میکرو فیلم تهیه شد

کتابخانه استان قدس

عربی

اسم کتاب حاشیه بر الفوار التشریل

مصنف شیخ بهائی

مؤلف

خطی مستعین مختلف السطر

مجلد

سال چاپ یا تحریر ۱۲۳۶ ق

عدد اوراق ۱۱۵

شماره

جزء کتاب ۱

شماره قبض

شماره عمومی ۱۱۳۷۹

واقف مرحوم شیخ محمد صالح علی محمد

تاریخ وقف مرداد ۱۳۰۱

طول

عرض

بازبین شد

۱۳۵۲ خ

اللهم وفق ربنا امامه

بسم الله الرحمن الرحيم

بطلان المحيد

الربيد المرسل في طلب
الكلام وح
الربيد المرسل
والربيد المرسل في طلب

بطلان المجيد الذر لا ياتي الباطل على عين بديه ولا من خلفه تنزيه حكيم حميد
وان تولد المنة لم ازل متطببا لاستكشاف سيرة المكشوف من قبل لاث

رحيم الخيوم فرفت برغمه من زمان في خواصنا ومقاماته وجرى
به عار طلاقه فاجتنب السبابه وآتوا طبا على استقراق النصار

والليل في غوص كجاء واستنفاض البحر والجزر والخنجر في سبر اغواره
فوجدت كتابا بالدار الترنار واسرار القلوب والسم الجليل والفاضل السيل

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 اللهم زكنا بربك وحشره فزمت اجنته قد احتوى على صفوة الملائكة

والطريق ما يدهش العقول والالهام من حقائق رقيقة
يدين لها الداني والقاص ويدقق ما يرق في حلقها النوا

و قد كنت تعلق قلبك على حارة شفق عصابة من الاخوان بمدرسة لدى
و قد اكرت بي مدرسا لك بهم جاؤه سبيده و يرشدكم الى مادة سبيلة

ثم تجاذبنا ايدى الاسف وشنا وبتن البراء والبي رونا بالثام
ويوما بالاهواز وثاره بالمضرة بالحق وكان ذلك الكنت

المدة رفيق سفر وسيرة شريفة ونسب راجحة ومجدي النظر فيما
قد علقه عليه قديما وانضفت الي تلك العقود راتقها فحات
المرآة

منجزة بمسرة المخزون فرمادى استارته مظرة لقدرته لدره
ديك

ادواته

ابراہیم بن عبد الجبار و غیرہ
کتاب فی التفسیر

فرقة البام

الذو

التمسك بالله الذي لا يخون
فيه والخمسة

و القفران
منه او القفران

م

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

من مطاوعها رآه مرثم بطريق تحقيق انتم ايام الشب موشى بظن
نه فيقنا شيرى وصال الاصب قائلة بذكر الحال انما تلبا بفكر صا
ونظر سيد لقد كنت فرغتم من هذه الفسيفساء عند انظاركم فيكم الزوم
حديثا والى اسئل من حضر من الخلف في القول والى انتم تدار على ما
يت، وبهذه ازمة للاشياء، ويصرف لولا عثمان الخفاف الكلام
الكتاب على وجهه ان ينفع بها الطلاب وان يجعلها زخير اليوم المطاوع
الى باب المآب انه اكرم من اجاب واعظم من ان بالكلام على رباحه الكتاب
قوله الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده الخ وشيخ صدر الكتاب باقتباس
منه جود من الكتاب ينفع على اسبهم معرب على وسهم فتاة له براعة الاستدلال
من جهتين وغير نظم القرآن المجيد بادل ببارك بفظ التمجيد للاهله
التبدي من موافقة منفتح التزويد وشدة المحي فظة على العمل في الشهد
من الابداء بالجد في كل الامور والاعمال، ان جواز تفسير بعض الالفاظ
القرآن وان سجد بعض الفضلاء وعلماء، البيات ووصف القرآن
بالنزل الذي لا يتصف به الا المتبحر بالذات دون الاعراض سيما
قارأت كالاصوات انما هو بتبعيته محله سواء اخذ حرفا مفردة او
محفوظة وهو الملك العلامة تلقا سماعيا او تلقا تلقيا روحانيا
او حفظه من اللوح المحفوظ ثم نزل به على الرسول وانت خبير بان
جهد هذا انما يتشبه على القول بحسنة الملائكة كما هو منه الكرمين
واما على القول بتجزم كما اطلق بعض الحكماء عليه وزم بعض

والى انتم تدار على ما
يت، وبهذه ازمة للاشياء،
ويصرف لولا عثمان الخفاف
الكلام

من جهتين وغير نظم القرآن
المجيد بادل ببارك بفظ
التمجيد للاهله

علماء الاسلام

علماء الاسلام اليه فلا التهم الا ان يستظهرهم للانباء في صورة الماديا
نزولاً شديدا للنزول العظمى الربى بالحصى المكاني فيكون قولنا نزل
الى الملك استغارة ونزل الفرقان مجازا من استغارة الملك الاستغارة
التيقن ولنا وجه آخر في ورناك في الشرح والكلام ان كان مع
المؤمنين كما هو الظاهر فلا إشكال لعلمهم بمحمول الصلاة وان جعل
ما التزم التعقيب والتزيد منزلة المعلوم لقوة الديور وتسمية القرآن فرقانا
لفرق بين الحق والباطل والحلال والحرام او لنزوله متفرقا لبعض عن بعض
تمام فصل بالسور والآيات او لافراقه عن سائر المعجزات بالبقاء على امر الايام
وغيره يكون لبعده او للفرقان وعورده الى الله نعم مستبعد والمراد بالعلماء
الثقلان دون الملائكة اذ ليس الغرض انذارهم ولم يفهم البتة انما
النبذة اقصد راعيا اللهم اذ التحلته اهم من التحلية بعدم شمول
للعالمين والتوزع وان امكن الا ان المتبادر خلافه **قوله** فتخري عن قولهم فخر تحية
بأقصر سورة من سورة القرآن الخ التحذير طلب المعارضة واصلة في الحداء وفي غير ذلك
ولا يقدح فرع طم بالفاء التعقيب فخلل الابداع والتكذيب اذ هو طلب الرفع منه
من قبيل نزوع فولد له ولا لانه يقف متأخر التحذير ببعض عن نزول
القول لتعني ارادته بالفرقان في الفقرة التي يقف بقرينة اللاحقة
التزويد لما كان امرا محتملا امكن التعقيب بالنظر الى بعض اجزائه
ابيت فاحمد الفرقان على القدر المشترك بين الكل والبعض واسلك
طريقة الاستدلال بمجمل على البعض وضميره على الكل مثلاً واما حمل تنزيل الكل
على ارادته فممكن اذ اقمتم الى الصلوة فقفا في والمسته للاول بعينه
انما هو محمول على تنزيله على سائر الناس لا على سائر الانبياء
والاستدلال به على سائر الناس هو الذي يوجب حمل تنزيله على الكل
فمنه من ينزل على سائر الناس وهو الذي يوجب حمل تنزيله على الكل
وقد سجد يوم القيمة فبدر منه رحمة الله تعالى

علماء الاسلام

علماء الاسلام

علماء الاسلام

من اطلاق السورة فقولها فائتوا بسورة من مثله والمصنف قد جمع مصنفه
 بكسر الميم وفتح القاف يقو خطيب مصنف اي يجمع لقولنا صفاة
 الكلام ارجوانيه او لجره بكلامه وخطبه لوثوقه من الخلق من
 صفة الديك اذا صاح والعرب العرباء الخلف والعربية من قبيل
 ليل اليل وظل ظليل ومن تبعضيته اوبياينة والمراد بعدم
 وجوده كقولهم لا اجد في البلدة افضل منك وربما
 يقرب بالنا الفوقانية اي لم تجد المصنف او العرب وصيغ
 المراد بمثله وعوده الى التحدرو الفرقان كما قيل بعده
 والباصلة القدير تسميه معنى الايتان او جعلنا على واراد منه
 معز القادر لظهور ارادة نفاصل القدرة لا كما لها وعدل اليه
 وقد كبر من قبيل قوله وما انا بظلام للعبيد على احد الوجهين
 فانه الالة عشر الكامل في البلاغة كامل في القدرة على الايتان
 وليس الكلام الالف فتايد قوله وانم من قصدي لمعارضته في
 الا فحام الاسكيات كالظفر التحدرو فمعارضته للفرقان اولها
 اوله او عبده وفر الاخير من بعبه كلامه صريح فان التقدير وقع
 وهو مخالف لما فردي بآية الكشف فكيف كان فليس فيه
 انراء بان القرآن كما ظن فتعلم نوحوا المعارضة ثم
 لما علوا عجزهم عدلوا عن المقابلة بالحروف الى المقابلة بالصور
 وقد اخطأ من ادعى ان الالف في قوله فائتوا بسورة من مثله
 الكامل في القدرة لان الالف في قوله فائتوا بسورة من مثله
 الكامل في القدرة لان الالف في قوله فائتوا بسورة من مثله

والفصاحة ههنا تجمع البداة لا المعنى المتعارفين أهل المعاني
كما قيل فقهه لفظاً ليس بقدرتها تصوراً كما ظن وعدنان جده
البنو وقحطان أبو قبائل اليمن والمراد بهما قبيلتان المنشأ
اليهما **قول** ثم يأتي الخ العطف ثم للآخر الزمان يأتي البين والآن
أو شدة التقاوت بين الزمان المعاندين وإرشاد المقرين وضميرتي كغير
وأما عوده إلى الفرقان لأن بعضه بين بعضاً بعيدة والناس وإن
يعم الناس والجن كما قرأ القحاح وبعضه ص اليهما كما هو الصحيح إلا أن
أراد به الإنسان خاصة لأن الشيء على حسب ما عرض من المصالح كان لهم
ومما زده مشهوراً ونزل بالبناء للمفعول أو من بناء للفاعل
أن عاد ضميرتي إلى العبد وبالعكس إن عاد إلى الله وحسب ما عن أي
قد رما عرض وسينه مفتوحة وقد يسكن ولا اشعار فيه بعدم تأخير
البيان عن وقت الحاجة كما ظن سواء يعلق الطرف بنزل الوبي
نعم فيه خصوصية اشعار بجواز تأخيرها عن وقت الخطاب وضمير آية
للفرقان أو الموصول أو لله أن أعدت ضميرتي إليه والوالد ليس
أصحب العقول السليمة عن متابعة الآلف ومعارضته الوهم وإراد بالند
الالفاظية والاستحضر لما تضمنه من الرغب والترهيب أو استجلاء
الانوار اللاهوتية وخلع الاغشية الناصوتية عند تأمل آياته
وخم اشارته والتسوية في تذكير اللطيف وحميم النوعية والعدول
عن صيغة التفعّل إلى التفعيل **قول** فكشف قناع الانغلاق
عن آياته محكمات حق أم الكتاب وأخر مثلاً من رموز

والفصاحة منها تجمع البديعة لا المفع المتعارفين اهل المعاني
كما قيل فقهه بما لفظا ليس لتقدمها تصورا كما ظن وعدنان جده
البر وقحطان ابو قبائل اليمن والمراد بهما قبيلتان المنسوب
اليهما **قول** ثم بين الخ العطف بتم للآخر الزمان بين البيتين والاعمال
اوله التقاوت بين الزام المعاندين وارشاد المقرين وخبرتي كغير
واما عوده الى الفرقان لانه بعضه بين بعضا بعيدا والناس وان
يعم الناس والجن كما قرأ الصحيح وبعضه ص اليهما كما هو الصحيح الا ان الظاهر
اراده الانس خاصة لان النبي عليه السلام على حسب ما عرض من المصالح كان لهم
ومؤثره مشهورة ونزل بالبناء للمفعول اوله من بناء للفاعل
ان عاد خبرتي الى العبد وبالعكس ان عاد الى الله وحسب ما عن اي
قد رما عرض وسينه مفتوحة وقد يسكن ولا اشعار فيه بعدم تأخير
البيان عن وقت الحاجة كما ظن سواء يعلق الظرف بنزل وبي
نعم فيه اشعار بجواز تأخيرها عن وقت الخطاب وخبر اياته
للفرقان او للموصو او لا الله اعلم

فان الآلة عشر الكامل في البلاغة كامل القدرة على الاتيان في كل ما يشاء
وليس الكلام الا في فتايل **قوله** واجم من قصدي لمعارضته في كل ما يشاء
الا فحام الاسكاف كالظفر المتحد و فرمعارضته للفرقان اولاً فصره هذا
اوله او عبده و فر الاخير من بعده كلامه صريح فان النقص وقع
وهو مخالف لما فردي بآية الكشف فكيف كان فليس فيه
ازراء حيث ان القرآن كما ظن فتعلم توحيروا للمعارضته ثم
لنفر القادر على العلم اعلموا اعجزهم عدلوا عن المقابلة بالحروف الى المقابلة باستيف
واوسطها ولم يكن نفراً مطلقاً وهذا ظاهر البلاغة في الاتيان في كل ما يشاء
القدير مستلزم لنفر القادر وهذا هو الكامل في القدرة على الاتيان في كل ما يشاء
لا سيرة به وقوله الآلة بمنزلة الكمال فهو لا ينقصه في البلاغة في كل ما يشاء
كامل والقدرة على العلم اعلموا اعجزهم عدلوا عن المقابلة بالحروف الى المقابلة باستيف

فليس في العبارة الاستغناء عن التفسير...
 الخطاب تأويله وتفسيره...
 الباب والاضافة بيانية...
 تارة مخزونات النفائس...
 وابنت لهما في الاولى...
 ففيه استعارتان مكنتان...
 الاستعارة واحدة مكنته...
 والمحكم ما حفظ في الاحمال...
 منه الابالنفحص والنظر...
 الانغلاق عن المحكم مع انه...
 ان عاد المستر الى الله سبحانه...
 لا يتيسر في المباشرة الاعمال...
 فالمراد اظهار حقائق اسرار...
 المكنونة التي لا يظفر بالفتور...
 بالوصول اليها الا واد بعد وار...
 جعلت الكشف بالنظر الى متفاهيم...
 بالنسبة الى الخواص لم يكن بعيدا...
 الذي يراد اليه باقية وافراد...
 ورموز الخطاب مثل لحي الماء...
 اشارة بالعين والواجب وتأويله...
 على التفسير

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه...
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه...
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه...
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه...
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه...

على التفسير النسبة فكشف القناع...
 والمتشابهة والتأويل ارجاع الكلام...
 الى آخره مما من ال يدل اذ ارجع...
 من الفسره هو السفر يقال اسفرت...
 واسفر الصبح اذ اظهر وانجلي...
 للبصائر والسفر يبرز الاعيان...
 ولطائف الدقائق ليطلع اخفايا...
 الجبروت لتفكر فيها تفكير الابراز...
 الوضوح وتجلي آيات رب التعقل...
 بالجنس ويقال له عالم الشهادة...
 لا يدرك بالجنس ويقال به وهو...
 عالم الشهادة بالنسبة الى عالم...
 الاول ملكا والثلث ملكوت اذ...
 والجنابا المستر ان جمع خبيثته...
 الدال الظاهر والشره والجبروت...
 والجلال والمراد الصفات السلبية...
 الذات الاحدية عن شوائب النقص...
 الاعمال الجبروتية انهم الامكان...
 يتجلى والعدول الى تفكير السبع...
 ومرة لهم قوله

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه...
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه...
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه...

قوله

8

اليوم ولما قلنا انه الاول والغنى بالغنى المعجزة المفتوحة والله
 النفع وبالجملة المشقة والمراد النفع الحاصل للامة بسبب
 والمشقة التي اصابتها فاعلموا معاليهم من الاعداء والموانع
قوله واقتض علينا من بركاتهم واسلك بنا مسالك كراماتهم
 وسلم علينا وعليهم تسليما كثيرا البركة التمام والخير الكثير واراد
 بها علومهم ومعارفهم ومن تبعيضية او ابتداءية والكرامة
 الاكرام ومسالك كراماتهم الطرق الموصلة الى اكرام الله
 تعالى بهم ووسط الدعاء لنفسه بين الصلوة والتسليم ليكون
 اقرب الى الاجابة حيث وقع بين المستجابين ولو بالنسبة
 الى بعض المدعولين فان الله سبحانه اكرم من ان يقبل
 الطرفين ويرد الوسط **قوله** فان اعظم العلوم مقدارا الى
 المنار علامته ينصب في الطريق للدار فضلها كد وعلم التفسير
 علم يبحث فيه عن كلام الله الفرد الشائع المتبادر في البحث
 عن الحديث القدسي ثم شرف العلوم اما بشرف موضوعاتها كالحج
 او معلوماتها او غاياتها او شدة الحاجة اليها وعلم التفسير جامع للارتفاع
 للشرق من الجهات الاربع فموضوعه كلام الله سبحانه ومعلومه ما
 اراده جل وعلا من كلامه وغاياته الفوز بالسعادات الابدية
 والكرامات السعدية وشدة الحاجة اليه ظاهرة فان القرآن
 منبع اصول الحق والديانات وفروعها ومنه يستنبط مقولها

هذا الكلام من كلامه تعالى
 في تفسير قوله تعالى
 وما من علم الا وله اجر كبير
 في قوله تعالى
 وما من علم الا وله اجر كبير
 في قوله تعالى
 وما من علم الا وله اجر كبير

والمراد من كلام الله تعالى
 في الحديث القدسي
 ما من علم الا وله اجر كبير

ومسئوعها

بذلوا
 دسوار

ومسئوعها متصل به الى خلق الاغنية الفاسوتية وتسلق الى اجلكم السجدة
 الانوار الاموية كما روى عن الصادق عليه السلام وجعفر بن محمد
 عليهما السلام انه قال لقد تجلى الله لعباده في كلامه ولكن لا يسمون
 ونظر العارف المرتبة الشيخ عبد الرزاق الكاشغري في رواية انه
 خرجت عليه وهو في الفتوة فيسئل عن ذلك فقال ما زلت اردد
 هذه الآية حتى سمعتها من المتكلم بها قال جمال العارفي الشيخ
 الشهاب بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن جعفر الصادق كان
 في ذلك الوقت كشجرة موسى عند قول الحق انا الله لا ابدى
 الخ برجع بفتح الراء المهملة وضمة الفاق والعلوم الدينية ستمت
 التفسير والحديث والكلام والاصول والفقه وعلم الاخلاق واراد
 بها في هذه الفقرة الخمسة الاخيرة بخلاف الفقرة السابعة واصول العلوم
 الدينية الاربع الاول كما قيل والاخيران فروعها واراد
 بالاصول ما عد الاول منها ولقد لم يرد بتعاطر التفسير والتكلم
 فيه الاطلاع على طواهره فقط والبحث فيها بل اراد الخوض
 في اغماره والوصول الى اغوارها والبحث عن خوافيه وتأليف
 الكتابات فلا يرد انه جعله اول راس العلوم الدينية وهو
 يقتض كون البراعة فيها موقوفة عليه فكيف جعله ثانيا موقفا
 على البراعة فيها وقد بين ان الاول بالنسبة الى السلف والناس
 بالنسبة الى الخلف والمراد بالقول الادبiete علم الادب وهو علم

ولقد ذكرنا في
 رتبة العلوم
 في كتابنا الذي
 هو بنود وازمنة

يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة وقنونه اثنا عشر
 اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعاني والبيان والتأنيخ
 والآث، والعرض والقوافي وعلم الخط وقرض الشعر وهذه
 هي الصناعات العربية فغطف الفنون الادبية عليها غطف تفسير
 واستمداد التفسير من كلام الاربعة الاخيرة غير ظاهر فلعل الاطلاق
 نظر الى الغلب واما علم القراءة فمن نواع التفسير كحالة البيع
 من نواع المعاني **قوله** ولطال الآخرة اللام للاشعار بقسم محذوف
 وما كان للفعل في طلب الفاعل والمشتبه ان يبالا يتصل الاء
 بافعال ثلثة قتل وكبر وطال ولا يدخل الاعلى فعلية وقد يحفل
 مصدرية والء من الماض الى المضارع فاحدث الحكاية
 الحال والصفة تشبث الصاد خلاصة الشئ والبارية
 الفارقة والراوية العجيبة ولعل اراد بافاضل المتأخرين الراغب
 الاصطفاي وجار الله الزمخشر والامام الهارثي فانه كثير اما
 يستمدح كلامهم **قوله** ويوب الخ اعرب عنه اظهره وكشفه
 والمعزية المنسوبة والائمة الثمانية هم القراء السبعة باضافة
 يعقوب اسحق الزمخشر واختار قرأته من بين بقية العشرة
 لانه كان اعلم اهل زمانه بالعربية واشتهر رياسة القراء
 بعد ابي عمرو اليه هذا ولا ينبغي ان يظن كلامه شعريا

وهو علم حجب
 تجميع بعض الاشعار
 على غير ترتيب
 من سنة المصنف

والصفوة

الخصر

ماعد القراء
 وهو في بعض النسخ
 ماعد القراء

ماعد القراءات الثمان شاذ وهذا قول غريب لا يعلم فيه موافق
 فان المعروف بين القراء والفقهاء قولان احدهما ان الشاذ ما
 عدا القراءات السبع وهو قول بعض اصحابنا الامامية وظلام
 الراغب والنووي من الشافعية والثاني انه ماعد القراءات
 العشرة واليه ذهب بعض الشيعة ومحى السنة والعالم
 فتدبر بقدر شؤره وان القراءات الشاذة لا يجوز
 القراءة بها في الصلوة ولا خارجها فلا طائل في تعرض المفسرين
 لها وسيما في هذا التفسير الذي مداره على الاختصار التام اللهم
 الا ان يجعل كاخبار الاحاد رفع سبلاته سندا يصلح لتحصيل
 العمومات وتفيد المطلقات ويستفاد منها بعض الاحكام
قوله الا ان قصور بضاغته يشبني بالتاء المثلثة والباء الموحدة
 والهاء المائلة اى بمعنى يمنعني ويشغلني والاستخارة سؤال
 الله سبحانه ما هو خير وصحبه غفر عن البناء للمفعول اى رفع
 به تردى ورفيع النسخ بدل رسميه او رسمه بتدوير
 السين على وزن ائمة من الوسم وهو العلامة وانوار
 التثنية من النور بضم النون وبتما جعل من النور بفتحها
 اليق **قوله** سورة فاتحة الكتاب السورة طائفة من القرآن
 لما ترجمته مخصوصة ونقص طرده بآية الكرسي واجيبك
 المراد بالترجمة اللقب وتلك اضافة محضة لم يصلح الحذف

وهو علم حجب
 تجميع بعض الاشعار
 على غير ترتيب
 من سنة المصنف
 وهو في بعض النسخ
 ماعد القراء
 وهو في بعض النسخ
 ماعد القراء

بالحكم النظرية ما استفاد من اول الفاتحة الى مالك يوم الدين
 اعني احوال المبدء والمعاد والاحكام العملية ما استفاد
 من الباق والموصول اما صفة الجملة معانيه **الحكم** او لمجموع الحكم
 والاحكام هو الاخر فقط وعلى الثاني فالتسوك والاطلاع
 اما شر مرتب او مشوش وكل من الاربع لا يخفى من شئ
 يظهر من التامر والوافية والكافة بالنصب عطف على
 وقد يكره ان بالعطف على الكثرة وهو مستند للعطف
 على جزء العلم اللهم الا ان التزم ما قيل في شهر رمضان ور
 وأشار بذلك الى الاشتغال بنوعه **قوله** والصلوة بالحرور تهاقر
 بالنصب سنداً الى ما جاء في الحديث القدسي سمعت الصلوة
 ينزوي عن عدي عفيين وفسترت بالفاتحة لما ورد في حديث
 آخر ان الله تعالى قال فيما من به علي ان اعطيتك فاتحة
 الكتاب وهركنه من كنوز عرشي قسمتها بيني وبينك
 نصفين وما يخفى ان الجر انبب بتقليل المؤلف واستحبابها
 كما هو رأي ابي حنيفة في الركعتين الاخيرتين كذا قيل وفيه
 انه لا يليق بتقليل التسمية بذلك مع وجوبها عنده **والاول**
 وقيل اراد بالوجوب الفرضية عند الشافعي وبالاستحباب
 ما يقابل الفرضية فيشمل الوجوب باصطلاح الحنفية وفيه

ما لا يخفى

في قوله والصلوة بالحرور تهاقر
 بالنصب سنداً الى ما جاء في الحديث القدسي
 سمعت الصلوة ينزوي عن عدي عفيين وفسترت
 بالفاتحة لما ورد في حديث آخر ان الله تعالى
 قال فيما من به علي ان اعطيتك فاتحة الكتاب
 وهركنه من كنوز عرشي قسمتها بيني وبينك
 نصفين وما يخفى ان الجر انبب بتقليل المؤلف
 واستحبابها كما هو رأي ابي حنيفة في الركعتين
 الاخيرتين كذا قيل وفيه انه لا يليق بتقليل
 التسمية بذلك مع وجوبها عنده والاول
 وقيل اراد بالوجوب الفرضية عند الشافعي
 وبالاستحباب ما يقابل الفرضية فيشمل الوجوب
 باصطلاح الحنفية وفيه

ما لا يخفى وفي بعض النسخ واستحبها بالاول او قيل اي انها
 لشدة ملاستها للصلوة وجوباً في الاولين واستحبنا في الاخيرين
 سميت بذلك وفيه انها تسمى بذلك عند الكل فلا يليق بالتقليل
 على مذهب البعض الا ان يدعى ان من قبيل تسمية الركعة
 بصفة الحق على احد الوجهين ولعل مراد هذه القائل شدة
 ملاستها وجوباً عند بعض وجوباً واستحباً با عند آخرين
 ان عبارة قاصرة فتأمل **قوله** والشأفة بالنصب والشفقة
 بالنصب **الجر** دون انعمت عليهم هكذا وقعت عبارة الكشف
 والمراد صراط الذين انعمت عليهم لظهور عدم عد الصلوة آية
 بدون الموصول كذا المضاف اليه بدون المضاف **قوله** وتشتي
 في الصلوة عدل عما وقع في الكشف لانها تشتي في كل ركعة اشفا
 بان مراد العلامة بالركعة الصلوة تسميته للكل باسم الجز
 ولم يقل في كل صلوة لئلا ترد صلوة الحنافة وقد
 فكلم العلامة على معنائها الحقيقية ويوجه بوجوه الاول
 ان مراده انها تشتي في كل ركعة باخرى والاخر في الاول
 بالثانية والثانية بالاولى واما الوتر فليست مذهب وفيه
 تكلف واما ما يق من انه توجيه لكلامه بما لا يرفع لانه
 غير واجبة والاخيرتين عند الحنفية والعلامة منهم

في قوله والصلوة بالحرور تهاقر
 بالنصب سنداً الى ما جاء في الحديث القدسي
 سمعت الصلوة ينزوي عن عدي عفيين وفسترت
 بالفاتحة لما ورد في حديث آخر ان الله تعالى
 قال فيما من به علي ان اعطيتك فاتحة الكتاب
 وهركنه من كنوز عرشي قسمتها بيني وبينك
 نصفين وما يخفى ان الجر انبب بتقليل المؤلف
 واستحبابها كما هو رأي ابي حنيفة في الركعتين
 الاخيرتين كذا قيل وفيه انه لا يليق بتقليل
 التسمية بذلك مع وجوبها عنده والاول
 وقيل اراد بالوجوب الفرضية عند الشافعي
 وبالاستحباب ما يقابل الفرضية فيشمل الوجوب
 باصطلاح الحنفية وفيه

في قوله والصلوة بالحرور تهاقر
 بالنصب سنداً الى ما جاء في الحديث القدسي
 سمعت الصلوة ينزوي عن عدي عفيين وفسترت
 بالفاتحة لما ورد في حديث آخر ان الله تعالى
 قال فيما من به علي ان اعطيتك فاتحة الكتاب
 وهركنه من كنوز عرشي قسمتها بيني وبينك
 نصفين وما يخفى ان الجر انبب بتقليل المؤلف
 واستحبابها كما هو رأي ابي حنيفة في الركعتين
 الاخيرتين كذا قيل وفيه انه لا يليق بتقليل
 التسمية بذلك مع وجوبها عنده والاول
 وقيل اراد بالوجوب الفرضية عند الشافعي
 وبالاستحباب ما يقابل الفرضية فيشمل الوجوب
 باصطلاح الحنفية وفيه

ركعة لا ركعتين ففيه ان استحبابها فيه كما كاف فربما التوجيه كما لا يخفى في الثاني
 والسجدة كما لا يخفى ان في السجدة والمراد انها تشتمل في الصلوة بسبب كونه لا يسجد
 ولا يسجد ركعتين كالشهر ولا بسبب كونه صلوة كالسجدة في صلاة التيمم
 وبعده ظاهر كما لا يخفى الثالث ان في معنى مع والمعنى
 تشتمل مع كل ركعة ويفهم منه عرفا انها تشتمل مع كل ركعة
 كما يقفان ياكل مع كل واحد مع كل واحد ياكل مع وفيه
 تعسف والحق ان التوجيه الاول اشار الى المؤلف
 احسن التوجيهات وقد وقعت عبارة الكشف في بعضها في
 الصحاح ونقلها بعض اصحاب الحديث عن عمر ابن الخطاب
 ايها وفرق بين الامام بهذا انها تشتمل في كل ركعة من الصلوة
 وهذا العجب مما وقع في الكشف والصحاح لمرادها بان المراد
 بالركعة معناه الحقيقي او الانزال عطف على الصلوة فكانت
 جزءا للمضارع مع الاستقبال او ان العبارة من قبيل
 علقها متبنا وما يارد او قد يق لاجابة على هذه التكلفة
 بل ينبغي ابقاء المضارع على حاله فانه سبحانه اطلق عليها
 السبع المثاني بمكة كما سيجي لعله بانها تشتمل نزولها بالمدينة
 وغرض المؤلف الائمة الى هذا ولولا لما صح اطلاق السبع
 المثاني عليها بهذا الاعتبار قبل نزولها بالمدينة فتأمل
 من الفاتحة الى خلاف في انها ان البسملة من القرآن انما
 هو وانها

الذرة

سبعة

هو قرأها في اويل السور جزء من كل سورة ام في الفاتحة فقط جزء منها
 دون بقية السور ام ليست في اويل شرح السور جزء منها انما كسبت للترك
 في الفصل بين السورتين فابن العباس وابن المبارك واهل مكة كانوا كثير
 واهل الكوفة كاهم والكنز وغيرهما سور حمزة وغالب اصحاب الشافعية
 على الاول وهو مذهب الامامية وقيل بعض الشافعية وحمزة بالثاني
 واهل المدينة ومنهم الاوزاعي والبصرة على الثالث وهو المشهور عند النجاشي
 مع الحقيقة والمؤلف المحقق لم يتعرض للخلاف في غير الفاتحة وفي بعض النسخ
 من الفاتحة ومن كل سورة كما في الكشف وفيه ان حمزة من اهل الكوفة
 وقد عرفت مذبه في قوله فظهر انما ليست من السورة عند الطائفة صاحب
 الكشف واتباعه وفي هذا التفرع نظرا اولاد لالة العام على الخاص
 وقد يوجه بان ابا حنيفة من فقهاء الكوفة وتبعهم بجزئيتها دون يدل
 على ذلك وفيه ان توقفه محتمل فالنظر بحاله هذا وقد يحذف لفظ اسمي فوعا
 بالخبرية عن المصدر المسبوك من ان ومعلومها قدم لتكرار يكون الغرض
 تزييف هذا لفظ اشارة الى قوله بعد ان بعض الظن انهم وعذري ان
 الاخر اقرب لسماعة هذا التفرع اهل من ذلك ومن ظن ان المؤلف
 المحقق اراد ذلك فواحق بان يتبع عليه ان بعض الظن انهم
 وسئل عن محمد بن الحسن في هذا الكلام مما لا نمره في هذا المقام اذ لا نزاع
 لاحد في انها من القرآن لعدم مراده ان محمد لم ينسخ ايضا كما لا يخفى وغرضه التذكير بها لئلا
 يزياده تزييف الظن فتأمل واقام يق من ان غرض محمد ان يبين
 لئلا يزياده تزييف الظن فتأمل واقام يق من ان غرض محمد ان يبين
 لئلا يزياده تزييف الظن فتأمل واقام يق من ان غرض محمد ان يبين

هو قرأها في اويل السور جزء من كل سورة ام في الفاتحة فقط جزء منها
 دون بقية السور ام ليست في اويل شرح السور جزء منها انما كسبت للترك
 في الفصل بين السورتين فابن العباس وابن المبارك واهل مكة كانوا كثير
 واهل الكوفة كاهم والكنز وغيرهما سور حمزة وغالب اصحاب الشافعية
 على الاول وهو مذهب الامامية وقيل بعض الشافعية وحمزة بالثاني
 واهل المدينة ومنهم الاوزاعي والبصرة على الثالث وهو المشهور عند النجاشي
 مع الحقيقة والمؤلف المحقق لم يتعرض للخلاف في غير الفاتحة وفي بعض النسخ
 من الفاتحة ومن كل سورة كما في الكشف وفيه ان حمزة من اهل الكوفة
 وقد عرفت مذبه في قوله فظهر انما ليست من السورة عند الطائفة صاحب
 الكشف واتباعه وفي هذا التفرع نظرا اولاد لالة العام على الخاص
 وقد يوجه بان ابا حنيفة من فقهاء الكوفة وتبعهم بجزئيتها دون يدل
 على ذلك وفيه ان توقفه محتمل فالنظر بحاله هذا وقد يحذف لفظ اسمي فوعا
 بالخبرية عن المصدر المسبوك من ان ومعلومها قدم لتكرار يكون الغرض
 تزييف هذا لفظ اشارة الى قوله بعد ان بعض الظن انهم وعذري ان
 الاخر اقرب لسماعة هذا التفرع اهل من ذلك ومن ظن ان المؤلف
 المحقق اراد ذلك فواحق بان يتبع عليه ان بعض الظن انهم
 وسئل عن محمد بن الحسن في هذا الكلام مما لا نمره في هذا المقام اذ لا نزاع
 لاحد في انها من القرآن لعدم مراده ان محمد لم ينسخ ايضا كما لا يخفى وغرضه التذكير بها لئلا
 يزياده تزييف الظن فتأمل واقام يق من ان غرض محمد ان يبين
 لئلا يزياده تزييف الظن فتأمل واقام يق من ان غرض محمد ان يبين

هو قرأها في اويل السور جزء من كل سورة ام في الفاتحة فقط جزء منها
 دون بقية السور ام ليست في اويل شرح السور جزء منها انما كسبت للترك
 في الفصل بين السورتين فابن العباس وابن المبارك واهل مكة كانوا كثير
 واهل الكوفة كاهم والكنز وغيرهما سور حمزة وغالب اصحاب الشافعية
 على الاول وهو مذهب الامامية وقيل بعض الشافعية وحمزة بالثاني
 واهل المدينة ومنهم الاوزاعي والبصرة على الثالث وهو المشهور عند النجاشي
 مع الحقيقة والمؤلف المحقق لم يتعرض للخلاف في غير الفاتحة وفي بعض النسخ
 من الفاتحة ومن كل سورة كما في الكشف وفيه ان حمزة من اهل الكوفة
 وقد عرفت مذبه في قوله فظهر انما ليست من السورة عند الطائفة صاحب
 الكشف واتباعه وفي هذا التفرع نظرا اولاد لالة العام على الخاص
 وقد يوجه بان ابا حنيفة من فقهاء الكوفة وتبعهم بجزئيتها دون يدل
 على ذلك وفيه ان توقفه محتمل فالنظر بحاله هذا وقد يحذف لفظ اسمي فوعا
 بالخبرية عن المصدر المسبوك من ان ومعلومها قدم لتكرار يكون الغرض
 تزييف هذا لفظ اشارة الى قوله بعد ان بعض الظن انهم وعذري ان
 الاخر اقرب لسماعة هذا التفرع اهل من ذلك ومن ظن ان المؤلف
 المحقق اراد ذلك فواحق بان يتبع عليه ان بعض الظن انهم
 وسئل عن محمد بن الحسن في هذا الكلام مما لا نمره في هذا المقام اذ لا نزاع
 لاحد في انها من القرآن لعدم مراده ان محمد لم ينسخ ايضا كما لا يخفى وغرضه التذكير بها لئلا
 يزياده تزييف الظن فتأمل واقام يق من ان غرض محمد ان يبين
 لئلا يزياده تزييف الظن فتأمل واقام يق من ان غرض محمد ان يبين

ما جعل التسمية بهذا وتباقي الإشارة الى
 افعالها على ما في المتن

تقدير اقراء ويدل عليه بخلاف ابدء فقرأ القرآن ثم رفعه اقراء باسم ربك وفي
 الحديث ان النضر صاع امر من اور الى فراشه ان يقول بسمك رب
 وضعت جنبه وبك ارفع فهدى ان قرنتان على ان متعلق البسملة
 متى لم يذكر كان فعلا خاصا من لفظ الفعل المصدر بها وهذا كما
 قاله في تقدير ان زيدا في جواب من قام فاعل لا مبتدأ فائد وهذا
 اقراء واظهار الحل متمم سواء جعل ذلك إشارة الى افعالها على غرض ان
 الفعل الخاص كما قرء او ادخل مثلا يطابق ما بعد البسملة ويدل
 عليه في كل موضع بخلاف ابدء لعدم حصول المطابقة له والدلالة عليه
 فيما يكون لم يكن الفعل امرا ممتدا كالخروج والدخول مثلا فالمراد
 بغير لعدم ما يطابقه الى رفع الالحاب الكمال ولا يخفى ما فيه من التعلق
 هذا وبقايرج تقدير اقراء مثلا بانه يدل على تلبس كل القراءة بالبر
 بالبسملة بخلاف ابدء لما اقتضته قصر التبرك على ابتدائها وقد
 يعارض بان تقدير ابدء يقتض العمل بحديث الابداء لفظا ومع
 وتقدر اقراء مثلا يقتض العمل به مع فقط وفيه ان مدار العمل بالحديث
 على الابداء بالبسملة بخلاف تقدير فعل الابداء ولم يرد الحديث بان كل
 امر ذرا لم يقرأ ولم يفر فيه ابدء فهو ابر فتأمل قول او ابتدائي
 الاولى او قرأت فتدبر قول لزيادة التوضيح فيه ارجح الاضمار فابدء
 او ان كلما فابدء فهو فيه مع زيادة التوضيح في ذلك لانه لا بد من
 اضمار خبره لان الكلام على تقدير تعلق بسم الله تعالى في ثلاث كلمات

واما جعل

واما جعل بسم الله خبرا عنه باضمار متعلقه بمحاذن فخرج عن البحث وقيل
 لان فيه اضمارا عاما مع معوله البارز وهناك مع المستد وجوبا
 وقيل لانه ازيد من ابدء بحرفين وفيه نظر لان الغرض من ترجيح تقدير
 الفعل على الاسم لا تقدير فعل على اسم هو اكثر حروفه فامنه حركه
 قد زبدى الذي هو مصدر ابدء واوه وتقدم المعول وبعض
 النسخ المفعول منها ارفعا نحن فيه بخلاف قوله ثم اقراء باسم ربك
 لانه اول قرآن نزل فكان الاسم القراءة **قوله** بسم الله محمدا
 ومن سنها اربا احرمتا وارسا واما لا يفهم من محبوب الرياح والمرسا
 هو الاستشهاد على تقدير تعلق بسم الله بمحرمها لا باركوا وان ربحه
 المؤلف هناك اراكموا فيها **قوله** بسم الله وقت اجراء
 وارسائها على ما ينبغي تفصيله ان شاء الله لانه اتم وادل على
 الاختصاص وجه الالهية الشرافة وكون الغرض الرد على المشركين
 الذين كانوا يشدون فاعمالهم بسم اللات والعز ووجه
 حصول الاختصاص لو اخر ليكون التقديم ادل عليه ان نفس
 العدول عن ذكرها المذكر الله تعالى يدل على الاختصاص دلالة
 ضعيفة **قوله** كيف جعل الله لها ارسعا عليها ولما كان اللات
 جهة جهنم تبعية وابدال وجهته توقف واحتياج اشار الى
 المحوظ منها الجهة الثانية بغير حيث الى **قوله** كل امر ذي بال

قد تقدم على القراءة اي على فعلها
 فيقدم على فعلها اي

اي يخطر بالبال جليلا كان او حقيرا فالوصف للتعظيم نحو طريق خياصيه
 او در شان مريم ثمة فكانت ملكا بالصاحبة لا شفعالة به فالوصف
 مختص والابر مقطوع الآخر وجعل ترك التسمية في اول الامر جيا
 لنقص آخره بمالعة في سرية النقصان من اوله الى آخره كسراية
 بركة السملة فيه لو ذكرت **قول** وقيل الباء المصاحبة الى الالهة
 والاستغانة وصدره بهيل اشعار بعدم ارتقائه وذلك لان
 جعل اسم الله سبحانه آية للفعل في زيادة مدخلية في حيث كانت
 لا يتأتى ولا يوجد بدونه والمصاحبة عربية بمعنى الدلالة على ذلك
 هذا وقد يرجح المصاحبة بصفة الصاحب الكافي بوجوه ذكرها السيد
 المحقق في حاشيته منها ان التبرك باسمه ادخل في الاربعة
 جعل الاله لتبعية الاله وابتدائها ورديان الملوحة جملتها الاخرى
 وهذه الجهة غير ملحوظة كما مر وفيه ان كون الاله ذات هجرته
 كاف في وجوب حشرها ومنها ان ابتداء المشركي باسم الهتهم انما
 كان على سبيل التبرك فقصده التبرك ادخل في الرد عليهم وفيه ان
 المحرم ولو لم يكون التبرك معنى المصاحبة او لارزم معناه ثم
 بل هو معلوم من امر خارج هو ان مصاحبة اسم سبحانه يوجد معها
 التبرك وهو جار في الاستغانة باسمه سبحانه ايضا لا معاندة هي
 الاستغانة والتبرك وقد اشار المؤلف المحقق الى ذلك بقوله
 هذا ليعلموا كيف تبرك باسمه ومنها ان باء المصاحبة ادل على

في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله بسم الله الرحمن الرحيم

ملا بسم

على ملا بسم جميع اجزاء الفعل باسم الله من باء الاله والاستغانة
 وفيه نظر فان الظاهر من وانها فذلك فان التقدير اقرب
 لا ابد ومنها ان كون اسم الله تعالى للفعل ليس الا باعتبار
 انه يتوصل اليه ببركة فقد رجع بالآخرة الى معنى التبرك فلتنقل
 به او لا وفيه نظر يعلم مما قلناه قيل **هذا** والمعنى متراكبا
 الله اقرب هذه التسمية مع القيل وربما جعل من كلامه وكيف
 كان فليت الباء فيه صلة للتبرك بل المقصود ان التبرك
 على وجه التبرك **قول** وهذا او ما بعده الى آخر السورة
 وهو جواب عن الاستغانة عما سبق كيف يقول سبحانه متبركا
 باسم الله اقرب وقد نظن ان قوله ليعلموا كيف تبرك باسمه
 عن الاستغانة الى المصاحبة ويدفع انه من تمة القيل والحق
 ان الظن ودفعه ليس بشئ لما عرفت ولبعد اخلاء المؤلف
 المحقق كلامه عن التعرض لذلك مع جريان التبرك في
 الاستغانة ايضا ومن حق الحروف المفردة ان يفتح لان الاصل
 في البناء السكون لحقته وعدم التغير بالعوامل والديموم
 بالتحقيق وهذه الحروف لكونها كلمات براسها مظنة الى
 الوقوع في اول الكلام وقد فرضوا الابتداء بالساكن فثبت على
 الفتح اثبت السكون في الحقة وقد يعارض بان السكون عدى
 والكسرة ناسبة للعدم مع ان من قواعدهم ان الساكن اذا حرك

ح ٢٠

في حركاتها

حركاتها بالكسر **قوله** لا اختصاصها بلزوم الحرفية والجرار بها معا
 فلا يفارقهما بخلاف سائر الحروف كالتاء والكاف **قوله**
 انما سبب الكسر مناسبة ضعيفة فلما اجتمعا معا واما الحرفية فلا
 فلا اقتضاها السكون فلما اجتمعا معا ولم يمتددا الكلمة معا
 قوت المناسبة وحصل الاقتضا اما الحرفية وافقه حركتها
 اثره واما الحرفية فلا اقتضاها السكون الذي هو عدم الحركة
 والكسر لقلته كالعدم لعدم وجوده في الالف والواو والهمزة
 الغير المنفردة والحروف الاندازية كالحاء كما كسرت لام الامر
 ولام الاضافة الحاء ان كسر الباء عن غير الحروف كسرها
 بين الحروف المفردة التي حرفها الفيم كسرها بين اللامين في ان كسرها عن غلبة
 اقضت في غيرهما حرفة والعلة منها وقع التباسها بلام الالف في دخولها في الالف
 والفاء لم يخف التباس بين لبيان دخولها في كسرها بالداخلية
 المظهر للان الداخلية المظهر لراي التكميل للجنة مفعلة في الالف والضمير
 الالفية ضمير رفع دائما فارفع اللزوم المدخول عليه وتقدر الاعراب
 وانما اجريت الالفية على الاصل وكسرت الحارة ولم يعكس لتوافق
 القامر واثرة واما الداخلية على المستغاث فانما فتح على التميز عن
 المستغاث له مع انه في موضع ضمير ادعوك فكانها داخلية على
 المفعول **قوله** من الاسماء التي حذفت اعجازها ووزنه افع سقط
 منه الواو اذا اصله سموي مبتدأ بها حال من المجرور اي لا

الخطاب والواو للعطف ووجه اقتضاها اختصاصها

قوله

بجلائها في التفسير في المنزلة والوقوف عليه

اذا انقضت

اذا انقضت بما قبلها كسب الله **قوله** لان من دأبهم ان يبدوا
 بالمتحرك لبثثة الالف بالبات كن فبادخال همزة الوصل في
 الالف الساقطة في الدرج يمتدكون اوائلها بحاله ولا يخرجون **سكون**
 عن دأبهم وكلامه مشعر بان الالف بالبات كن غير محتج كذا كلام
 اللثف وهو مذهب السكاكي قال المحقق الشريف من استقرأ
 لغة العرب وجد فيها الالف بالبات كن المدغم **قوله** ويقف على
 الساكن اذ الوقف ضد السكون وله الحركة فكان له السكون
 المضاد لها ولان الالف بالبات كن من غير فتنكبه السكون الذي هو عدم
 اليقظة **قوله** ويشهد له اي لم يذهب اليه من ان الالف بالبات كن
 لا فتنكبه جمع على اسماء واصلة اسماء قلبت الواو المتطرفة بعد
 الالف همزة واصلا اسماء وسمي اسماء وسمي ولكن في القحاح
 والقاموس ان اسماء جمع اسماء واصلا سميت سموت قلبت
 الواو المتطرفة الرابعة يا وسمي اصله سموت قلبت الواو الفاولو كان
 اصله وسمي لكان ترفيع على او سام ووسم وسميت ولما
 جاء سروق ومجر عطف على ترفيع ولغة اما حال من سمر او ح
 مجر على انه فعل ناقص كقعد هذا والاستشهاد بالبيت على ان
 سمر لغة فيه كهدى محل نظر اذ من لغات سم بالقم كما سنده
 فلعنه المذكور في البيت وتكرره لا مقدرا **قوله** والقلب بعيد
 هو غير مطرد ونقل عنه ان المراد للقلب الكمال وهذا جواب عن قول

الخطاب والواو للعطف ووجه اقتضاها اختصاصها

اذا انقضت

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

سنية والغيرية
 بل تحتة وفر كلام
 ته بصفة فتوى
 القدره هو
 القدر
 على اختلاف
 ولاما تم
 و محل تأمل
 داخل
 عليه

فكانت كل امر لم يبدأ فيه بحسب اسم الله او بالاستعانة فبوابه
فلا بد من تحقيق الامثال في الابداء بما يدل على المصاحبة لاسم الله
او الاستعانة وهو الباء فتا **قوله** والله اصله على وزن فعال
اي ماله وفي بعض النسخ الاله بالتعريف وهو الموافق للكشف وكان
كان كره فعدل عنه لتلايد انه لا تعويض لانه لا لالف واللام قد
كانت ويحتاج الى الجواب بان التعويض يلزم **قوله** فحذف الهمزة
على غير القياس لوجوب التعويض في المحذوف وقيل ساء حكم
المشتبه فلا تعويض وعوض عنها الالف واللام رده الجوهر بانها
لو كانا عوضا لما اجتمعا مع المعوض في الاله وذهب الى انهما
انما دخلا على الاله ثم حذف وقد يقال كونهما عوضا في الاله لا في
اجتماعهما في الاله اذ هما في التعريف فقط **قوله** ولذلك قيل
بالقسط اي لا جلا ان حرف التعريف عوض عن الهمزة الاصلية
وهي زنة جزاء العوض لم يحذف لتلايد لم حذف العوض والمقوض
مع انهما في العوض الظاهر لهما بالادغام وخصي قطعا
بالنداء ليتم حرف التعريف في العوضيته وعدم مشابهة التعريف
لتلايد لزم اجتماع ادائيه واما في غير النداء فالتمحيض غير حاصل
وقد قيل بان الالف ياء مائة كحذف الالف من الصوت في المطا
في النداء يحصل به وهو يحذف مع حرف التعريف الساكن
فاستكروا

قوله
فكانت كل امر لم يبدأ فيه بحسب اسم الله او بالاستعانة فبوابه
فلا بد من تحقيق الامثال في الابداء بما يدل على المصاحبة لاسم الله
او الاستعانة وهو الباء فتا **قوله** والله اصله على وزن فعال
اي ماله وفي بعض النسخ الاله بالتعريف وهو الموافق للكشف وكان
كان كره فعدل عنه لتلايد انه لا تعويض لانه لا لالف واللام قد
كانت ويحتاج الى الجواب بان التعويض يلزم **قوله** فحذف الهمزة
على غير القياس لوجوب التعويض في المحذوف وقيل ساء حكم
المشتبه فلا تعويض وعوض عنها الالف واللام رده الجوهر بانها
لو كانا عوضا لما اجتمعا مع المعوض في الاله وذهب الى انهما
انما دخلا على الاله ثم حذف وقد يقال كونهما عوضا في الاله لا في
اجتماعهما في الاله اذ هما في التعريف فقط **قوله** ولذلك قيل
بالقسط اي لا جلا ان حرف التعريف عوض عن الهمزة الاصلية
وهي زنة جزاء العوض لم يحذف لتلايد لم حذف العوض والمقوض
مع انهما في العوض الظاهر لهما بالادغام وخصي قطعا
بالنداء ليتم حرف التعريف في العوضيته وعدم مشابهة التعريف
لتلايد لزم اجتماع ادائيه واما في غير النداء فالتمحيض غير حاصل
وقد قيل بان الالف ياء مائة كحذف الالف من الصوت في المطا
في النداء يحصل به وهو يحذف مع حرف التعريف الساكن
فاستكروا

فاستكروا التوسل فندائه سبحانه بالاسم المبرم وجعل اسمه
تابعاً فجعلوا همزة قطعته حفظاً للالف وعلى الجوهر قطع الهمزة في
النداء بالوقوف على حرف النداء تفخيماً للاسم الاقدس **قوله** الاله الله
بالعبود بالحق ولم يطلق على غيره تعذر الجاهلية وهذه الاستثناء
من التقارب المستفاد مما سبق بيّن الله واليه كانه قالها متقارباً
في الاحوال الا ان الله مختص بسبحانه باصل الوضع والاله كان عاماً
ثم حقه بالعلية وقوله والاله بالانف عطف على اسم ان وهذا وفق
بالنسبة الموافقة لما في الكشف من ان اصل الاله معرفة **قوله** واشتقاق
بفتح اللام الهمزة بكسر اللام والهمزة وفتح اللام والواو الهمزة
همزتهما بمعنى غير هو الهمزة في غير ما لو ارجع ودون الكتاب
بمعنى مكتوب وقيل من الهمزة بكسر اللام اذا تحرك فهو ما لو ارجع فيه **قوله**
والهمزة الى فلان واليه اذا فرغ كلاهما بالكسر **قوله** بفتح الالف
وفتح اللام وهمزة الهمزة كاشكاه **قوله** اذ العائذ يفرغ الهمزة
يحركه فتنزل الالف في فرع واجاز وانما قال في فرع لان العائذ القين
يزعم انه يحركه والكلام في اشتقاق الهمزة لعل في الباطل وخص
الزعم بالاجازة لان العبادة وكبر العقول التخييف وسكون القلوب
المربقة والفرع اعز الالهي واقعة في المبتدئين بالنسبة الى
النام الباطلة حقيقة **قوله** او من الهمزة بكسر اللام ولم يفتك
الهمزة

مع الاله
والهمزة
فكانت كل امر لم يبدأ فيه بحسب اسم الله او بالاستعانة فبوابه
فلا بد من تحقيق الامثال في الابداء بما يدل على المصاحبة لاسم الله
او الاستعانة وهو الباء فتا **قوله** والله اصله على وزن فعال
اي ماله وفي بعض النسخ الاله بالتعريف وهو الموافق للكشف وكان
كان كره فعدل عنه لتلايد انه لا تعويض لانه لا لالف واللام قد
كانت ويحتاج الى الجواب بان التعويض يلزم **قوله** فحذف الهمزة
على غير القياس لوجوب التعويض في المحذوف وقيل ساء حكم
المشتبه فلا تعويض وعوض عنها الالف واللام رده الجوهر بانها
لو كانا عوضا لما اجتمعا مع المعوض في الاله وذهب الى انهما
انما دخلا على الاله ثم حذف وقد يقال كونهما عوضا في الاله لا في
اجتماعهما في الاله اذ هما في التعريف فقط **قوله** ولذلك قيل
بالقسط اي لا جلا ان حرف التعريف عوض عن الهمزة الاصلية
وهي زنة جزاء العوض لم يحذف لتلايد لم حذف العوض والمقوض
مع انهما في العوض الظاهر لهما بالادغام وخصي قطعا
بالنداء ليتم حرف التعريف في العوضيته وعدم مشابهة التعريف
لتلايد لزم اجتماع ادائيه واما في غير النداء فالتمحيض غير حاصل
وقد قيل بان الالف ياء مائة كحذف الالف من الصوت في المطا
في النداء يحصل به وهو يحذف مع حرف التعريف الساكن
فاستكروا

والفصل ولد الناقية المفصول ع امته وولع بالشئ في اوله اذا انزى
 به فماتت واشتغل به عن غيره والعباد في العبي وتشد الباء هكذا
 وجد مضبوطا في النسخ المعتمد عليها ومولعون على صيغة المجهول **قوله**
 او من وله بكسر اللام ولم يعلل اكتفاء بقوله سابقا او القول شيخي ومعرفة
 ومصوره وله وولها فقياس فعال منه ولاء فقلوا الواو همزة كاهو
 فان اصله وجوه نقل والقياس عن ابن السكيت انهم يفعلون ذلك
 كثيرا في الواو اذا انفتحت كاعاء واشتاج بكسر اولهما واصلا صلها
 وعاء وهو الانية ووشاح وهو ما يشيع من ادبهم ويرقع بالواو **قوله**
 المرأة من منكبها وكشيها **قوله** ويرده اي يردكون اشتقاق الهمزة وله
 ليكون اصله ولا ما الجمع اي جمع ال على الهمزة دون اولهم فان جمع
 الكثير كالتصغير يرد ال شيئا لما اصولها كجمع اعاء واشتاج على
 او عينة واوشية دون اعينة واشية وقد وقع هذا الترتيب في لسان العرب
 الواو همزة في جميع تصاريف ال عولت معاملة ال صليته قال في
 الصحاح ال ياء ال لها واصل وله يوله ولها **قوله** وقل اصله لاه
 عطف على قوله سابقا اصله ال وخير اصله له لانه كما قد يظن وهذا
 القول ينسب الى سيبويه لكن القول بان لاه مذهب لم ينفذ عنه وليس
 مذكورا في كتب اللغة المشهورة ثم المستفاد من التفسير الكبير وغيره
 ان لاه يلبس بالياء بعمر الرفع ولاء يلو بالواو بعمر الخفض **قوله**

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله ويرده اي يردكون اشتقاق الهمزة وله ليكون اصله ولا ما الجمع اي جمع ال على الهمزة دون اولهم فان جمع الكثير كالتصغير يرد ال شيئا لما اصولها كجمع اعاء واشتاج على او عينة واوشية دون اعينة واشية وقد وقع هذا الترتيب في لسان العرب الواو همزة في جميع تصاريف ال عولت معاملة ال صليته قال في الصحاح ال ياء ال لها واصل وله يوله ولها **قوله** وقل اصله لاه عطف على قوله سابقا اصله ال وخير اصله له لانه كما قد يظن وهذا القول ينسب الى سيبويه لكن القول بان لاه مذهب لم ينفذ عنه وليس مذكورا في كتب اللغة المشهورة ثم المستفاد من التفسير الكبير وغيره ان لاه يلبس بالياء بعمر الرفع ولاء يلو بالواو بعمر الخفض **قوله**

التفسير

قوله

لازم محراب

لانه قد يجب منع الامام الرازي من اطلاق المحراب عليه وقال انه يوجب
 المقهورية والقصور **قوله** خلفه من ابراهيم البيت الاشعث
 والخلف بالفتح الياء المرة من اليمين وابور يابح بفتح الراء المهملة
 والباء الموحدة والحاء المهملة رسم رجل والباء في لاه يهود
 اليه والكبا ربح الكاف وتخفيف الباء ضيغة مبالغة بمعنى الكبر
 وقيل البيت اقسام احلق جمارا ونحوه ما عند نازار والمراد
 تشبيه خلفهم من جدهم ورفع صوتهم به خلفه ابراهيم التي
 يكاد يسمعها لانه كما زعم هذا الفاضل بل انما يشهد لمجيئ
 لاه في كلام البلغاء بعمر ال وهو انما يجوز كونه اصلا للفظ لاه
 ولا يشهد له وما حسن ما قال في الصحاح يجوز سيبويه ان يكون لاه
 اصل اسم الله تعالى قال الشاعر خلفه من ابراهيم يسميها لاه
 الكبا راد على الالف واللام غير محمض العلم كالعاسي والحسن
 اشهر ولتخلف ان يقول اراد بقوله ويشهد له الرمي لا في اللفظ
 لكن بعيد جدا وقد يشهد في هذا المقام بقراءة بعضهم وهو الذي
 في السماء لا ويرى ان كانت مشاوخة الا ان القراءة الشاذة عندهم
 بمنزلة خبر الاحاد وقيل علم في اصله ونحوه ليس مشتق من جذبه
 الخليل واختاره الامام الرازي ونسبه الى سيبويه والاصوليون
 والفقهاء **قوله** لانه يوصف به ولهذا جعلوه في قوله صراط العزيز
 يوصف

اللفظ الصريح بهذا ولا يخفى انه لا يشهد في البيت على ان لفظ الله لاه صح

اللفظ الصريح بهذا ولا يخفى انه لا يشهد في البيت على ان لفظ الله لاه صح

الحمد لله عطف لا يغتا ولا يخف عدم استلزام هذا الدليل المدعى فانه
 انما يدل على عدم الوصفية لا على العلمية فلهذا سمى جنس اللام الا
 ان يقال غرضه ابطال مذهب الختم مع انه لا قائم بالفصل **فصل** ولانه
 لا بد له فان كل شئ توجه الاذان اليه ويحتاج الى التفسير عنه
 قد وضع له اسم توقيف او اصطلاح فكيف يملك خالق الاشياء
 ومبدعها ولم يوضع له اسم يحبر عليه ما يضر اليه وهذا الدليل
 فرعدم استلزام المدعى كما قبله **فصل** لم يكن لا اله الا الله توحيد
 الوصف شئ مبهم **فصل** مشتق منه وهذا المفهوم لا يمنع الشبهة
 فيه فمعنى كلمة الشهادة لا اله الا الله المفهوم الكافي والاجماع
 متفق على انها لقيد التوحيد فلا تدخ في القول بالان الله جزئي
 حقيق ولا يخف ان هذا الدليل كانه لا على ان لفظ الله ليس وصفا
 تدل على انه ليس اسم جنس قبل هذا بحث وهو انه على تقدير العلمية
 يكون افادة هذه الكلمة التوحيد لشيء عدم اشتراك لفظ
 الجلال بينه وبين غيره لانها لا يطلق على غيره لا في الجاهلية ولا في
 الاسلام كما هو على هذا يكون كل وصف ثبت اختصاصه به تعالى
 اطلاقا على غيره مفيد التوحيد اذا ورد بعد الاشارة الى الخالق
 الارض والسموات ولفظ الله عند من يقول بوصفية كك فيفيد
 قولنا لا اله الا الله التوحيد على تقدير الوصفية ايضا ولا يخف

ان هذا البحث

مفيدا

ان هذا البحث يستفاد من قول المؤلف فيما بعد وعدم تطرق احتمال
 الشبهة اليه فلا ينبغي ايراده بهذا **فصل** والحق انه وصف فرا صله
 والادلة الثلاثة المذكورة لا يستلزم علمية وانما هذا بقدر
 لكنه لما غلبت عليه الحق قوله مثل الثريا تصغير شروحي مؤثر شر وان
 بعرض كثر العدد والمال فخر الاصل وصف ثم صارت على اللام المحصورة
 والعقوب بفتح الهاء وكسر العين المعلنين صفة مشبهة لمن اصابته
 الصاعقة ثم صار علما للرجل كسمة خويلد بن نفيل هذا وقديق
 ان بين الممثلين بها فرقا هو ان الفلانية فيها حقيقة وفيه تقديرية
 لان لفظ الجلالة لم يطلق على غيره سبحانه فوقيت من الاوقات
 اصم بخلافها **فصل** لان زانه من حيث هو الح ابطال الوجه التلويح الدليل على
 المستدل بها على العلمية ولما لم يلزم من بطلان المدلول ابطال وجهه
 وذكر وجه ثالث يدل على الوصفية وتظهر من كلامي وهذا الوجه **فصل**
 على ما هو الظاهر تعريف العلم بما وضع للذات مع جميع الشخصات
 واعتراضه بعض الاعلام بانه انما يدل على عدم تمكن البشر من وضع
 العلم له لعدم اطلاعه على جميع الشخصات لا على انه ليس له قوة
 علم وقد صرح ان اسماء لغة توقيفية وهو سبحانه عالم بخصوصية
 زانه وشخصاته فيجوز ان يضع مولداته علمه كمن معاشر
 الممكنات لا يمكننا ذلك وليس النزاع فيه اقول في الجواب
 ان غرض المؤلف هو ان وضع العلم بخصوصية الذات المقدسة

ان هذا البحث يستفاد من قول المؤلف فيما بعد وعدم تطرق احتمال
 الشبهة اليه فلا ينبغي ايراده بهذا **فصل** والحق انه وصف فرا صله
 والادلة الثلاثة المذكورة لا يستلزم علمية وانما هذا بقدر
 لكنه لما غلبت عليه الحق قوله مثل الثريا تصغير شروحي مؤثر شر وان
 بعرض كثر العدد والمال فخر الاصل وصف ثم صارت على اللام المحصورة
 والعقوب بفتح الهاء وكسر العين المعلنين صفة مشبهة لمن اصابته
 الصاعقة ثم صار علما للرجل كسمة خويلد بن نفيل هذا وقديق
 ان بين الممثلين بها فرقا هو ان الفلانية فيها حقيقة وفيه تقديرية
 لان لفظ الجلالة لم يطلق على غيره سبحانه فوقيت من الاوقات
 اصم بخلافها **فصل** لان زانه من حيث هو الح ابطال الوجه التلويح الدليل على
 المستدل بها على العلمية ولما لم يلزم من بطلان المدلول ابطال وجهه
 وذكر وجه ثالث يدل على الوصفية وتظهر من كلامي وهذا الوجه **فصل**
 على ما هو الظاهر تعريف العلم بما وضع للذات مع جميع الشخصات
 واعتراضه بعض الاعلام بانه انما يدل على عدم تمكن البشر من وضع
 العلم له لعدم اطلاعه على جميع الشخصات لا على انه ليس له قوة
 علم وقد صرح ان اسماء لغة توقيفية وهو سبحانه عالم بخصوصية
 زانه وشخصاته فيجوز ان يضع مولداته علمه كمن معاشر
 الممكنات لا يمكننا ذلك وليس النزاع فيه اقول في الجواب
 ان غرض المؤلف هو ان وضع العلم بخصوصية الذات المقدسة

الممثل

بطلان

ان زانه

وإضافات يمكننا فهم مع طوئته فيكون الله على وفوقه فلا يمكن
ولا التمسنا على الحق العاقل يمكننا نقل الذات المقدسة إلى الصفات وسلوب

ان اصله في حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف كما يقول اصحاب
 الاشتقاق بل يدعونه وضع بهذه الهيئة والمادة للذات المقدسة
 كسائر الاعلام وبهذا لا يراد ساقط فان المشاركة في المعنى والترتيب
 حاصل في لفظ الله ويبي الاصول المذكورة ايضاً فتحس من ذلك
 اشتقاقه من بعضها كما في سائر المشتقات وقيل اصله لاماً بانية
 انما اخرج هذا القول عن الوجوه السابقة لانه علم معرب مشتق
 لبطان اشتقاق اللفظ العربي من لغة اخرى اذا انفتح ما قبله
 او انفتح لا اذا انكسر لتقل التفتيح بعد الكسر مستثناة اي طريقة
 شائعة مسلوكة متعارفة بين اهل اللسان لا يجوز خلافها وقيل
 مطلقاً هذا منقول عن بعض القراء وظاهر كلام الكوفيين في العربية ان
 كان شرحه مطبوعاً على انه ليس مذموم لا ينقده به صريح اليميني
 اليميني الصريح عند الشافعية ما ينقده بمجرد التلفظ به ولا يحتاج
 الى نية كالحلف بالاسماء المخفية به سبحانه وغير الصريح ويصمى
 ويسمى الكناز هو الحلف بالاسماء المشتركة التي لم تغلب عليه جلاله
 كالحق والموجود ونحوهما فان نوى بهما الواجب لم ينقده والا فلا
 وكلام المؤلف كالصرح في انقار اليميني الكناز لو قال بله مثلاً وحزم
 به القزح في الوجيز وقال الراقع لو قال بله في غير ذكره لاسم الله
 نعم ولا لفظ فان البلية من الترتيب لكن ان نوى بما ذكره اليميني
 بالله نعم فمن بعضهم انه يكون يمينا ويحمل حذف الالف على المحو

أشهر وذهب النورى في الروضة الى ان هذا ليس عينا قال لان اليماني
 لا يكون الا باسم الله تعالى وصفه ولا نسلم ان هذا الحق لان الحق
 مخالف الاعراب بل هذه كلمة اخرى واعلم ان علماء الامامية
 رضى الله عنهم على عدم انعقاد اليماني بغير الله تعالى وصفاته الخاصة
 او القالبة ولا يتعقد بالمشركة غير القالبة سواء نوى اليماني
 او لم ينو اما اليماني الملحقون نحو الله بالضم وبلم ان عدلنا
 فلم اظفر لهم فيه تصريح نعم صرح بعض الشافعية كالرافعي
 والنورى بان الخطاء في الاعراب لا يمنع انعقاد اليماني
 وللحنفية حمال الا لا يبارك الله في سبيل الحق والبيت
 ضرورة اخر من حذف الاعراب وسهيل اسم رجل وقد
 يروى المصراع الثاني هكذا اذا ما بارك الله في الرجال
 فالاستشهاد في المضارعين معا قيل ان المؤلف لم يورد هكذا
 لانه لا ضرورة فيه وفيه ما فيه من رجم كذا في الكافي واورد
 عليه ان الصفة المشبهة كيف يشق من المتعدي والجواب ان
 المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة الفاعل فينبقى الفعل في المعنى
 ثم يشق منه الصفة المشبهة وهذا مظهر في المدح والذم
 نص عليه السكاك في تصريف المفتاح وجار الله العلامة
 في الفائق عند ذكر فقير ورفيع واسماء الله تعالى انما تؤخذ
 باعتبار

في قوله لا يكون الا باسم الله تعالى وصفه ولا نسلم ان هذا الحق لان الحق مخالف الاعراب بل هذه كلمة اخرى واعلم ان علماء الامامية رضى الله عنهم على عدم انعقاد اليماني بغير الله تعالى وصفاته الخاصة او القالبة ولا يتعقد بالمشركة غير القالبة سواء نوى اليماني او لم ينو اما اليماني الملحقون نحو الله بالضم وبلم ان عدلنا فلم اظفر لهم فيه تصريح نعم صرح بعض الشافعية كالرافعي والنورى بان الخطاء في الاعراب لا يمنع انعقاد اليماني وللحنفية حمال الا لا يبارك الله في سبيل الحق والبيت ضرورة اخر من حذف الاعراب وسهيل اسم رجل وقد يروى المصراع الثاني هكذا اذا ما بارك الله في الرجال فالاستشهاد في المضارعين معا قيل ان المؤلف لم يورد هكذا لانه لا ضرورة فيه وفيه ما فيه من رجم كذا في الكافي واورد عليه ان الصفة المشبهة كيف يشق من المتعدي والجواب ان المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة الفاعل فينبقى الفعل في المعنى ثم يشق منه الصفة المشبهة وهذا مظهر في المدح والذم نص عليه السكاك في تصريف المفتاح وجار الله العلامة في الفائق عند ذكر فقير ورفيع واسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار

باعتبار
 الغاية التي اذا راى شخص شخصا فمملكة عظيمة ومحنة شديدة
 كغرق او حرق فحصل له من ذلك انفعال ورقية قلب ثم استنفذه
 وخلق من تلك المملكة فلا شك في وصفه بالرحمة وهذا الوصف
 قد يكون باعتبار المبدأ اعز الرقة التي هو انفعال وقد يكون
 باعتبار الغاية اعز التخصيص الذي هو فعل وقد يكون بهما معا
 وصفاته تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات وحدها لا باعتبار
 المبادر ولذلك تشتمع اهل العرفان يقولون هذا الغاية
 واخذ في المبادر فاذا وصف سبحانه بالرحمة مثلا فهو باعتبار
 غاية الله من التفضل والاحسان لا باعتبار مبدأ ما اعز العطف
 والرقة لتزويده سبحانه عما يتبع المزاج لان زيادة البناء يدل
 على زيادة المعنى نفقت هذه القاعدة بان حذر ابلغ من حذر
 كما صرحوا به واجيب بان الشرط انما في الكلمتين بان يكون كل
 منهما اسم فاعل او صفة مشبهة مثلا سلطنا لكن القاعدة انلية
 لا كلمة سلطنا لكن البقية حذر انما نشأت من الحاق بالفرائز كنهم
 وفطن فدل على الثبوت فجاز ان يكون حذر ابلغ لدلالة على زيادة
 الحذر بسبب زيادة لفظه فتدبر وكبار وكبار رفيع الكاف قال
 في الفتح كبر بالفتح يكثر عظم فهو كبير وكبار فاذا افطر قيل كبر بالتحديد
 أشهر باعتبار الكمية نظر في كثرة افراد المرحومين لا افراد الرحمة

في قوله لا يكون الا باسم الله تعالى وصفه ولا نسلم ان هذا الحق لان الحق مخالف الاعراب بل هذه كلمة اخرى واعلم ان علماء الامامية رضى الله عنهم على عدم انعقاد اليماني بغير الله تعالى وصفاته الخاصة او القالبة ولا يتعقد بالمشركة غير القالبة سواء نوى اليماني او لم ينو اما اليماني الملحقون نحو الله بالضم وبلم ان عدلنا فلم اظفر لهم فيه تصريح نعم صرح بعض الشافعية كالرافعي والنورى بان الخطاء في الاعراب لا يمنع انعقاد اليماني وللحنفية حمال الا لا يبارك الله في سبيل الحق والبيت ضرورة اخر من حذف الاعراب وسهيل اسم رجل وقد يروى المصراع الثاني هكذا اذا ما بارك الله في الرجال فالاستشهاد في المضارعين معا قيل ان المؤلف لم يورد هكذا لانه لا ضرورة فيه وفيه ما فيه من رجم كذا في الكافي واورد عليه ان الصفة المشبهة كيف يشق من المتعدي والجواب ان المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة الفاعل فينبقى الفعل في المعنى ثم يشق منه الصفة المشبهة وهذا مظهر في المدح والذم نص عليه السكاك في تصريف المفتاح وجار الله العلامة في الفائق عند ذكر فقير ورفيع واسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار

تکمیل

ثم انهم ارادوا ان يمدوا الرحمة على كل شيء كالوسطه فذلك اللطف والانعام
فالمنع الحقيقي ليس الا موسجانه وهو الحقيقي باسم الرحمن
اولان الرحمن وجه ثالث لتقديمه على الرحيم وتحقيقه ان هذا الاسلوب
ليس من باب الترتيب لتقدم الادنى بل من باب تبيين الكلام وتبيين المرام
واستيعاب الافام ولما كان الملتفت اليه اول مقام التمجيد والثناء
والعظمة والكبرياء هو عظام النعماء وجلال الآلاء قدم الرحمن
ثم اراد استيعاب اصناف الرحمة واستقصاء افرادها فارادها
بالرحيم تبيينها على ان جلائل النعم ودقائقها كثيرا وقليلها كلها
آيته منه وصاروة عنه وان عنايته الكاملة شاملة لكل النوع
اللطف والجود وفيل العام كافل بمصالح ارباب الوجود
لثلاثيهم ان محركات الامور لا يخلق سواها منية فيستحي الانسحاب
من طلبها من بابها ويستدعائها من جنابها تعاضلها روى انه روى
الاموسى نبيا وعليه السلام يا موسى سلني حتى يلم قدرك وشرك
نفلك او للمحافظ على رؤوس الآي على كل من مفتحتها ومختتمها حرفا
او كلمة والمراد بهذا الثلاث الى المحفوظ على كون الكلمة الاخرى ثانيا
ليا ساكنة كاستيعاب والمستقيم او على كون الكلمة الاخيرة مختتم
بما يلي تلك ورثما حمل رؤوس الآي هنا على مفتحتها فالله حافظ
على كونها تالية لثلاثيها على ذلك اليا ولا يخفى من بعد هذا الوجه على كون
البسملة من الفاتحة كما هو مذهب الحق واما جريانها في الكثرة

و یطی آڑاں صح
الحرف م

والکفر استناد دارد

السور سيما في سورة الرحمن فاتت الحافظة على رأس الآية فيها يقف تقدم
 الرحيم فقديم انه غير مقرر اذ الكلام في سمة الفاتحة والتكسيرة لا يلزم
 اطراة وهو كما ترى ولا ظهر انه غير منصرف هذا اختيار صاحب الكفا
 والشيخ الرضوي ابن مالك وهو الاصح وان خطر اختصاصه الله
 وعدمهما ^١ كان قائلا يقول ان منع صرف مثل هذا الوصف شرطه عند بعضهم
 انتفاء فعلانه وعند آخرين وجود فعله وعدمها فيما نحن
 فيه انما هو لامر عارض هو الاختصاص المذكور هو المانع من
 وجودها الا ان الغالب فرموا ان هذه الصيغة من باب فعل
 بكسر العين كعطف وسكر عدم العرف فالحقت بنظائرها وقد قرر
 السؤال بوجه آخر بان يتق اختصاصه بالتمسك به قد منع وجود
 الصيغتين معا وذلك يوجب منع صرفه عند شرط انتفاء
 فعلانه وصرفه عند شرط وجود فعله فكيف اطلق عدم صرفه
 وبلا فصلت كما فعل ابن الحاجب وغيره وتقرير الجواب ان
 منع الاختصاص المذكور وجود الصيغتين معا كما قلت
 ان حكمي يمنع صرفه ليس بالنظر الى مؤنث بل لان الغالب الى آخره
 اقول ان التقرير الاول يقف القاء تعرض المؤلف لانتفاء فعله
 والثاني القاء تعرضه لانتفاء فعلانه ولا يبعد انه يتق عرض المؤلف
 الانتفاء فعلا يقف التوقف امره لان حكمنا بانتفاءهما الا ان
 الاختصاص المذكور لا اثر له واما انتفاء فعلانه او وجود فعله
 والاصل

فاجاب بانه وان كان الاختصاص
 فلا يصل كيف حكيت عن العرف
 فقلت احد هما كان موجودا

ان يؤخر صرفه وان كان النظر
 الى اثره انتفاء فعلانه او وجوده

والاصل قبل الاختصاص المذكور فغير معلوم مولد النعم بتم
 الميم من اوله الشئ اعطاه ويكمل الفتح فينوجه بالنصب عطف
 على يعلم وبشر اشهر اى بقلبه وقالبه والمراد بكلمة ومجملته وهو الاصل
 الا يقال واحدنا بشر شره بكسر الشين وسكون الراء ويشغل كيعلم لا
 يكرم لان ثقل لغته رديته يحكي ان بعض الطلبة احب ان يفوض
 اليه صاحب ابن عباد بعض هذا فكتب اليه المأمول من مولانا
 اشغاله ببعض اشغاله فكتب الصاحب فرطه الرقوم من يكتب
 اشغاله لا يصلح الاشغال والجار فرقول عن غيره متعلق بشغل قد
 يتعلق بالاستعداد على جعل عن بعض البدل والوجه في أي معنى
 عن غيره والا والاصل على الجمل الاختياري هذا التقييد غير
 موجود في كلام الاكثر وانكره بعضهم مستشهدين بقولهم عند القبياح
 يمد القوم السر وقولهم عاقبة الصبر حمودة ويكفر في ذلك قوله بقول
 عسى ربك ان يعثبك ربك مقاما محمودا وح يستغنى عن بعض
 التكلفات وقيل انه في هذه المواضع بمعنى الرضا وحجته بهذا المعنى
 مشهور وقرئت اللفظ مسطور هو الشئ على الجمل مطلقا اى
 سواء كالا اختياريا كالكرم او غيره كالحسن ولم يقم الشئ
 بالثبات كما فعل غيره لان الشئ لا يكون الا به وقوله انت كما
 اثبتت على نفسك من باب المتكلمة وتحقيق مباحث الحمد

الدَّلَالَةُ

اسمها لان عادت في هذا الكتاب ان يعبر عن القراءة الغير المشهورة
بقوله قري من غير تسمية القاري فراقبنا ما بين المشهورة
هذا وقد رجع صاحب الكتف القراءة الثانية على الاول حيث
قال واشتق القرائين قراءة ابراهيم حيث جعل الحركة البناء
تابعة للحركة الاعرابية التي هي اقوى بخلاف قراءة الحسن التي
قال بعض المحققين انما كانت الحركة الاعراب مع كونها طارئة
اقوى من البناء الدائمة لان الاعرابية علم المعاني مقصودة
يتميز بها بعضها من بعض فالاحلال بها يودي الى التباس المعاني
وفوات ما هو الغرض الاصلي من وضع الالفاظ ومبانيها
الابنية عما في غير انما وقد رجع القراءة الاولى على الثانية مع
اقتضاها التخييم المناسب للتعظيم بان الحسن تلميذ امير المؤمنين
عليه السلام واعرف لوجه القراءة من ابراهيم وبان الحركة الاعرابية
دائما معرض للتغيير فهاول بالاتباع وسما فيما لا يتطرق اليه
الالتباس كما فيما نحن فيه تنزيلا لهما الى انما قال ذلك لان
الاتباع المتعارف بينهم لا يكون الا في كلمة واحدة كقولهم
منحدر الجبل ومغيره باتباع الدال والراء والهمزة والعين
فالحفظ وصفه للمبالغة قال النجاشي اما عطف من قبل

[illegible]

فانما هو اربابا و اقبال فلا اضمارا و لغوى كما سال القرية و التقدير
 ذى تربية للعالمين و ما يق من انه ليس الا عقليا فقط لا انتفائه
 المبالغة بالكثرة في اللغوى ^{فلا} قول فيه نظر لحصولها بحسب الظ
 و ان قصرنا عن المبالغة في العقاب و التقدير لتصح الحال في نفس
 الامر لا يوجب انتفائه بالكثرة و ان كنت قريب من هذا فانظر
 اما حكم البيانين بالبلغة التشبيهية المفردة من مذكوراته فانه
 من هذا القبيل والله الهادي الى سواء السبيل
 وقيل هو نعت اى وصف فيكون صفة تعود على المشتق
 منه الى فعل اللازم كما سبق مثله في الرخص فالاضافة حقيقة
 من قبيل كريم البلد لا انتفاء عامل التخصيص فلا اشكال في وصف
 المعرفة به وقد جرى على عكس صاحبك في قوله المصدر
 على التفت للبلغة وسلامته عن هذا التكلف الامهنة
 بالاضافة كربت الدار و مجموعا كالارباب و لعل النكتة في ذلك
 هو انه ابو المزية الحقيقي و ما سواه باسره مريدون مخطون عن
 رتبة تربية الغير فان وجدت من يفهم بحسب الظاهر الحقيقة
 تربية منه سبحانه اجرا على يده فهو الرب على غيره مجازي
 الى القرينة فجعلوا تلك القرينة اما التقييد او الجمع هذا ما كان

و قوله تعالى و ما يق من انه ليس الا عقليا فقط لا انتفائه
 المبالغة بالكثرة في اللغوى فلا قول فيه نظر لحصولها بحسب الظ
 و ان قصرنا عن المبالغة في العقاب و التقدير لتصح الحال في نفس
 الامر لا يوجب انتفائه بالكثرة و ان كنت قريب من هذا فانظر
 اما حكم البيانين بالبلغة التشبيهية المفردة من مذكوراته فانه
 من هذا القبيل والله الهادي الى سواء السبيل

سبحانه
 حقيقة و لا
 الترتيب

قول بعض

قول بعض العارفين انه عليك عبادا غيرك و ما يعلم جنود ربك الا
 هو و انت ليس كذلك رب سواه ثم انك تتساهل في خدمته
 و القيام بوظائف طاعة كان لك رب بل اربابا غيره و هو سبحانه
 يعنى بترتيبك حتى كان لا عبد له سواك سبحانه ما ان تربيته و اعظم
 رحمته كقولهم حكايته عن يوسف و المراد بالرب ملك مصر
 و هذا منبر على ان ما كان في الشريعة الابق و قصده الله بلاكها فهو
 فرحنا كذلك اسم لما علم يعلم به قال الراغب فاعل كثيره
 اسم لالة التي يفعل بها الشئ كالطابع و الخاتم و القالب فيعمل
 بناء العالم على هذه تكون كالاته في الدلالة على صانع غلب فيها
 يعلم به الصانع الى اى فرع جنس من الاجناس ما يعلم به الصانع
 ما فر كل فرد و هو كما يطلق على كل واحد من تلك الاجناس يطلق
 على مجموعها ارض و قول المؤلف و هو كل ما سواه كمال الاطلاق
 معا و ارادة الاطلاق الاول فيما نحن فيه متعينة و هو بالاطلاق
 الثاني لا يحصى اذ ليس منه الا فرد واحد و انما جمع لشمول ما حقه من الاجناس
 الى قيل عليه ان الجمع انما يدل على تعدد الاجناس و انما التثنية
 فانما يتفاد من اللام الاستفراق و جوابه ان المجموع هو العالم
 المعرف باللام لتقدم اعتبار التعريف على اعتبار الجمع بسبب

كثيرا ما يحكى
 و لا يقال ان العالم الواحد و العالم
 الاطلاق و العالم الغنا و العالم

اقصاد ما يجب تعريفه لكونه وصف المعرفة ^{الشيء} وبالمعنى يصير نقداً في استغراق
 جميع تلك الاجناس ولو افردها مع فاعل باللام لربما يوهى ان المقصد
 الى استغراق افراد جنس واحد منها ولا يبعد ان يفيد الجمع استغراق
 افراد تلك الاجناس ايضاً وان كان اسم العالم لا يطلق على شئ من
 تلك الافراد كما يستغرق الجمع المعروف بالحدوده وان لم تكن صادقة
 على شئ ويعقده قول صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى وما الله يريد
 ظمناً للعالمين تكرظماً وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئاً من الظلم
 لاحد من خلقه وقيل اسم لدور العقول صدره يقبل لانه لم
 يوجد فاعل بفتح العين الا في الآلة كالحائض ولم يعهد كونه بمعنى العالم
 كما هو الظاهر من كلام هذا القائل وقيل غيبه النكس الى العالم
 صيغة الآلة كما هو الاول ولكن المراد منه بعض ما يعلم به الصانع والتقدير
 يقبل لانه التخصيص على خلاف الاصل وايضاً فالعالم يطلق على كل جنس
 يعلم به الصانع والاطلاق على كل فرد من افراد الازمان العالم الصغير
 وقد يطلق عليه الكبير بل الاكبر ايضاً وقد ورد في الحديث المنسوب الى امير المؤمنين
 ونزعم انك جرم صغير وفيك انطوى العالم الاكبر وقرئ رب
 العالمين بالنصب هذه قراءة زيد بن عاصم الحسين ونصبه على النداء
 وبعبارة ولذا لم يذكره في الكشاف واما جعله مفعلاً ماضياً والجملة متبناة

منها

فان كل واحد منهم عالم يطلق على كل فرد
 من ذلك سبيل التبيين كما في قوله تعالى
 ونزعم انك جرم صغير وفيك انطوى العالم الاكبر

استئنافاً

بياناً كالمسائل اسئل عن سبب جملة فقيل رب العالمين فابعد
 وفيه اي فرقت العالمين دليل سمعني على ان الممكنات مفتقرة
 الى بقائه الله تعالى وذلك لان الصفة المشبهة بالاسم على الثبوت
 والاستمرار فربما ينفك عن تعلقها بالذات في حد كمالها مستمرة
 ثابتة له ومن جملة ذلك ابتعادها الى الابد الذي يقتضيه حالها
 بل هو اعظم افراد الثبوتية التي يقتضيه مقام التمدح فتدبر
 كثره اي كبر كل واحد من هذه الوجودات او كثر الوصف
 بالترحم ولا يخفاته مبتدعاً ما هو ~~بالمعنى~~ البعد من الفاعل
 وفيه رد لما يقال لو كانت منها ذكرهما ثانياً تكرر ارباباً ثمة
 كما سنذكره عند قولنا واجراء هذه الصفات على الله
 قراءة عامر صمى الى لفظ قراءة يحتمل ان يكون مصدر اجز
 المبني محذوف اي برقراءة عامر وان يكون فعلاً ماضياً
 ومفعوله عائد الى مالك ويعقده الى فان اثبتت
 الامر له بعد نقل المالكية عن كل نفس يشعر بان المراد بالامر الملك
 واثبات الملك فرد ذلك اليوم يناسبه مالك يوم الدين والقرآن
 بنفسه بعضه بعضاً ولقوله لمن الملك الحق والمراد به يوم القيمة

يوم القيمة
 على القولين
 على القولين
 على القولين

قوله

قوله

تصور ان يكون اضافته اليه حقيقة فجاوبه انه مفعول به من حيث
 المعنى لا من حيث الالفاظ اي يتعلق المالك به يتعلق المملوكية حتى لو كانت شرطا
 العمل حاصلة يعمل فيه الا ترى انك تقول فمالك عبده مس
 انه مضاف الى المفعول به وتريد بانه كذلك معنى لا انه منصوب
 محلا مكنيا افاده السيد السند في حواشي الكشاف والمعنى
 الاول مع يوم جزاء الذي هو على النسخة اما على النسخة فبالنظر الى
 اشتغال الشريعة على الاوامر والنواهي وعده وجه تهديد بها
 اشتمال بقيل بالنسبة الى ما اختاره وظ وخصيص اليوم بالاضافة
 مع انه ملك ومالك لجميع الاشياء وكل الاوقات والايام اما
 لتعظيم المضاف اليه نحو عبد زيد واما لان المالك والمملوك الى صلي
 في الدنيا لبعض الناس فظلم بحسب الظن عند من ليس له زيادة
 بصيرة يترولان ويبتلان وينسج الخلق عنهما اشتغال
 ظاهرا يوم القيامة وينفرد سبحانه فذلك اليوم بهما
 انفرادا ظاهرا على كل احد ولذلك كما قال لمن الملك اليوم
 لله الواحد القهار وهذا الوجه ان نسب بقرائة ملك وكلام المؤلف
 يشعر بالاجتهاد به والاول عام من كونه موجدا للعالين
 ربهم هذا يستفاد ان معنى التبرية اذ يراد بها ما
 يشمل اصل الايمان وايضا وقيل الاول من لفظ الله والثناء

من رب العالمين

على الله اي
 من رب العالمين وقوله اجراء هذه الصفات على تلك الذات المقدسة
 ويستأنس لهذا بان الله عنده وصف لا علم وفيه ان قوله فيما
 بعد لوصف فالاول لبيان ما هو الموجب للجد وهو الايمان والتبرية
 وجعل الاوصاف اربعة ينادى بخلافه على انه الحقيقي بالجد
 تعريف باللام ينبغي ان لا يكون للحصر والالصار الترتيب قوله
 بل لا يستحقه ضائعا وفي بعض النسخ انه حقيق بغير اللام هو
 اولا وقوله لا احد احق به منه مفاده بحسب العرف انه احق من
 كل احد كما يقاوم ليس في البلد افضل من زيد ويراد انه افضل من
 فيها فهو كالنفس ليقوله الحقيقي بالجد فكانه اراد بالحقيق الاحق
 فان توثب الحكم وهو بهما ثبوت الحمد واستحقاق اياه
 على الوصف اي على الاوصاف المذكورة كما يشعر به كلامه في الاشياء
 يشعر بعليته ذلك الوصف للحكم ولا يبعد ان يشعر بالمقام التمهيد
 بان ما دون ذلك الوصف لا يليق بعليته الحكم المذكور فمن انتفى
 الحكم عنه ولا يرب فرتقاء عن كلامه سواء فاختص به جل شانه
 وبما قرره لا يرد ان توثب الحكم على الوصف المذكور انما يفيد عدم
 استحقاق من سواه للجد لو افاد حصر العلية هنا يقتضي ان استحقاق
 للجد والعبادة ليس لذاته بل لتلك الصفات قلت كلابد الحكم الكلام
 يشعر بان استحقاقه جلوه على الحلا الامر كما يقتضيه ذكر اسم

المسند

على الله اي
 من رب العالمين

الكلام
 الكلام

الذات والصفات معا واما التفصير بالشعار بعينه الصفات فمع انه ليس
مذهب المؤلف لا يجر فيما نحن فيه من الصفات الاضافية لا بتقليد بعد
قد بر ولا شعار من طريق المفهوم اه في بعض النسخ عطف الاشعار
باوفيه اشعار بان هذا منبر على الانحياز على علم الوصف للحكم و اراد
بالمفهوم ما يشمل مفهوم المخالفة والموافق فالاول يشعر بعدم الاستعمال
للعبادة وحمله على الاول فقط فيه ما فيه وعدر الاشعار على هو
بالباء التثنية مع الدلالة ويستأهل اى يليق ويستحق والمشهور بين
اهل اللغة انه لفظ مولد وعده الجبرر في كتاب درة الفواص من
اعلاط الخواص ونسب عليه في الرضخ ايفهم لكن صاحب القاموس
وافق المؤلف ولم ينكره بل انكر على الجبرر كيف انكره ليكون اى
ليكون اجراء الاوصاف المذكورة دليلا على ما ياتي من حصر العبادة
والاستغناء فيه تعالى كما انه دليل على ما قبله فان كل واحد من هذه
الاوصاف كما يدل على انه تعالى احق بالجد بل على انه احق بالعبادة
والاستغناء اما الاول والرابعة فلذلك لانه تعالى هو الرب
الملك في الدنيا والعقبه وان ما سواه مربوب مملوك وهو الذي
اناض عليهم الوجود والقدرة وسائر صفات كمالهم واما الثانية
والثالثة فلان انصاف تعالى بها ليس الا بالنسبة لما سواه
من العالمين بقرينة ذكرهما عقيبهم فالقول مغفرون برحمته والآية

للجد والذبح
بعدم الاستعمال

مشتركون

مشتركون والاستعداد من نعمته فهو الاحق بالجد والعبادة والاستغناء
هذا وقد يقال في وجه اجراء هذه الاوصاف بعد ذكر اسم الذات
الجامع لصفات الكمال ان الذي يحده الناس ويعظمونه انما يكون
حمده وتوقيره لاحد امور اربعة اما لكونه كمالا ملاما لذاته وصفاته
وان لم يكن منه احسان اليهم واما لكونه محسنا اليهم ومنعما واما
لانهم يرجون للطفه واحسانه والاستقبال واما لانهم يخافون من
قهره وكمال قدرته وسطوته فهذه الجهات الموجبة للتعظيم
فكانت تقول ايها الناس ان كنتم تحذرون وتعظمون للكمال الذاتي
والصفاتي فاحمدوني فاني انا الله وان كان لاحسان والتزينة
والانعام فانا رب العالمين وان كان للرجاء والطمع والمستقبل
فانا الرحمن الرحيم وان كان للخوف من كمال القدرة والسطوة
فانا مالك يوم الدين والوصف الاول لما ذكر دلالة تلك الاوصاف
واشعارها بجملة استحقاق الحمد فيه تعالى واشتهر الكها فذكر
اراد ان يذكر لكل منها خصوصية ينفرد منها عن الآخر فذكر ان
الوصف الاول لا يظنها نفس الجليل الذرا وجب استحقاقه تعالى
للسناء والذرو وجب على العالمين بسبب الشناء وهو الاحاد
والتربية والثاني والثالث لبيان المصحة لكون ذلك الشناء
حمدا من التفضل والاختيار والرابع لتحقيق الاختصاص

كما سيأتي ورتبنا قبل فوجه تخصيصه الوصف الاول ببيان موجب
الحمد انه متفضل به دون الآخرين واثره سابق على سائر اثارها
وبان سبب الحمد ليس الا بنفس الجليل واما كونه اختياريا فهو
شرط بحسبه ولكون الاول سببا لا يوجب الحمد بدونه ولكون
الثاني شرطيا سقط اعتباره كما فرجده نعم على الصفات
والمقدم احرر ببيان الالههم واوّل فئاضل حتى يستحق الحمد
اي ان وصفه بالرحمن الرحيم وجعلها علّة لاستحقاق الحمد
للدلالة على انه تعالى متفضل بجميع ما يصدر عنه من الخير واللفظ
والتوابع وسائر اثار الرحمة مختار فيه والالم يستحق الحمد
عليه فغير رد على الفلاسفة القائدين بايجابه تعالى واستحالة
انفكاك اثاره عنه وعلى المعتزلة القائدين بوجوب ايصال التوابع
الى العباد في مقابل سوابق اعمال الخير التي صدرت عنهم فان
كلام المذهبين يقتضيه عدم استحقاق الحمد على تلك الامور
لكونها لازمة لذاته وواجبة عليه فليس مختارا متفضلا
بها بخلاف مذهب الاشاعرة فانهم لا جيون صدور تلك
الاثار عنه في صدورنا عنه ليس الا على سبيل التفضل والرحمة
على العباد فلا يتم استحقاق الحمد عليها الا على مذهبهم اقول فيه
نظر فان مذهب

نظر فان مذهب الفلاسفة فراجع بحسب لاني في التفضل بل تؤكد
فانهم يوافقون المذهب على انه تعالى ان شاء فعل وان لم يشاء
لم يفعل الا انهم يقولون الفعل الذي هو خير لازم لذاته التي
هي خير محض لانه الجود الحق والفيض المطلق فيبشيد
انفكاكه عنها فمقدم الشرطية الاولى واجب صدق وقد شأ
وفعل ومقدم الشرطية الثانية ممتنع الصدق لا يستلزم
النقص عليه نعم وصدق الشرطية لا يقتضيه صدق الطرفين ولا صدق
احدهما ولا يخف ان من هذا الكلام لا ينكر التفضل والاحسان فلا يلزم
منه انهم عدم استحقاقه نعم بل الحمد اللهم الا ان يدعى ان الاختيار الماخوذ
من تعريف الحمد هو الاختيار بمعنى جواز الفعل والترك لكن اثبت
هذا المدعى لا يخفى عن عسر اقول ايضاً ان كلامه على المعزلة غير وارد
لانهم لا يدعون ان جميع ما يصدر عنه نعم من اصناف النعم والاحسان
والنوع الكرم والامتنان واجبة عليه نعم حتى لا يوصف بالتفضل
بفرد من افرادها ولا يستحق الحمد على شئ منها بل انما يقولون ان
بعض الاشياء عليه كقبض اللطاف المقرنة من الطاعات وايصال
نعم اداء العبادات فلا يلزمهم عدم استحقاقه الحمد على اثار الرحمة
وهو اكثر من ان يحرف ان قلت قد قالوا بوجوب الاصل عليه سبحانه

ولا شك ان كل فرد من انواع الاحياء واصناف الامتنان اصل
بحال العباد فيكون واجبة عليه فلا يكون متفضلاً بها ولا مستحقاً للحمد
عليها عندهم قلت انهم لم يذموا بجلالتهم الا ان كل ما هو اصل
للعباد واجبة عليه تعالى الذاهبون الى ذلك ثم ذمته نادرة
للعباد بغيرهم ولا يكملهم والمحققون منهم على ان هذه القضية حرة
وقد نبهت على ما يريهم على ذلك ومنهم المحقق الطوسي طاب ثراه في
التحريم وان لم ينبذ لذلك الشرح القديم والجديد ويريدون ان
كل اصل لم يفعل لكان مناقضاً بغيره فهو واجب عليه وقد صرح
بذلك بعض الاعلام على انهم لو قالوا بكثرة تلك القضية ايها المكنون
القول بانه تعالى يوصف بالتفضل بما وجب عليه من ذلك يستحق
الحمد عليه لانه وجوبه عليه عندهم انما نشأ بعد ايجادنا من كرم
العدم والعدم خلقه الوجود لئلا يستند للقرب منهم من جلاله
وينتفيح للاستيفاء بانوار جماله واصل الالحاد من كرم العدم
ليس بواجب عليه عندهم كما صرحوا به قالوا اما وجدنا وجب عليه
الاصل بنا وما وجبه تعالى نفسه سبب التفضل يستحق عليه
الحمد ايضاً بغيره وهذا والله المثل الاعلى مثل خير كرم الزم نفسه
بغيره او يمين ان يتصدق بمال جزيل على مسكين فانه اذا وصل

ذلك المال

هذا هو الوجه في وجوب الحمد لله تعالى
على عباده من كل نوع من انواع الامتنان
لان كل واحد من هذه الامتنان اصل
للعباد واجبة عليه تعالى الذاهبون الى ذلك
ثم ذمته نادرة للعباد بغيرهم ولا يكملهم
والمحققون منهم على ان هذه القضية حرة
وقد نبهت على ما يريهم على ذلك ومنهم
المحقق الطوسي طاب ثراه في التحريم
وان لم ينبذ لذلك الشرح القديم والجديد
ويريدون ان كل اصل لم يفعل لكان مناقضاً
بغيره فهو واجب عليه وقد صرح بذلك
بعض الاعلام على انهم لو قالوا بكثرة
تلك القضية ايها المكنون القول بانه تعالى
يوصف بالتفضل بما وجب عليه من ذلك
يستحق الحمد عليه لانه وجوبه عليه عندهم
انما نشأ بعد ايجادنا من كرم العدم
والعدم خلقه الوجود لئلا يستند للقرب
منهم من جلاله وينتفيح للاستيفاء بانوار
جماله واصل الالحاد من كرم العدم ليس
بواجب عليه عندهم كما صرحوا به قالوا اما
وجدنا وجب عليه الاصل بنا وما وجبه تعالى
نفسه سبب التفضل يستحق عليه الحمد ايضاً
بغيره وهذا والله المثل الاعلى مثل خير
كرم الزم نفسه بغيره او يمين ان يتصدق
بمال جزيل على مسكين فانه اذا وصل

هذا هو الوجه في وجوب الحمد لله تعالى
على عباده من كل نوع من انواع الامتنان
لان كل واحد من هذه الامتنان اصل
للعباد واجبة عليه تعالى الذاهبون الى ذلك
ثم ذمته نادرة للعباد بغيرهم ولا يكملهم
والمحققون منهم على ان هذه القضية حرة
وقد نبهت على ما يريهم على ذلك ومنهم
المحقق الطوسي طاب ثراه في التحريم
وان لم ينبذ لذلك الشرح القديم والجديد
ويريدون ان كل اصل لم يفعل لكان مناقضاً
بغيره فهو واجب عليه وقد صرح بذلك
بعض الاعلام على انهم لو قالوا بكثرة
تلك القضية ايها المكنون القول بانه تعالى
يوصف بالتفضل بما وجب عليه من ذلك
يستحق الحمد عليه لانه وجوبه عليه عندهم
انما نشأ بعد ايجادنا من كرم العدم
والعدم خلقه الوجود لئلا يستند للقرب
منهم من جلاله وينتفيح للاستيفاء بانوار
جماله واصل الالحاد من كرم العدم ليس
بواجب عليه عندهم كما صرحوا به قالوا اما
وجدنا وجب عليه الاصل بنا وما وجبه تعالى
نفسه سبب التفضل يستحق عليه الحمد ايضاً
بغيره وهذا والله المثل الاعلى مثل خير
كرم الزم نفسه بغيره او يمين ان يتصدق
بمال جزيل على مسكين فانه اذا وصل

ذلك المال اليه عند العرف متفضلاً به عليه حتى لو عرض ذلك
المسكين عن حمله وشكره مستنداً الى ان ذلك العطاء كان
واجباً عليه لتوجب الزم من جميع العقلاء واقول وقد بين
ايضاً ان الحمد ليس بالامتنان على الجميل الاختيار فليس الحمد عليه
شروط سوى كونه فعلاً جميلاً صادراً بالاختيار ولم يقل احد
بان الحمد هو الامتنان على الجميل الاختيار الغير الواجب فها
تقدير ان يكون جميع اثار الترحم واجبة عليه فعندهم في ذلك
لا يخرجها عن كونها افعالاً جميلة اختاريتها حتى لا يحسن الحمد عليها وفيها فيه
ولست شعرك كيف اطبقوا على انه سبحانه يستحق على صفاته
التي يستحقها انما كرها عنه سبحانه مع انه غير مختار فيها ولا موافق
بالتفضل بها وانكروا ان يستحق الحمد على اختياره افعالاً جميلة
الاختيارية بمجرد القول بانها واجبة عليه سبحانه حتى تشعروا
على من قارب ذلك وسلك تلك المسلك ففسر ولعلهم قد خرجت
بهذا التطويل عن شرط الاختصار ولكن الحق احق بالبيان
والاستظهار فانه مما لا يقبل الشبهة فيه ان يظهر على كل احد
انه لا ملك يقيم الميزان او كسره فذلك اليوم لا حد سواه وانما
قال لتحقيق الاختصاص لان رتب العالمين ايضاً مختص به فكان

هذا هو الوجه في وجوب الحمد لله تعالى
على عباده من كل نوع من انواع الامتنان
لان كل واحد من هذه الامتنان اصل
للعباد واجبة عليه تعالى الذاهبون الى ذلك
ثم ذمته نادرة للعباد بغيرهم ولا يكملهم
والمحققون منهم على ان هذه القضية حرة
وقد نبهت على ما يريهم على ذلك ومنهم
المحقق الطوسي طاب ثراه في التحريم
وان لم ينبذ لذلك الشرح القديم والجديد
ويريدون ان كل اصل لم يفعل لكان مناقضاً
بغيره فهو واجب عليه وقد صرح بذلك
بعض الاعلام على انهم لو قالوا بكثرة
تلك القضية ايها المكنون القول بانه تعالى
يوصف بالتفضل بما وجب عليه من ذلك
يستحق الحمد عليه لانه وجوبه عليه عندهم
انما نشأ بعد ايجادنا من كرم العدم
والعدم خلقه الوجود لئلا يستند للقرب
منهم من جلاله وينتفيح للاستيفاء بانوار
جماله واصل الالحاد من كرم العدم ليس
بواجب عليه عندهم كما صرحوا به قالوا اما
وجدنا وجب عليه الاصل بنا وما وجبه تعالى
نفسه سبب التفضل يستحق عليه الحمد ايضاً
بغيره وهذا والله المثل الاعلى مثل خير
كرم الزم نفسه بغيره او يمين ان يتصدق
بمال جزيل على مسكين فانه اذا وصل

ذلك المال

فصل
 قال ذلك محصل الاختصاص وهذا محقق ومقرر له وتضمن الوعد
 والوعيد الاول تركه اذ لا دخل له في تفصيل الاجمال التي بقى عطفه
 على الاشعار بعيد جدا ثم انه لما اه يريد بيان شروح النكات
 التي اختص بها هذا الالتفات وكان المناسب ان يذكر النكتة العامة
 للالتفات او لا ثم يرد فيها بالتي هي خاصة كما فعل صاحب الكشاف وغيره
 انه لذلك وذكره وصف مبنيا للمفعول وتتم صفة صفت وتعلق
 عطف على وصف وخطوب جواب لما وفر بعض النسخ بغير واو على
 انه الجواب وخطوب وطوف عليه بالفاء والاشارة بذلك الى ان
 نعبه وقد جعل الباء للسببية ار خطوب سبب ذلك التقى
 الكامل ليكون ار الخطاب او الكلام بشتماله عليه ولفظ
 يكون انسب بهذا كما ان يكون انسب بالاول ووجه الاول
 انه لا بد في الخطاب من ملاحظة توصيف ذلك الغائب بملك الصفا
 ليصير سببا متميزا كمال التميز غاية حتى كانه تبدل خفا غيبه
 الحضور والاداء في ضمير الغيبة الى هذه الملاحظة فلما لم يكن هناك
 منه وجه عن ملاحظة الاتصاف بملك النفوس كان ذلك اول
 على تعي الذات واختصاصها وامتنازها فان الذات مع
 ٢ او نقول ان صفة الخطاب اول على تخصيصه سبحانه بالعبارة

لانه لا بد

ويقتضي منها بدون ملاحظة
 الانصاف في وصف خاص اشده في صفة

ظاهر كمال الظهور
 ١٠ الظهور

لانه لا بد فيها من اعتبار التميز بالصفات وان ذلك التميز هو المقدر
 للتحصيل الخطابي بالعبارة فالتخصيص مستدل عليه
 الغيبة فان الكلام معها خال عن الدليل فتدبر فقول يكون
 اول على الاختصاص على قوله خطوب ار عدل عن اياه الذي
 هو مقتضى سياق الكلام الى الخطاب باياك ليكون الكلام
 اول على الاختصاص كان قد حصل من اجراء الاوصاف السليمة
 ويحصل من اياه نعبه زيادته ولكن الاختصاص الخطابي
 ابلغ وانتم اذ ضمير الخطاب اعرف من ضمير الغيبة نبر اول الكلام
 من البسملة او الحمد الى قوله يوم الدين على ما هو مشاوي
 حال العارف ار السالك فر اول السلوك من الذكر والفكر
 والتأمل في اسمائه كما يشعر به البسملة او الحمد والنظر في
 الآله كما يستفاد من الرحمن الرحيم والاستدلال بفضايله
 كما يستفاد من رب العالمين وفي قوله على عظم شأنه وباهر
 سلطانه نوع ايماء الى قوله نعم مالك يوم الدين وقفا بالتشديد
 اي الام وعقب بما هو متناه اعرف وهو ان يجوز لبحر
 الوعد والوعيد معظم الماء شبه مقام الوصول وفقنا الله
 للمعراج اليه بجر على طريق الاستقارة بالكنية واشتد الجحى

نسخ السلوك

وراجع الى اية ان لا يكون

٣٤

تحسلا والخوض في شيا ويصير من اهل المشاهدة المشاهدة
 عند اهل القلوب سقوط الحجابات وبرا على مرتبة من الكمال شفقة
 لانها على ما قاله صاحب منازل السائرين فان الكمال
 متعلق بالنقوت والصفات والمشااهدة يتعلق بالوحي
 والذات نظرية لم يرتجده الكلام باحداث اسلوب
 آخر من طريقت الثوب اذا علمت به ما صار به كانه جديد
 من الخطاب الى الغيبة الاقسام ستة والمضي ذكر اربعة بالقرآن
 وترك اثنين من التكلم الى الخطاب وعكسه ومثل الاولين من
 الاربعة بالقرآن والشعر تكميرا والتفريع التمثيل الثالث بالآية
 الكريمة ولم يمثل للرابع والظن ان مذهبه في الالتفات مذهب
 الجمهور ولا يخفى عليك انه يمكن جعل كلامه هذا نكتة ثانية تختص
 بها هذا الالتفات لانه تمت النكتة الاولى وحاصلها ان الكلام
 في هذه السورة ينطبق بسبب هذا الالتفات على قانون السلوك
 الى الله سبحانه ويجري على وفق حال السالك من اول سيرة الى
 وصوله فكانت انزلت لبيان آداب السيرة واعتنايه وتعلم
 ما يتوصل به الى العروج الى جنابه ويتهيأ ما هو نتيجة ذلك السير
 وثمرته من المقامات العزيرة المنال والفايت الى لا يكشف عنها
 المقال ولعلها لهذه المزية وجب قراءتها في الصلوة الى هي

والا في حيزه

معراج العبد هذا ثم ان للفواض على درر المعاني في بحر البيان تكلمت
 اخبر حرك لا يأس بايراد ما في هذا المقام ان الشيع ينطق
 الكلام فيها التنبية على ان القراءة ينبغي ان يكون صادرا عن قلب
 حاضر وتامل واخر بحيث تجد القارئ نفسه عند الشروع فيها
 محكما لا يقبل على المنعم الحقيقي الذر انطق لسانه بتحميده ووصفه
 للقيام بتحميده ثم كلاما آخر عليه صفة من تلك الصفات العظام
 قور ذلك المحرك وازداد حتى اذا انتهر الى خاتمتها من مالكية الامر
 كلمة يوم المعاد تنبأه في القوة والاشتداد وآل الامر بالضرورة
 الى رفع الحجاب والاقبال عليه بالخطاب ومنها ان الجهة بالكان
 عبارة عن اظهار الصفات الكمالية والثناء على الجليل كما قاله
 في الكشف يكون المني طب به غيره تعالى لا معنى لاطهار صفاته
 العليا عليه جل شأنه فالمناسب له طريق الغيبة واما العبادة
 والاستغانة فلا وجه لاطهارها على الغير بل ينبغي كتمانها عن غير
 المعبود المستعان وعدم اظهارها لاحد سواه ليكون اقرب
 الى اخلاص وابعده عن الريا فالمناسب لها طريق الخطاب لا غير
 ومنها ان المقام مقام عظيم وخطب جسيم يتلج فيه اللسان ويد
 عند الانسان فان الملك العظيم الشأن اذا امر بعض عبده

نسركم
 السالكين وقانون العاشقين كما قيل طرق العشق كلها آداب لحنه
 بخدمة من الخدشا كقراءة كتاب مثلاً بحفرتة فربما غلبت مهابة ذلك
 الملك على قلبه واستولت عظمتة على لبه وحصل له رغبته واعراه
 وانشته فتغيرت كل كلمة ويخرج عن أسلوبه ونظامه ومنها التلويح
 بما ورد في الحديث اعبد الله كأنك تراه فيرى هذا الالتفات ايماناً
 الى ذلك واشعاراً بان العبادة السالكة في القصور هي ما يكون
 العابد حال الاشتغال بها مستغرقاً في بحر الحضور كأنه مشاهد
 معبوده مطالع كمال مقصوده اقول هذا ما ذكره الاثمة المعلام
 من النكات في هذا المقام وانا استخرجت بفكر القاصر لها
 اخر موكول الى شرحنا الكبير بهذا التفسير فمنها الاشارة الى
 ان احق الكلام ان يجزم من اول الكلام الامر على طريق الخطاب
 لانه سبحانه حاضر لا يغيب بل اقرب من كل قريب ولكنه انما جرى
 على طريق الغيبة نظراً الى البعد عن الزلف رعاية لقانون الادب
 انذر هو دأب قلم حصل القيام بهذه الطريقة جزم الكلام على
 ما كان حق ان يجر عليه فابتداء الذكر قال سبحانه انا جالس
 من ذكره انبل هو جل شأنه اقرب اليك من جبل الوريد ومنها
 التنبية على مرتبة الذكر وسوء شأنه والى العبد بمجرد اجراء هذا
 القدر منه على لسانه صار املاً للخطاب فائتزا بعبادة الحضور
 والاقرب كما خيف لولائهم وظايف الازكار ودام عليها

علية سوى ما ذكره ولا يشي بان اذكر منها من اليتيم فان استقصاها
 لا زنة على حقيقت رفقان ديدان زرد وورنه زرد يذكيهم ثم تخرجت يد ابراهيم

بالليل

بالليل والنهار فلا شك في ارتفاع انانيته من فصوله من الاثر
 الى العين كما ورد في الحديث القدر كنت سمعته الذر يسمع
 به وبصره الذر يبصر به ومنها انه لما كان الحمد وهو اظهر
 صفات الكمال لا يتفاوت بالنظر الى غيبة المجدود وحضوره
 بل مع ملاحظة الغيبة ادخل واثم وكانت العبادة لا يليق
 بها الغائب وانما يستحقها من هو حاضر لا يغيب كما حكى
 سبحانه عن ابراهيم عليه السلام فلما افلتت قلباً
 الغيبة وعنها بطريق الخطاب اعطاه لكل منها ما يليق به
 من النسق المستطاب ومنها ان العابد لما اراد ان يحج
 بمنح عبادة الناقصة المعيبة بعبادة مجمع العابد من منيا
 والاولياء المقربين ويعرض الكل دفعه واحدة على باب ذي
 الجود والافضل عسر ان يصير الناقص المعيب مقبولا بالانظام
 الى الكامل السليم الى فرفعل العبادة بنون التكلم مع الغير
 ليندريج عبادة في عباراتهم ويصير مقبولة بغير كثرهم على ما
 سيجي فلا جرم ساق الكلام على النمط اللائق بحالهم والاسلوب
 المناسب لمقامهم وقال اياك نعبد فان مقامهم مقام الخطاب
 مع حضرت المعبود لا ارتفاعهم عن عوالم الغيبة الى مقام الحضور

قال لا اريد ان يكون العابد مع المجدود اظهرها رصفها الخصال

وترك اثنين من الشك لا الخطأ وعكس مثل لاولين من الاربعه
 بالقران والشعر مكررا او اكثر عن التمثيل للثلاث بالاية الكرمية ولم يمتثل
 للتراب والظان منه هبة التفات مذهب الجمهور ولنا في هذا المقام
 كلام طويل الذيل اوردها في حواشيها على المطول نظاير ذلك
 الاثم بفتح الهمزة وضم الميم او كاحد موضع واما يكسرهما فكحل والمراد
 بالفتح الحائلي من الحزن والعاير القدني الرطب تلفظ اليدين عند
 التوجع والبناء النجوه هو هنا جزو فاء ايا الاسود فان القصيدة في
 مرثية كالتفات في ارايتك تبا الخطا وهذا الكاف حرويا لا
 تفاق والغرض منه تأكيد الدلالة على ان الكلام المذكور في الخطاب
 الواحد والمراد من هذه الكلمة طلب الاختيار قال المؤلف عند
 قوله تعالى ارايتك عند الذي كرمت على الكاف لتأكيد الخطا
 لا محل له وهذا مفعول اول والذي صفة والمفعول الثاني محذوف
 لدلالة صلة عليه والمفعول افرأيت عن هذا الذي كرمت على بل
 بالاسم الجوهري كرمته على انتم كلامه فاما واياء الواو اي المحذوف
 نفسه ان يعرض النفس بالاسماء وليجد من ان يفتنه بها
 عمدة اي دعامة وذريعة الى التلذذ بمنفصل ومساكن بقلها
 اي قلب الهمزة المكسورة او المضمومة والعبارة اقصر غاية الخوض
 والتذلل على وجه وفقت عبارة الكشاف ولما كان الخوض محدودا

الحج
 الذي

وهكذا
 ونهايات

اليها كانت قبل اقصى

ونهايات ولفظ الغايته شاملة لها لكونها اسم جنس مضافا
 اضافة اقصر غاياته كذا ذكره المحقق الشريف وغيره فحواشي
 الكشاف ويمكن توجيه بوجه آخر والامر سهل والتذلل من
 التذلل بالضم خلاف الغزو والتذلل بالكسر ضد الصعوبة ومنه
 طريق مقبدا رندل وصفه بالتذلل بالضم او الكسر لكثرة وطية الاقدام
 وسهولة سلوكه قال المؤلف عند قوله تعالى وذلت قطوفها تذليلا
 تذليل القطوف ان يجعل سهلة التناول ولذلك لا يستعمل
 او لكون العبادة لغرض غايته الخضوع لا يستعمل الا في الخضوع
 لله تعالى فحرم ان يبقى فلان يعبد فلانا اذ لا يجوز ان يستعمل حقيقة الا في
 الخضوع له تعالى وانه لا يجوز فعل العبادة الا لله لان المستحق لا قصي
 غاية الخضوع من كان موليا لا عظم النعم من الوجود والحيوة وتوابعهما
 وهذا الوجه الاخير منقول عن المؤلف وفيه ما فيه مالا يتأتى الفعل بدونه
 ويكون طلبه على طريق ما قالوه في قوله تعالى ولا تخلفن ما لا طاقة لانه فان
 تكليف العاجز وان جاز عند الاشاعرة الا انهم لا يقولون بوقوعه
 وتصوره ارضوا الفاعل او الفعل اذا المصدر مضاف الى عدم
 التوقف عليه اولاته في مقام التمثيل لا الحصر والمراد طلب المعونة في
 المهمات كلها ولهذا لم يذكر المستعان فيه ليزيد من كل مذهب
 او افراد العبادة بقرينة ابدائه بقوله يعبد في حذف المستعان

في جميعها
 والاشارة الى
 ان لا يعبدون من دون الله

بالمفعول او المفعول
 بالفاصلة

فيه اختصار الوجود القرينة اذ بعبادته فقول بعبادته فقول بعبادته فقول بعبادته
 فقول بعبادته فقول بعبادته فقول بعبادته فقول بعبادته فقول بعبادته
 الامام فترتبه الكبير ما حاصله ان ههنا مسئلة فقهية ههنا
 باع امتعة صفقة واحدة وكان بعضها معيبا فان المشتري لا يجوز
 له اخذ الصحيح ورتد المعيب بل اما ان يترد الجميع او يقبل الجميع فههنا
 العابد يمتنع عبادته بعبادته غيره من الانبياء والصالحين والمقربين
 ويعرض الجميع صفقة واحدة على حفرة ذوالجلال والاکرام فهو سبحانه
 اجل من ان يترد المعيب ويقبل الصحيح كيف وقد نذر عبادة عن ذلك
 ولا يلحق كرمه ان يترد الجميع لان بعضه مقبول التبرع فلم يبق الا
 قبول الجميع وفي المطلوب للتعظيم والاهتمام به يريد ان الاهتمام
 الذي ليس من شأن التعظيم كما قالوه فترتبه الحمد على اسم الله تعالى ولعل
 من شأن الاهتمام ههنا شدة اقتضاء الكلام السابق الخطاب
 فكان تقديم ما يدل عليه اتم قال علماء المعاني انه لا يكفر وجه
 تقديم الشرائع ان يقال قدم للاهتمام بل لا بد من بيان وجه الاهتمام
 والدلالة على المحر واما اختصار العبادة في سبحة على ما ذكره
 معنى عن هذا المحر والمراد لا تخضع لفكر الخفوع التام الذي لا ينبغي
 الا لك هذا وفر خطبنا له سبحانه بان خضوعنا التام واستغنائنا
 منحصران فيه جبل شانه وتكرارنا ذلك في كل يوم وليلة مرارا عديدة

مع خضوعنا

مع خضوعنا الكامل لا بل الدنيا من الملوك والوزراء ومن يخدمونهم
 خذوهم واستغنائنا فحوالنا بهم واستغنائنا فحوالنا بهم
 منهم جرة عظيمة توجب كرمه الخذلان وعظيم الحرمان لولا
 ان يتداركنا رحمته الكاملة وعنايته المشافقة روى مالك
 ابن دينار رحمه الله ان كان يقول لولا ان الله لم يقرأ هذه الآية
 من الله تعالى ما قرأناها قط لان كاذب فيها هذا وفي كلام بعض
 الفضلاء ان في العبد من فعل العبادة الاستغناء عن الافراد
 الى الجمع نكتة من التخرج الوقوع في الكذب اذ يمكن في الجمع ان يقصد
 تغليب الاصفياء الخالصين من الاولياء والمقربين على غيرهم بخلاف
 صيغة المفرد فانه لا يثنى فيها ذلك اذا استغرق في صلاة
 جناب القدس وغاب عما عدله ولا سيما في الصلوة التي لم يعرج
 العبد ولهذا كان العارفون بالله يغيثون حال استغفارهم
 بالصلوة عن ذواتهم وعن جميع احوالهم وصفاتهم ولم يكن
 لهم شعور بما سوى الحق حتى لو فرضت لهمهم بالمقاريف
 لم يشعروا بذلك اصلا كما هو مشهور عن امير المؤمنين ^{عليه السلام} يعقوب
 الدين علي انهم كانوا يستخرجون النصال من جسده الشريف
 حال استغفاله بالصلوة فلا يحس بذلك وعن علي ابن الحسين

الدين يعقوب

نين العابدین ۳ انه وقع الحريق في بيت يصلح فيه فجعلوا يصيحون
 يا ابن رسول الله النار النار فارتفع رأسه من السجود حتى اظفیت
 فقال له ۲ في بعض اصحابه ما الذي شغلک عنہا یا بن رسول الله فوقنا الآخرة
 ومع استعد شيئا من ذلك فليتل قولہ بقا حکایة عن النساء اللاتي
 اذ هن في جبال يوسف عاتبتن وعلين السلام فلما راينه اكرهه وقطعن
 ايديهن بالسكاكين ولم يحصل لهن شعور بذلك اصلا وامثال
 ذلك كثير كما بعض العارفين انه كان فرجواره رجل يهوى جارية
 له فرضت فينا هو ذات يوم يصنع لها طعاما اذ سمع انبساطها
 قدم مشى وسقطت المفروقة من يده فالتفت هو فراقوى غليظة
 فجعل تحرك الطعام بيده حتى سقطت اصابه وكفه وهو لا يشعر
 بذلك فاذا جاز امثال ذلك في شأن الخلق في كل حال لا يجوز
 في شأن حسن الخلق وما احسن قول العارف الرومي المشوي المعنوي
 هر چه در دل من است خوش سينه چاک کين مخلوق از حسن کشته جرعه ناک
 باده خاک الووتان مجنون کند من حکيم صاف ان خود چون کند
 الامم حيث انما ملاحظه له ومنتبه اليه والفقير انما يعود الى نفسه
 وملاحظه بكسر الحاء اسم فاعل والفقير له عائد الى جناب القدس اي
 لا يلاحظ نفسه ولا يشعر بها ولا يحال من احوالها الامم حيث ان نفسه
 ملاحظه ومتوجهة بجناب القدس ومنتبه اليه وبعض الخواشي
 ان ضمير انما

ايديهن بالسكاكين ولم يحصل لهن شعور بذلك اصلا وامثال ذلك كثير كما بعض العارفين انه كان فرجواره رجل يهوى جارية له فرضت فينا هو ذات يوم يصنع لها طعاما اذ سمع انبساطها

ان ضمير انما يعود الى الملاحظة المفهومة من قوله ملاحظ وقوله ملاحظه
 بفتح الحاء مصدر اى لا يلاحظ نفسه الامم حيث ان تلك الملاحظة
 بجناب القدس ومنتبه اليه ولذلك اى ولان العارف يحق وصوله
 الى فضل يصنع المنبر للفاعل ما حكى الله عن جبريئة حيث قدم ذكر الله
 ولا حظه او لا ثم لا حظه نفسه وادرج ذكره ثانيا بعبارة اخرى
 حيث نظر اولئك بعض العارفين من كان نظره في وقت النعمة الى المنعم
 لا الى النعمة كان نظره وقت البلاء الى المبلع لا الى البلاء فيكون في
 جميع حالاته غريفا من ملاحظة الحق متوجها الى الحق المحب المطلق
 وهذا العلم مراتب السعادة ومن كان بعكس ذلك كان في أسفل درك
 الشقاوة فيكون في وقت النعمة خائفا من زوالها وفي حال البلية
 يبلى بها لها وكرر التفتيش للتفحص في ذلك لم تكرر لا تحمل تقدير
 مفعول في معنى مؤخر في نفوس التفحص المذكور وايضا ربنا توبهم
 ان المراد التفحص بمجموع العبادة والاستعانة لا بكل واحد منهما
 في نفوس التفحص بالعبادة ايها وينبغي ان ذلك مراعاة لبسط
 الكلام مع المحبوب كما قالوا في قوله سبحانه وعصى ويعلم منه
 اه الواو اما استئنافه ويعلم مرفوع او عاطفة ويعلم منصوب بالعطف
 على قوله لتوافق اى ليعلم منه ان تقديم الوسيلة على طلب الحاجة

ان ضمير انما يعود الى الملاحظة المفهومة من قوله ملاحظ وقوله ملاحظه

ادع الى العبادات ولا تكفر انما يتمشى تقدير ارادة الاستغانة في الماهية
كلها لا افراد العبادات اذ العبادات على هذا التقدير مقصودة بذاتها
والاعانة وسيلة اليها دون العكس والوجه في تقرير تقديم العبادات
على هذا التقدير على نحو يظهر منه رجحانه عما اختاره المؤلف من
التقديم كما يشعر به التقديم ان استغانة العابد بسبوت لا يحتمل على
به نعمه فعل من افعال المستغنى عليه ثم اللائق بالمال في هذا المقام هو ملاحظة
العبادة فقط لظهور رتبة عند استغراقه في ملاحظة جنب القدس
واشتغال به بما يوجب تلك الملاحظة لا يخطر بباله من افعال
الا التوجه الى الله والاقبال التام عليه وقد فعل ذلك بتخصيص
به نعمه او لا وباستدعاء الهداية من سبب اخر فلا يناسب ان يستغل
فيما ينبغي بطلب الاستغانة على المهمات الدينية او يندرج تلك
المهمات في ما يقتضيه التعميم بل المكسب التخصيص بالعبادة وهذا
وهنا وجه آخر لتقديم العبادات على الاستغانة بعضها لنا وبعضها
لغيرنا **الحل الاول** ان العبادات مطلوبة لله سبحانه من العبادات والاستغانة
مطلوبة للعباد من غير فناء سبب اليه فقدموا مطلوبة على مطلوبة
الثاني ان العبادات واجبة حتما لا مناص للعباد عن الايمان
بها حتى جعلت العلة الفائية المحق لخلق الجن والانس فثبت

احق بالتقديم

احق بالتقديم من الاستغانة الثالث ان العبادات اشد مناسبة
بذكر الجراء والاستغانة اقوى اتصالا بطلب الهداية الرابع ان مبدأ
الاسلام التخصيص بالعبادة والخلوص من الشرك واما التخصيص بالاستغانة
فالغالب بعد الرسوخ التام في الدين فكيف انت احق بالتقديم خيرا
ان العبادات والاستغانة وان كانا فصولا للعباد الا ان العبادات من
مدلولات اسم المقدس لذمها المعبود بالحق فكانت اقوى الفعلية
بالقرب من التقديم لما ينسلكه لغيره باقول يعطى ان من هو
المؤلف مع ان الاسم اورد في التفسير الكبير فلو لم يورد في الاشارة
وتجى اي فرقا وسرور ووقف خيرا ولا يستتبع اي استقيم
الوادع الى ان تقديمه ومنه انما يستتبع بيان للمعونة
المطلوبة لانه بيان لما اؤكد بحسب المعنى لانه على بعض افراد
ما قد يستوعب عليه اجمال اذ انما هو ان الكلام على تقديمه مضموم
المستغنى عليه بل هو جعل الفصل في الاستغانة لثقل
الجلتين خبرا وان كان اولى او افراد الحق فآياته من قبل
ذكر اني صوب العام والهداية دلالة بلطف تفسير الهداية
بما ذكره هو المستنبط من تتبع موارد استغنى له والمشتق منه كلام

كل الاستغناء
في العبادات

اثبت اللغة فانهم قالوا انها الدلالة والارث والمناظرة من اهل
 الدين اختلفوا ففريق خصص بالدلالة الموصلة واقرضوا بالدلالة
 على ما يوصل وتردته منهم ففضلوا بانها ان تعقدت بنفسها كانت
 بمعنى الالهة ولا تستدح الاله تعالى قال الله تعالى والذين
 جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ومثلا لهذا القول المستقيم
 وان تعقدت باللام او الى كانت بمعنى اداة الطريق فكما استدح اليه
 تعالى استدح القرآن ايضا كقوله تعالى ان الذين هم هذا القرآن
 يهدي للتي هي اقوم ولي اتبع ما يقولون انك لتدرى على طر صراط
 مستقيم والمؤلف اقتصر على ما يدل عليه كلام الائمة في انها
 ساطق الدلالة بلفظ بلفظ وطوى شي عن ذكر شي في هذه
 الاراء الثلاثة لان كلامها غير خال عنه خليل اما الراي الاول فكيف
 في اختلاف قوله تعالى واما ثمود فهم الذين في سجنوا مع علي الهدي
 وقد يقدر بعض الاهل للكتاب عنه كجوارز وقومهم في الضلال
 بالارتداد بعد وصولهم الى الحق وفيه نظر طائفة التفسير والتواضع
 ناطقة بان الجسم الغير من قوم ثمود لم يتصفوا بالايان

اصلا

اصلا والشر القليل الذين امنوا بقوا على ايمانهم ولم يرتدوا
 واما الراي الثاني فيشترط بخلاف قوله تعالى كجيبه صلوات
 الله عليه انك لا تدرى من اجبت وما يقرب من ان المعنى
 انك لا تتمكن من اداة الطريق لك من اجبت انما عليك
 اراثة لمنهارة وما لا يجتنب لكف واما الثالث فان كلام
 اهل اللغة لا يبعد عن يدى بانيه فربما ذلك في قول ابن السكيت
 لا تسند الالهة فيل منقضى لقوله تعالى حكاه عن ابراهيم عليه السلام
 قد جازى في العلم لم يأتك بتعريف اهدك صراطا سويا ومن موسى الى فرعون
 يا قوم اتوبوا اليكم سبيل الرش وهذا ما ياتي في قوله تعالى ان القول بان السند
 بنفسه مع الالهة منقوض بقوله تعالى واما ثمود فهم الذين في سجنوا مع علي
 الهدي مستوفى حسن اذ الكلام من التقية الى المفعول ان لا الاول
 على التام لم يقترن به بعد اب عليه تنزيل للضمان وبشرته انما تب
 وقال بعض الفضلاء يمكن ان يكون قوله تعالى واما ثمود هم الى طراط الطيم دارد
 على حقيقة من غير حكم لا نتم لا قطعوا بان لا منزل لهم سر الطيم ولا بد لهم
 منها فخيرهم ان يعرفوا طريقا ليس عليهم الوصول اليها ويخلصوا من

في قوله تعالى واما ثمود فهم الذين في سجنوا مع علي الهدي
 قد جازى في العلم لم يأتك بتعريف اهدك صراطا سويا ومن موسى الى فرعون
 يا قوم اتوبوا اليكم سبيل الرش وهذا ما ياتي في قوله تعالى ان القول بان السند
 بنفسه مع الالهة منقوض بقوله تعالى واما ثمود فهم الذين في سجنوا مع علي
 الهدي مستوفى حسن اذ الكلام من التقية الى المفعول ان لا الاول
 على التام لم يقترن به بعد اب عليه تنزيل للضمان وبشرته انما تب
 وقال بعض الفضلاء يمكن ان يكون قوله تعالى واما ثمود هم الى طراط الطيم دارد
 على حقيقة من غير حكم لا نتم لا قطعوا بان لا منزل لهم سر الطيم ولا بد لهم
 منها فخيرهم ان يعرفوا طريقا ليس عليهم الوصول اليها ويخلصوا من

مقب الطريق التي لا بد من سلوكها واقول طول الطريق وتعبه وتقصير الوصول
الى الجيم من انتم الرأى لم داهم المطالب عندهم بالنسبة الى كون اربابهم
فالى على التكم متعين ومنه المدة اه لا فيها في الدلالة والاطت على
الاسكان بالمطروك وان زيادة المحبة والالفة او شيئا آخر وهو اوى
اوصى الرضى لمقدما ان اول ما يفتقد هما الاشياء مادية للموافاق وداله
لهم على المآود والكلاء فقولنا سعادته الله رفرف قوله وانما هو من قومه
ان في المذوق والاصيال وهذا صريح في ان هدى لا يستغنى عن المفعول الثاني
بنفسه حقيقة برب يترج الى فضو كلام الكثر ف يوافق نعم كلام الصالح
صريح في ان الله بانه بنفسه حقيقة لغته هي زينة فراضا بمرتبته لا يبق بعد
الدلائل قسيرا فاضة القول لا نقول الاستدلال بتلك الدلائل بعد ما
الاول افاضة القول هذه هي الهداية الى طريق العلم والاحساس
وصفها لانها لا تنال الكلام في الآيات الكريمة ومفعول الهداية
فيها هو الوراط المستقيم المبين بالعبادة والافاضة الهداية نوع بعم
ثابر الطيور ان تبرز النباتات وهو الهداية الى جلب المنافع ودفع
المضار وهو الماراة فرفرف ثل اعطى كل شئ خلقه ثم هدى وقوله تعالى

والله اعلم

والله اعلم فلهذا قيل عليه ان افاضة القوى على النفس الناطقة مقدم على
هدايتها والهداية دلالة ولا يبق كمن القوى دلالة وقد يتكلف بان من
كان قريبا من طريق واضح وهو ان كعب عنه بعصاة على عينه وهو ما جوع زرعها
فدائرا ان هداية الطريق ليس الا رفع تلك العصاة ونسبه فرفعها
هداه اليه وانه عطف على النفس الناطقة فمبداء الى الجبال معصية العين
وافاضة القوى رفع العصاة من البين وهدية العبد الى طريق الحق
الترجمة الالهية مما قد يستند به في طلاق القول بان الهداية التوجيهية
بنفسها بمنزلة الاصل او هي من مبعث الالهية لانها مودة فمعرض الامتنان
ولا امتنان في الاصل الى طريق الله وقال هديناهم فاستجبوا لى
على الهدى بالبحر ومن كلام المؤلف في تفسير هذه الآية صريح في ان الهداية
المذكورة فيها ليست النفس الشارفة فقط فانه قال منها فذلك الله انهم الحق بصفته
الطالح واربال الرشد اثبات الهداية باربال الرشد وانزال الكتب
وايا ما عن آية من الكلام لف ونزول من قبيد عليه ان الكلام في هداية
الله للعباد باربال الرشد وانزال الكتب لا في هداية الرشد والكتب للعباد

الهدى

فقد رابعا في الحاشية لا تنبئ ليس بموقوفه وعلى دفعه عن المراد هدية
 الهدية ٢ بعد المنحة في الاضراس الاربعية التي لها نسبة اليه تعالى ولو لم يكن ما هدية
 الانبياء وادكتب لك لكونها بمره وظلته فالحظ اه كان قبل
 من حق الله تعالى بالجد واجرا عليه تلك الصفات العظمى المنحة بالمبدد
 والمودود والعبادة والاستغناء فيه يكون متديا الرضا المستقيم
 لا حتى فكيف يطلب الهدية اليه في جابر بن الميمون اما زيادة ما
 منح من الهدية اربعها الاربعه كان اجمعها او الثبات على ما منح
 فاذا قال العارف الواصف طي به ارشاده آه لمحي لا بناء الطيب
 او منون المنظم مع عبادة اديا الغيبة بارجاع الغير لا اليه والاشاد
 وتهيئ اي ترفع وتزيد وادرد عليه ان هذا اجنس فاس من الهدية فان
 الرابع هو هدية اليه لا تدفق هذه الهدية الى الغناء فزاد فاطو
 في الاضراس الاربعه غير مستقيم وقد يتكلف لا دراج هذا والطيب الرابع
 بنوع الغيبة ليستقيم الطهر في شريف هو ان الوصول انما يتحقق بعد
 حوتك الظلمات واما طه ما يتك النواثر فكيف يصح في العارف
 الواصف طيب المحو والاماطة اللهم الا ان يراد في ظلمات وغواش

من ذلك او حصول الرضا للعبادة
 المزية على ما منح من الهدية
 في الهدية التي هي اعم من الهدية
 في الهدية التي هي اعم من الهدية
 في الهدية التي هي اعم من الهدية

على كلامه في الهدية
 في الهدية التي هي اعم من الهدية
 في الهدية التي هي اعم من الهدية
 في الهدية التي هي اعم من الهدية
 في الهدية التي هي اعم من الهدية

تعرض اثنان في الهدية المقدم على الوصول هو ما يوضع اثنان والبر
 الى الله وقيل بالترتبة لا يبلغ عود الاستعداد وحده الشخص نفسه عايبا بد
 لا بد من العلوقة نفس الامر والرسالة طهر من طهر الطعام اذا تلبهده
 قال الراغب ستر بالواطع على توهم رتبة يتبع ساكنة كما يقال اكلت المفازة
 اذا اقمته واهلكتها او اكلت المفازة اذا قطعها ولذلك ستر لها بغيرتين
 لا تتبعهم او يلحقونه اثنان وقيل بالترتبة ان فيهم من جات في لهم بترتبة
 البنية كمال يتبعه الواجب ويلقته اذا جاءوا اليها كمن يتبعون الطريق
 ويلتقونه ليكون اقرب الى المبدل عند مواليين ووجه الترتيب ان الصا
 والراي واليه وان رتبة كذا الرخاوة والصغيرة الا ان الية و
 والراي من المنخفضة والمنفعة والصادق المستقيمة المطبقة والنا
 في الامام يريد به صنف منهن وقيل هو من الامام عالم او التثبيت
 عليها ونحوه وهو من حكم تكرير الامام اذا كان من مفسر من جنس المذكور
 والمقدور حكم المذكور وهذا من باب الاضطرار كذا المتأخرين وشيخه
 كلام جابر الله في حيث البذل من المفسد وصرح به في الكتف وذهب

قوله
 في الهدية التي هي اعم من الهدية

قوله

جملة الى ان العادة البدل هو ان مدعى المبدل منه وادعى المبدل
 رضى عنه رضى الله عنهم ويومر اليه كلامه فادعى المبدل رضى عنه
 انه المقصود بالنسبة استدلال على ان العادة على قدره ليس هو العادة
 في المبدل منه وتقريره ان البدل وان عدل التواضع الا انه مستفاد
 من اربعة مقصودات نسبة ولذا لم يشترط مطلقا بقدر المبدل منه توفيقا وكثيرا
 وهذا يقتضي ان يكون عاقل انما يستفاد علمه لا عاقل في غيره
 قبله برغضا طريقا واعلم ان هذا الدليل يعني استدلاله اولى القول
 الآخر وظن ان الحق محمد عليهم السلام قالوا استقلال البدل وكونه هو المقصود
 بالنسبة بوزن ان بان العاقل المستفاد في المبدل منه هو الاول لا مقدار
 اخوان المتبوع كانت قط فكان العاقل بعد في الاول ولم يباينه
 وفي ثلثة التأكيد لتكرار ذكر المنسوبة اليه وتكرار النسبة لتكرار
 العاقل والتنصيص على طريق المسلمين آه قال فراكث وفان
 قلت ما فائدة البدل وها قد بينا هذا صراط المبتدئين الذين يغفلون
 عليهم قلت فائدة التوكيد لا فيه من التثنية والتكرير والاشارة بان
 الاول

الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة
 لصراط المسلمين بالاستقامة على الحق وجهه ذلك كما يقول
 هذا ذلك على الترتيب الناس والفضلهم فلان فيكون ذلك ابلغ
 في وصفه بالكرم والفضل في قوله هذا ذلك على فلان
 الاكرم والافضل لانك ثبتت ذكره محلا اولادهم مقصودا ثانيا وادفع
 قلت فلان تفسيره ادا ايضا كما للكرم الا نضد وجعلنا على في
 الكرم والفضل كما نكملت في اراد رجلا جامعاً للمصليتين فغلبه
 الفضل ونحو الشخص المبعوث لا صبا عما فيه غير مدافع ولا منازع
 انتم كلامه خارج ما يكون طريق المؤمنين ذكره المسلمين اولاد
 ثم المؤمنين ثانيا بوجوب الامانة الايمان والاسلام عنده لكنه
 صرح في شرحه للمصباح بتفايرهما وروايت الفاضلين في ثبوتها
 فقلت هذا يرجع عن ذلك فان تاليف هذا التفسير بعد شرح المصباح
 وقيل الذين اعتمد عليهم الا نبيا وليس المراد بواظهم ثلثيهم
 لا اختلافا في ذلك اكثر ما يبرر بقدم من هذا في الدنيا والارضية
 في الآخرة واما عتبة الحق تعالى في سائر الاحوال او ما هم متفقون

على اصول الدين واجتناب الفواحش وسائر ما لا يتغير بتغير الزمان
 وهذا القول منسوب الى قتادة والقول الذي بعده منسوب الى
 ابن عباس والاولى ما في بعض التفاسير من انهم المذكورون فمورثا
 ادرك الذين انتم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
 الصالحين ^{الصلوات} على النبيين وآله
 وهذا القول نفى القدر من جمهور المفسرين وهو يذهب ما في بعض
 تفاسير علي والامامية من اطلاق الذبح الغيب عليهم وعدم
 تفديهم بالمسلمين او غيرهم قوله وقيل اصحاب موسى وغيره
 عليه كيف يليق بالمسلمين ان يطلبوا هدايته طائفة اليهود والنصارى
 بعد ما نزل فيهم مدبرين نبيا صكوا واما بعض المخشيين
 المراد اصولهم الاعتقادية الثابتة والفروع التي لا يتغير
 بتغير الاديان والقول لا يخفى ان هذا هو وجه ان يكون قول المؤلف
 قبل

الصالحين
 والصلوات على النبيين وآله

قبل التحريف والنسخ فبا لا محذور اصله والصواب ان يقال
 المراد طريقهم في مشقة التثبت في امر الدين والتمسك بحكام
 التوراة والابجيد وتعظيمها والمواظبة على تلادتها مشقة فاذا
 قام المسلمون اهدنا صراطهم يريدون مشقة التثبت في دينهم
 والتمسك بحكام القرآن ومداومته وامثال ذلك فمورثا
 صراطهم انتم نسب الشيخ الجليل ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس
 الله روحه في تفسيره الموسوم بالبيان هذه القراءة الى عبد الله
 بن الرزير وعمر بن الخطاب ثم قال وروى ذلك عن ابي البقيت
 عليه السلام واشهر الاول انتم كلد مه ونسبها في الكنف الى
 عبد الله بن مسعود قوله فاطلقت لما يستلذه الاولي ^{يستلذه} على ما
 اذ قد رتبة الاطلاق باللام غير متعارف وكانه ضمنه مع التبيين

ونحوه ومراده ان النعمة في الاصل مصدر بمعنى الحالة المستندة لكون
 الان ملكا مثلاً فاطلقت على نفس الشيء المستند كالمال مثلاً لتسميته
 للسبب باسم المسبب من النعمة وهو اللاتي اراد النعمة بالكسر خذوة
 من النعمة بالفتح من الشئ وبالكسر المال ونحوه ومن كلامهم كم من ذي
 مال لا شئ له واما اللاتي فهو النعمته في جنبي ديني واخرى
 ومنها قسم ثالث وهو ما يكون دينياً اخر وياً معاً معروفة الله سبحانه
 وكأنه لم يذكره لتركيته من الجنبي فكأنه ليس قسمياً برأسه كنفع
 الروح فيه مسامحة فان نفع الروح انعام واما النعمة في الروح بهذا والنفع
 اجزاء الروح في تحريف جسم اخر قال المؤلف فرق قوله نفع سورة الحجر
 ونفع في روح لما كان الروح شغل اولاً بالبنى واللاطف المنبعث
 من القلب ويفيض عليه القوة الحيوانية فيسرى حاملها في تجاوز
 الشرائي الى اعماق البدن جعل تعليقه بالبدن نفق والنطق
 بمعنى ادراك كلياته للنطق التسمي كما في بعض الحواشي والكلام
 في القسم الروحاني والكسب تركيبة النفس في هوايض قسمين روحاني
 وجسماني ولم يصرح المؤلف بذلك الكفا بالتمثيل فالروحانية تركيبة

كم من نعمة نعمة

وهو الذي هو المذكور في بيان ان النعمان النعمة بالنعم

النفس

قوله

النفس والجسم في تزيين البدن الخ ارجس الاخر من نعم قد يقال
 هو ايضا فعمل موبر كالنعم غير سبق توبة وكبر العفو بعد حصول التوبة
 والمراد هو القسم المراد من النعمة في الغنى عليهم النعم الاخرية وما
 يمكنه وسيد اليها من النعم الدينية لان المطلوب من الطرقات اهلين
 لاطراف كل من النعم الكمية لدخول الكفار في هذا ولا يخفى ان في قوله
 الاخر تعنيته لا بانية على معنى آخر احتار البديل لانه من التاكيد
 والتفصيل على قياس ما مر او صف له بنيت او مقيدة كقولنا
 بنيت على تقدير ليس راد بالنعم في الغنى عليهم النعم الاخرية
 وما يتوصل الى بطلان من الدينية كما حكم المؤلف فيما سبق وكونها
 مقيدة على تقدير ليس راد مطلق النعم والدينية منها لدخول الكفار
 في المنعم عليهم هذا والاولى التفصيل بانه قد سبق لمن الدين
 الغنى عليهم هم المؤمنون والانبيا واولادهم يوم عيسى
 قبل التحريف والنسب معاً الاول ان اريد بهم من التصرف

بالايمان ولونج الجدة وبالمنسوب عليهم والقائلين اليه
 والنصارى فبنية ليهم سواوا يريد بالمومنين الحاملين اذ في الجملة
 وعلى ان الصفه بنية لا غير على ارتقي في الموضوب
 عليهم والضايلين وعلى الثالث كما الاول بين النك المطلق
 الثابت لم يبق الصلة وبني السلة الثابتة لم يبق
 الصفه وسر الايمان في المطلق لا انما اعظم النوع لا سيما لما
 على سعة التشايع في الفرد الكامل منها فذلك اي جعل
 في صفة الموصول لا يفتح بلات ويل لتوغلها في التنكير وكونه
 الموصول من الموصوف فلا بد منه الموصوف او الصفه بحركه
 النكرة اذ لم يقصد به هو واسم يقصد به جميع المسلمين
 والجميع ميان منهم على ان لا يغير حقيقة نفس عليه الانبياء
 واصحابهم في غيرهم في صفة موصوفه في صفه الموصوف
 في البيت هو كالتكرار فتارة ينظر في صفه فيكون هو موصوف
 في وصف التكرار وبالجملة وتارة ينظر في صفه فيكون هو موصوف

بالايمان ولونج الجدة وبالمنسوب عليهم والقائلين اليه
 والنصارى فبنية ليهم سواوا يريد بالمومنين الحاملين اذ في الجملة
 وعلى ان الصفه بنية لا غير على ارتقي في الموضوب
 عليهم والضايلين وعلى الثالث كما الاول بين النك المطلق
 الثابت لم يبق الصلة وبني السلة الثابتة لم يبق
 الصفه وسر الايمان في المطلق لا انما اعظم النوع لا سيما لما
 على سعة التشايع في الفرد الكامل منها فذلك اي جعل
 في صفة الموصول لا يفتح بلات ويل لتوغلها في التنكير وكونه
 الموصول من الموصوف فلا بد منه الموصوف او الصفه بحركه
 النكرة اذ لم يقصد به هو واسم يقصد به جميع المسلمين
 والجميع ميان منهم منهم على ان لا يغير حقيقة نفس عليه الانبياء
 واصحابهم في غيرهم في صفة موصوفه في صفه الموصوف
 في البيت هو كالتكرار فتارة ينظر في صفه فيكون هو موصوف
 في وصف التكرار وبالجملة وتارة ينظر في صفه فيكون هو موصوف

بالعزة

بالعزة ويجعل مبتدأ وذا حال وهذا التأويل لا يخفى من بعد الثاني يجعل
 غير معرفة بالاضافة كما ذكره وهذا قريب ولقد امر على اللين
 يستثنى آخره فخصت ثم قطعت لا يعني اي فامضى ثم اقول وانما عدل
 الى الماضي لتحقيق انصافه بالاعراض عنه ونعم برغم العاطفة فاذا الحقها
 التاء اختصت بعطف المحل قال السيد المحقق في حواشي الكشاف ليس
 المراد باللين في البيت جمع افراده اذ لا مرور عليه ولا فردا معينا
 لعدم الدلالة عليه ولقصوره عن افادة المقم الذي هو وصفه كمال
 الحلم وقوة الاناة ولا الحقيقة من حيث هو لا يناسبها المورد
 بل الحقيقة من حيث وجودها فرضن فردا لا يعني انما على قوله
 يستثنى صفة له لا حال منه اذ ليس المعنى على تقييد المورد بحال
 السبب بل على ان له مرور مستمر في اوقات متعاقبة على اللين
 من اللين ثم اتخذ نسبة اياهم مع ذلك يعرض عنه صفه فانه اذن
 على اغفائه عن الصفه هو عدم اشتغالها بمكان فائهم انتهى
 كلام السيد في تقييد الحركة من غير السكون اي من هذا اللفظ
 في قوله عليك بالحركة غير السكون ومع ابن كثير نصبه
 في الكشاف فهو من قرأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 والافعل القراءة قرأته وقديق كل من القراءات السبع

بالعزة

المتواترة انما نسبت الي واحد من الائمة السبعة لا شئنا ربه بها ونفرد
 فيها باحكام خاصة واما غيرنا فاذا لم يشتر بها احد نسبت اليه
 سواء كانت عادته ام لا وهذا هو المختار عند المحققين والعامل
 انما يريد ان العامل في الحال وصاحبه هو انما لان حرف الجر
 اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده من منقول
 المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذاك حال فلا يرد ان العامل
 فردى الحال هو الحروف الجر ولا يتبعها العامل وصاحبه
 او بالاستثناء ان فسر النعم بما يعنى القبيلتين هذا وجه
 ثالث لنصب غير واما قيده بتفسير النعم بما يعنى القبيلتين الى المتوكل
 المؤمنين والكافرين لا يستثنى متفردا والغضب ثوران
 النفس ارادة الانتقام الثوران الهيجان والنفس الدم
 واردة مفعول له اما من قبيل ضربته ثانيا فهو مما فعل
 او من قبيل فعدت عن الحرب حينما فعل لحصوله مبنى
 الاحتمالى على ان ارادة الانتقام هل يتاخر للفتنة ومبنيته
 عنه او مبدا وسبب له كل محتمل وكلام الحكماء في ذلك مختلف
 في بعضهم جعل ارادة الانتقام مبدا للغضب وبعضهم عكس
 على ما فسر في التفسير ان صفاته تعادلتا فيكون
 من

في الملوك

باعتبار القيا التي هي افعال دون المبادئ التي هي الفعالات
 لانه نائب عن الفاعل على النحش والشخ عبد القاهر
 على ان مفعول ما لم يستم فاعله فاعل اصطلاحى وابن الحجب
 وابن المالك واتباعهما على انه ليس فاعلا اصطلاحا والمؤلف شيخ
 هذا ابن الحجب المالك وخالف جارا لله وفر تفسير سورة الجن
 عكس الامر فجعل قوله بعد انه استمع فاعلا لا وحى بخلاف
 الاول فرائفت عليهم فانه منصوب المحل على المفعولية لا مرفوع
 المحل بالنيابة وهذا من قبيل الضم الواضحة فالاولى عدم
 التعرض له في هذا الكتاب الذي منباه على كمال الاجازة
 ولا يخفى ان قوله هم الجار والمجرور من محل الرفع او النصب
 اذ المنصوب المحل في الاول والمرفوع المحل في الثاني هو قوله
 هذا في ظرف اللغو الذي وصل فيه الجار ~~المحذوف~~ معنى الفعل
 ما بعده فرفع او نصب محلا كما نحن فيه اما ظرف المستقر فان
 المحل فيه مجموع الواقع موقع عام له فان الجزء قولنا زيد في الدار
 هو مجموع في الدار لا الدار وحدها ولا مزيدة لتأكيد ما في غير
 من معنى النفس قد تقرر في النحوان لا بعد الواو العاطفة انما تزداد
 اذا كانت في سياق النفس فايدتها التأكيد والتصرح بشموله

اي عليهم

كل واحد من المعطوف والمطوف عليه لئلا يتوهم ان المنفرد هو
المجموع من حيث هو مجموع فيجوز ان ثبوت احد هما وغرض المؤلف
تصحح دخولها في هذا الكلام وبيان ما يفيد في هذا المقام
ولذلك الح اعلم ان غير لفظ وضع للمفارقة وهو مستند
للمنفرد قد يراد بها اثبات المفارقة كما في الآية الكريمة فيكون
اثباتا مستقلا للمنفرد فيجوز ما كيد به ولا وقد يراد بها المنفرد كقولك
انا غير ضارب زيد اي لست ضاربا له لا انا معاير شيئا
له فيكون نفيا صريحا ويكون الاضافه بمنزلة العدم في المعنى فيجوز
تقديم معمول المضاف اليه على المضاف نحو انا زيد غير ضارب
كما جاز ان اريد الاضارب فقوله ولذلك اي والان في غير
معنى المنفرد فيجوز ان يتحقق له ويكون الاضافه بمنزلة العدم
جاز ان يقال انا زيد غير ضارب بتقديم معمول المضاف
اليه وهو زيد على المضاف وهو غير كما جاز تقديم معمول ضارب
على الثاني في قوله ان زيد الاضارب وان كان لا يتقدم معمول
المضاف اليه على المضاف فلا يتق فرانا مثل ضارب زيد انا زيد
مثل ضارب لا متناع وقوع المفعول حيث يمنع وقوع العاقل
وقرى وغير الضالبي نسب في الكشاف هذه القراءة الى امير المؤمنين

على ٢٤ وعمر بن

على ٢٤ وعمر بن الخطاب وله عرض عريض ولهذا قال الحكماء كوننا
اخيارا من وجه واحد وكوننا شرارا من وجه كثير وكفر الساع
طريق الضلال ونشئت اودية البطلان قوله مستفترق امتي ثلثا
وسبعين فرقة فرقة تاجية والباقيون في النار لقوله تعالى منهم
من لعنة الله لفظ منهم ليس في القرآن والآية في سورة المائدة
هكذا قل اهل انبلكم بشر من ذلك مشوبة عند الله من لعنة الله وغضب
عليه وجعل منهم القردة والخنازير والظالمين انه كان يحط بالمؤلف
فيهم بالفاء فخرقة النسخ كك وقد روى اي كون المقصود
عليهم اليهود والضالين النصارى والراوى هو عدى بن
حاتم عن النبي ص والظاهر ان هذا من ثمة الوجه والا فلو
من دون القيمة لا يصلح وجها لان قد نسب الغضب الى النصارى
فوقوله بعد بنسب قدمت لهم انفسهم ان نسخ الله عليهم والى
جميع الكفار وقوله مسي ز ولكن من شرح بالكفر صدر افعليه
غضب من الله وكذا الضلال نسب الى اليهود وقوله بعد اولئك
شر مكانا واضل عن سواء السبيل والجميع الكفار وقوله مسي
الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضللا بعيدا

على ٢٤ وعمر بن

الشافعي لما روى عن وابل بن حجر وابل كفاثل مرموز وحجر
 الممثلة المضمومة والجيم الساكنة وآخرة مهملات وعمر ابن
 حنيفة انه لا يقول بهذه الروايتين عنه وهو مذموم مالك
 وسندل بالرواية الآتية فان ظاهر تفسير القولين بين الامام
 والمأموم وهو يعطى عدم الشكر عبد الله بن مسفل بن
 الميم وفتح الفاء المعجمة والفاء المشددة والمأموم يؤمن معه
 لقوله عالج فيه انه لا دلالة في هذه الرواية على المعية وانما يدل
 على تأييد المأموم بل قد يدعى دلالة على عدم تأييد الامام كما فهمه
 مالك الا اخبرك قال المحقق الشريف حواشي الكشف في هذا
 الحديث صحيح وان اكثر الاحاديث المروية عن ابن بن كعب في فضائل
 السور موضوعة قال الصنفان وضعها رجل من عبادان فلما
 قيل له فذلك اعتذر بان الناس قد اشتغلوا بالاشغال وفتح
 ابن حنيفة وغير ذلك ونبذوا القرآن وراى ظهورهم فاراد
 ان ارغبهم فيه انتهى كلام السيد ورايت في بعض الكتب انه قيل
 له اما سمعت قوله صرح بكذب على متعمدا فليتبوء عقوبته من الناس
 فقال انما لم الكذب عليه بل كذبت له لم تنزل المروية تانيث
 انما الفعل المسند

كان
 في نسخة

الفعل المسند الى المثل ووجهه انه بمعنى سورة بماثلها من قبيل قوله تعالى
 من جاء بالحسنة فله عشر مثائلها اذ مثل الحسنة حسنة وقيل بعض
 المحققين تانيث الفعل لاكتساب المثل التانيث مما اضيف اليه
 انتهى وفيه نظر فان المضاف انما يكتسب التانيث من المضاف اليه اذا
 صح الاستغناء عنه بالمضاف اليه كقوله كما شرفت صدر القفا
 من الدم وبهذا صرح الشيخ الرضوي وابن مالك فقد قرأ في نسخة
 وربما اكتسب اول تانيث ان كان الحذف هو هلا وما نحن فيه ليس
 من هذا القبيل قلت بامساق الكلام يقتضي قال بل فلا بد من
 تقدير اي ومع ابا انه قال قلت يا وقد يتكلف بان القائل يا هو
 ابو هريرة لا ابي وان كان الخ طيبا لعل العلم اليه هريرة بان مراده
 عن نعيم الخ طيب لكل سامع لا تحصىه يا ابي الا اعطيتك بالبنا
 للمفول والظاهر ان المراد اعطيت ما يثبت عليه من الثواب ويرد
 عليه ان جميع القرآن كله فان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره فما وجه
 التخصيص ولعل مراده ان تدعوا بكل منهما يتحقق الدعاء نحو
 اهدنا واعف عنا واعف لنا الا اجيب وما قيل ان المراد ان
 ثواب قرائتها لا يحبط البتة فبني على جواز الاجابة والاكثر

لا يقولون به حتى مقبلاً في اشعارنا ان القضاء المحتوم يقبل
 التغيير كما لا يخفى الكتاب بضم الكاف وتشديد التاء على وزن رمان
 وهو في الاصل جمع كاتب المراد من هذا المكتبة المحل باسم
 وسائر الالفاظ المنتهية بها التهجى بقدر حروف الهجاء بنيتها
 كما تقول فرجع جميع عيى فاداً ومنه فلان يهجو فلان اي
 يعدد معانيه واما اذا عدت الحروف بانفسها لا باسمائها الموضوعة
 لها كما تقول فرجع ع ف ر لم يكن ذلك تهجياً وهو يعد
 بنفسه تقول بجوت الحروف وتهجتها وح فقول المنتهية بها
 اما على تجريد التهجى عن قيد الاسماء بجعله بمعنى عدد الحروف
 اي الالفاظ التي يعد بها فيكون المفعول بلا واسطة اعني الحروف
 محذوفاً ويقوم الجار والمجرور مقام الفاعل على ان الاء صلة للفعل
 والهاء محذوف كقولك الحش يشرب به او على تضمين معنى الايتان اي
 بها مبهمة مستترة كذا افاد السيد السند في حواشي الكشف
 لكن الظاهر من كلام اهل اللغة ان التهجى بقدر الحروف سواء
 كان باسمائها او بانفسها فالمراد بالاسماء هو هجاء الحروف
 وتهجيتها بعد ذلك وقار في القاموس الهجاء تقطع الكلمة بحروفها
 وعلم هذا

سبحان
 الله العظيم
 الذي لا اله الا هو
 الملك القدوس
 السلام المؤمن
 المهيمن العزيز
 الجبار المتكبر
 ذو الجلال والإكرام

وقوله
 لا يقولون به
 حتى مقبلاً
 في اشعارنا
 ان القضاء
 المحتوم يقبل
 التغيير

وعلم هذا يستغنى عن الباء عن ارتكيب التجريد او التضمين كما لا يخفى
 مسماها الحروف التي ركب منها الكلام فجمع وعين مثلاً
 اسمان لقولك ج وع كما ان زيداً اسم للذات المشخصة وما يوجد
 في كلام متقدمي النحاة من تسميتها حروفاً فيقول على ضرب من الشاع
 فانهم لم يسموا شواغح مثلاً ذلك وماروي ابن مسعود لما
 نظم الحديث اطلاق الحروف على بعض تلك الاسماء وظاهره
 يهدم ما استسمه من الاسمية ذكر ان الحرف فيه لا يباس الاسم
 بل يعلم فكانت ص قال من قرأ كلمة من كتاب محمد الله حيث شئت
 الكلمة اللغوية اللفظ المفرد وغيره يأتي ص ترتب الحسنه على كل
 مفرد فقال لا اقول اه ولعله سمي اه اي سمي انما اراد
 مدلول الف كقول حرف آدم مثلاً وعلم هذا يحتمل ان يكون وقراءة
 المثلث حينات لا ثلث ولما كانت مسماها ظاهراً
 كلامه يقتضي تأخر التصدير عن تركيب الاسم فالاول
 ان يقول وصدرت اسمائها بها ليكون الخ واما ارادة
 التكميل القصدى فستعده واستعيرت الهمزة الخ يزيد
 ان مالم يمكن تصديره استعير له غيره فالهمزة فلفظ الف اذا زيد

فقد الف حرف الحروف
 المدلول الف كقول
 حرف آدم مثلاً

علم هذا

به اللينة مستفارة لها وخصت بالاستفارة لمناسبة اشتراك
 الالف بينهما كما هو مشهور واما لفظ همزة فمشتق وكلامنا
 ليس فيه على انها مصدر بما يقرب من دلولها وما يبدل منه كثيرا
 وهرالم تلها العوامل اه يعنى ما لم تكن العوامل والية عليها
 ومنصرف فيها اقول على هذا لا يرد ما اورد المحشون من
 ان العوامل لا تليها بل يرتفع العوامل و ان الولى في العامل
 المعنوى غير مألوف كما ذكره المحشون والمراد بكونها موقوفة
 ان سكونها سكون وقف لا سكون بناء ولا باس بالجمع بين
 الساكنين في الوقف ولو كان سكونها سكون بناء على جمعوا
 بينهما كما في سائر الاسماء المبينة خارق للعادة الا ان
 حرقها انما هو مع رعاية تلك اللطائف فلا ولا ترك لفظ سيما
 اربعة عشر اسما يجمعها قولك صراط على حق نفسك كذا في
 تفسير النيشابورى حروف المعجم البع النقط والتركيب
 من قبيل مسجد الجامع اى الحروف الحروف الخط المعجم اى المخصوص
 اكثر حروفه بالنقط اى خطوط الاسم ان لم يعد فيها الالف اى الساكنة
 اللينة اما بارجها تحت مدلول الالف او باخراجها عن الاعتبار
 لانقلابها

من قبيل مسجد الجامع اى الحروف الحروف الخط المعجم اى المخصوص
 اكثر حروفه بالنقط اى خطوط الاسم ان لم يعد فيها الالف اى الساكنة
 اللينة اما بارجها تحت مدلول الالف او باخراجها عن الاعتبار

يحملها بدل

لانقلابها غالباً مع الواو والياء وقوله برأسها يحملها وفائدة الشرط
 انها لو عدت برأسها بان اريدت وحدها بلفظ الالف ولم تخرج
 تخرج ولم تخرج احيث في التعبير عن المتحركة الالف همزة فتبلغ
 الاسماء ثمانية وعشرين بعدد ما اذا عد فيها استقلال
 اولا يخرجها او مندرجاً او الفيران للمروف واما ارجاعها الى الاسماء
 او التوزيع ففقيه لا يخفى والذير يخفى مع كلامه ان الالف اللينة
 لما كانت ذات وجهين الاستقلال برأسها وعدمه اذ ارجاها
 روع الوجهان فاورد اربعة عشر اسما في سبع وعشرين سورة
 الاول للثاني والثاني للاول شششك الشش الحاج في السؤال
 وخصفت رسم امرأة والشديدة ما ينحصر فيها جرى عند مخرج الصوت
 فلا يجر والاقط اللين المنجد وحس اى صلب وشجع والمطبق
 بفتح الباء ما ينطبق فيها اللسان على الحنك الاعلى فينحصر الصوت
 بين اللسان وما حازه من الحنك الاعلى والمورد هو غير المنقط المنقو
 منها ومن نصف المفتوح ورضد المطبق ما يجمع قولك الحقن معسكره
 وطبع بفتح اوله خف عقلة لفتل اى لما كان لم يكن لها نصف
 صحيح لم يكن الا اخذ الاكثر او الاقل فخرج الاول اشعاراً بقلتها

قوله

من قبيل مسجد الجامع اى الحروف الحروف الخط المعجم اى المخصوص
 اكثر حروفه بالنقط اى خطوط الاسم ان لم يعد فيها الالف اى الساكنة
 اللينة اما بارجها تحت مدلول الالف او باخراجها عن الاعتبار

المفهوم والميم المفتوحة المشددة فتبسم رسول الله تعجباً من
 اطلاعهم على هذا الرمز او دالة عطف على اشارة ومقسماً الظن
 انه خبر ثان ليكون على نسق قولك يصير هذا الفلام عالماً او كاتباً
 شاعراً وان ابيت ذلك فاجعله حالاً من الحروف والغير فمقسماً
 بها ولشرفها يعود الى الحروف اعني كلها لا هذه وحدها اذ ليست وحدها
 مارة الاسماء والخطاب فقد وقع الاختصار على البعض والمراد
 الكل كما تقول قرأت الحمد ويريد الفاتحة ثبامها بثلاثة اسماء
 فصاعداً الخ نحو الموهين كيهيضي وهما استنفاً آخر وهو اجمال
 اهل الاسلام اسماء سماوات الله سبحانه بها واشارتهم غير الله لا
 ان يدعى ان هذه الاسماء ايضاً توقيفية واشتهر ببعض الاسماء
 دون بعض غير مستكر ويؤدي الى غاية ما يقال فوجه التاوية
 ان المثلث بعض السورة فاذا وضع لكل كان موضوعاً لنفسه
 ضمناً فيسمى عيسى بهذا المعنى وهو كما ترى وفي الحواشي الشريفة
 وغيرها على الكشف ان هذه التاوية مبنية على توجع الى الجز
 لا يغير الكل ولا غايير جميع اجزائه فكأن مغاير لنفسه هذا
 وظني ان نقل المفسرين امثال هذه الامور الواهية والتفرد
 للجواب عنها مما لا يليق بشأن التفسير بل هو تضييع
 للاوقات

للاوقات والانفاس واخذت المداد والقرطاس والاستئناف
 يلزمها وغيره كقوائم السور الاخر فلا حاجة لزيادتها لاجل ولا يقتضي
 كونها للاستئناف لوقلتا به ان لا يكون لها معنى فرجتها حتى
 لا يكون اسماء للسور فيجوز الجمع بينهما فلم جعلتم زيادتها للاستئناف
 في مقابلة كونها اسماء للسور ولم تستعمل اي هذه الالفاظ
 في معاني تلك الكلمات لاختصارها منها وربما قيل ان قاف
 في البيت امر من قافاه بمعنى قفاه اي ابعده فان فاعل مجيء بمعنى
 فعل نحو سافر فلعل الشاعر كان سائراً مع الحبيبة فقال لها
 فقف لتسريح من تعبد السير فقال له سرح ورائي وابع اشرى
 فانك قد تعبت مع السير معي فقال لها لا تحسبي اناسيناً الا كما
 وغيره الى ما ثبت ولكن كان قفدي اسيراً حثك
 الا ترى انه على جملة الالف تارة من الالاء واخرى من الرحمن
 واخرى من انا وفس عليها اللام والميم وانت خبير بان هذا
 التأييد محل نظر وكذا قوله انه ليس تفسير ولا تحصيلاً بهذه
 المعاني فانه قول معناه انا الله اعلم وقوله اي القرآن منزل
 من الله الخ ينادي على خلاصته ولا حسب الجمل عطف على قوله

من ان يله في ردها

للاختصار اى ولم يستعمل في كلام العرب لحسب الجدل ليكون ملحقا بالقرآن
اذ الحاق فرع الاستعمال فاندفع قول القائل وهذه الدلالة التي
تجيب عن جهلهم حيث فسروا خطا بالعرب عا ليس من لغتهم وقيل
منشأ التعجب انهم بعد ما سئلوا كونه شرع الله قالوا كيف ندخل فيه
ولا استمرار له لان وجوب الدخول في الدين من حيث انه دين
الله سواء استمر او لم يستمر وفيه نظر لان تسليم كونه دين الله
يحتمل ولا دلائل لقولهم كيف ندخل في دين عليه هذا وهما بحث
مشهور وهو ان ابا العالين لم يستدل بتبسم النبي صلى الله عليه وآله
اياه بهذا الترتيب عليهم وتقريرهم على استنباطهم فقترض المؤلف
لتوجيه التبسم عارضا عن التوجيه ويخطر بالبال ان قيام احتمال كون
التبسم تعجبا من جهلهم لما كان نادرا لبنيان الاستدلال ومانعا
من الحكم بتقريرهم على ما استبطوه كان للتقصير وجه وجيه
افكار شيئا به فعل القسم مع فاعله وحرف القسم وجوابه مع ما
يجيبه يتلوه به القسم من ان واللام ان لم يجعل ذلك الكتب مثلا
جوابا وناسيك اى حسبك وكافيك اسم فاعل من النهي
اي التسوية المذكورة فمنها كمن طلب دليل سواها والباء

زائدة

١٩١

زائدة او دخلها بالنظر الى ما في المعنى كانه قيل الكف بتسوية سببه
او متعلقة بالتمسك المحذوف الى ناسيك التمسك بالتسوية
والمستع هو مجموع السورة التي هذا بظاهرة لا يدفع تلك الشبهة
على ما مر من وجهي تقريرها وانما يدفعها رفع ما او هم الا ان ادوا
ظ على كل واحد وهو مقدم من حيث ذاته التي وهكذا كل
جزء صار اسما للكلفان فيه جهتي تقدم وتأخر ولادور مع اختلاف
الجهة وما يقال من ان وقوة جزء للسورة من حيث انه اسم لها فاذا
تأخرت الاسمية تأخر الجزء فندفع بان اللازم تأخر وصف الجزئية
عن ذات الكلا ولا محذور فيه وقد يقرب ان جعل جزءا يتوقف على كونه
اسما اذ يستع من البليغ جعل الماهل جزءا من كلامه وجعل اسما
يتوقف على جعل جزءا اذ هو اسم للمركب من حيث هو مركب لا يخفى
اندفاع عما المتدبر والوجه الاول آه هو الوجه الطويل الذيل
المتنوع عند قول وقيل برسماء السور ووجه اقرب منه الى التحقيق ان
كونها اسما لحروف التاجي محقق لا مريية فيه وباق الوجه احتمالان
وقد يتأخر في اوفيقه بلطائف التنزيل من الثاني اذ النكات
المذكورة في تعداد حروف التاجي بحالها عند كونها اسما للسورة

ايضا فالفائدة فيه اكثر واما الاسمية من لزوم النقل والاشراك من واضع
واحفظا ولعل المراد بالاسمية السلامة وربما جعل من تعليلته
وهو بعيد اسما للقرآن اى للكل لا القدر المشترك بين الكتل
والجزء كما هو متعارف الاصولي والاختبار عنها بالكتب كما
في هذه السورة وبالقرآن في قوله التلك آيات الكتاب وقرآن
مبين ولم يرد هذا القول باستلزامه الترادف الذي هو خلاف
الاصل لا يجبره بالتفصيل الحاصل من تكثر الاسماء فان كثرتها
تدل على شرف المستحق وارتفاع شأنه ويدل عليه آه ويلاي قوله
تعالى الم لا اله الا هو وقيل الالف من اقصى الحلق اه الكلام
لما هنا كان في مطلق الفوائج وهذا مخصوص ببعضها وكان
تأخيره عما بعده لعمومه ايها وجعل ذلك ذكر الله ربنا ينظر القول
بانها اسماء الله بل ربما جعل هذا من تسمية ذلك القول وعلى
كان الاول تفرقة عليه بالفاء لكن الظاهر انه وجه برأسه لا تعلق
له بسابقه عن الخلفاء الاربعة روى عن ابي بكر في كل كتاب
سروى الله في الله القرآن او ايل السور وعمر وعثمان وابن
مسعود والحروف المقطوعة من المكتوم الذي لا يفسر واما ما روى

ع امير المؤمنين

ع امير المؤمنين على عليه السلام انه قال في كل كتاب صفوة وصفوة
هذا الكتاب حروف الهجاء فلا يخفى انه لا يدل على المدعى بشئ
من الدلالات اما الترفع على المبتدأ وخبره مذكور في بعضها
ومحذوف في الآخر على الخبر والمبتدأ كقولك تعالى الم الله اله
الا هو الم ذلك الكتاب طس تلك آيات القرآن ص والقرآن
على طريقه الله لا فعل من نزع الى فخر والصال فعل القسم
اليها وصاحب الكشف اختار اضراره اذكر ولم يرض
بهذا الوجه لتخلفه في القرآن بعد آيس وص وق وفي القلم
بعد نون لورودها مجرورين فلا يمكن العطف لثاني لف
المتعطفين اعرابا ولا جعل الواو للقسم لما ذكره الخليل
وسبويه من ان القسميين اما ان يشتركا في القسم عليهم
الواحد او لا فعلا الاول محذور والعطف على الثاني
يجب تعدد المقسم عليه وذكر المؤلف هذا الوجه على وجه
لا يشعرت بزيغ بل بايثاره على اخيه كما يشعربه تقديمه لعله
تقرض لصاحب الكشف بان عدم استقامته في البعض
لا يقتضي اطراحه في الكل او ان الغرض ذكر وجوه الاعراب

وان كان بعضها اضعف من بعض والمنقول من دينك الاكابر انما هو
 هذا الاستكراه لا المنع على ان المستند خلافة كما صرح به ابن الحبيب
 فلعل المؤلف من الحرب الآخر فيما كانت مفردة كقوله ونون والمراد
 بحكايتها النطق بها ساكنة الاعجاز وقوله ليس الا بحال من الحكمة
 المرفوعة بالعطف على ما على ثباته وهذا مع وضوح وظهوره
 خفي على بعض الفضلاء فجعل الحكمة مبتدأ وليس الا خبره وفيما
 عدا ذلك خبر ليس ثم قال والاولى تقديم الخبر لانه من تنمة
 وفراجه قصر الصفة قبل تمامها حتى منعه كثير من النية وكذا
 ان تجعل قوله فيما عدا ذلك مستثنى عن الحكمة فقط ليست
 الا فيما عدا المفرد وما يوارى من كلامه فان قدرت على
 صفة الجمل الى اولت وبالمؤلف بالرفع على الحكمة على
 وزان قوله ثناء وبالترديد غدا يكون كل كلمة منها كالالف
 في الم والماء مع حم مثلا او جيم الم وحم مثلا والاول جار على
 طريقة القرآن حلوا حاض حيث اجري اعراب الجز على كل منهما
 مع ان الجز هو المجموع لا كل واحد وهذا المضمون بك لئلا يلزم
 اجتماع قسمين فصلا عدا على مقسم عليه واحد ويوقف
 عليها وقف

هذا الاستكراه لا المنع على ان المستند خلافة كما صرح به ابن الحبيب
 فلعل المؤلف من الحرب الآخر فيما كانت مفردة كقوله ونون والمراد
 بحكايتها النطق بها ساكنة الاعجاز وقوله ليس الا بحال من الحكمة
 المرفوعة بالعطف على ما على ثباته وهذا مع وضوح وظهوره
 خفي على بعض الفضلاء فجعل الحكمة مبتدأ وليس الا خبره وفيما
 عدا ذلك خبر ليس ثم قال والاولى تقديم الخبر لانه من تنمة
 وفراجه قصر الصفة قبل تمامها حتى منعه كثير من النية وكذا
 ان تجعل قوله فيما عدا ذلك مستثنى عن الحكمة فقط ليست
 الا فيما عدا المفرد وما يوارى من كلامه فان قدرت على
 صفة الجمل الى اولت وبالمؤلف بالرفع على الحكمة على
 وزان قوله ثناء وبالترديد غدا يكون كل كلمة منها كالالف
 في الم والماء مع حم مثلا او جيم الم وحم مثلا والاول جار على
 طريقة القرآن حلوا حاض حيث اجري اعراب الجز على كل منهما
 مع ان الجز هو المجموع لا كل واحد وهذا المضمون بك لئلا يلزم
 اجتماع قسمين فصلا عدا على مقسم عليه واحد ويوقف
 عليها وقف

هذا الاستكراه لا المنع على ان المستند خلافة كما صرح به ابن الحبيب
 فلعل المؤلف من الحرب الآخر فيما كانت مفردة كقوله ونون والمراد
 بحكايتها النطق بها ساكنة الاعجاز وقوله ليس الا بحال من الحكمة
 المرفوعة بالعطف على ما على ثباته وهذا مع وضوح وظهوره
 خفي على بعض الفضلاء فجعل الحكمة مبتدأ وليس الا خبره وفيما
 عدا ذلك خبر ليس ثم قال والاولى تقديم الخبر لانه من تنمة
 وفراجه قصر الصفة قبل تمامها حتى منعه كثير من النية وكذا
 ان تجعل قوله فيما عدا ذلك مستثنى عن الحكمة فقط ليست
 الا فيما عدا المفرد وما يوارى من كلامه فان قدرت على
 صفة الجمل الى اولت وبالمؤلف بالرفع على الحكمة على
 وزان قوله ثناء وبالترديد غدا يكون كل كلمة منها كالالف
 في الم والماء مع حم مثلا او جيم الم وحم مثلا والاول جار على
 طريقة القرآن حلوا حاض حيث اجري اعراب الجز على كل منهما
 مع ان الجز هو المجموع لا كل واحد وهذا المضمون بك لئلا يلزم
 اجتماع قسمين فصلا عدا على مقسم عليه واحد ويوقف
 عليها وقف

عليها وقف التام الوقف ان كان على كلام مستقل فحسب والا فحسب
 والحسن ان كان لما بعده تعلق بما قبله فهو الكافي والافضل ان كان
 فالوقف في البسملة على بسم قبيح وعلى الله او الرحمن كافي وعلى الرحمن
 تام واراد بقوله بحيث لا يحتاج الى ما بعده ان لا يتعلق به كما لا يخفى
 اشارة الى ان الم اى مدلوله ولما اتى ان يقال ان المدلول المذكور
 بكلام المعاني الثلاثة غير بعيد فكيف يشير اليه بما يدل على البعد دفعه بما
 ذكر من الوجوه وقد كثر في الثاني بانه قيل الوصول الى المرسل
 اليه كان كذلك وربما اصيل بان المراد بالمرسل اليه السامع الذي وصل اللفظ اليه
 حال التكلم به لا النبي وفيه انه مع بعده عن العبارة غير حاسم للخذش
 اذ لا يراد باللفظ الاصل الى السامع لفظ الم بل مدلوله وهو جميع
 السورة او القرآن او المؤلف من هذه الحروف وليس وصول شيء
 منها الى السامع قبل الاشارة اليه بذلك بل بعد ما او مع
 فالقول ان يقال ان القرآن وارد على اساليب كلام العرب والتكلم
 منهم اذ الف كلاما يلقيه الا غيره فربما لا حظا في تركيبه وصوله
 اليه وبنى كلامه عليه وهذا كك ما افاده الائمة الاعلام
 في هذا المقام واقول تخصيص الخدش بالوجه الثاني من ضيق
 العطن اذ يكرى مثله في الاول ايضا بان يقبالة قبل انقضا بدلول
 فلان واسم العطن اذا كان رجب الزمان هو

هذا الاستكراه لا المنع على ان المستند خلافة كما صرح به ابن الحبيب
 فلعل المؤلف من الحرب الآخر فيما كانت مفردة كقوله ونون والمراد
 بحكايتها النطق بها ساكنة الاعجاز وقوله ليس الا بحال من الحكمة
 المرفوعة بالعطف على ما على ثباته وهذا مع وضوح وظهوره
 خفي على بعض الفضلاء فجعل الحكمة مبتدأ وليس الا خبره وفيما
 عدا ذلك خبر ليس ثم قال والاولى تقديم الخبر لانه من تنمة
 وفراجه قصر الصفة قبل تمامها حتى منعه كثير من النية وكذا
 ان تجعل قوله فيما عدا ذلك مستثنى عن الحكمة فقط ليست
 الا فيما عدا المفرد وما يوارى من كلامه فان قدرت على
 صفة الجمل الى اولت وبالمؤلف بالرفع على الحكمة على
 وزان قوله ثناء وبالترديد غدا يكون كل كلمة منها كالالف
 في الم والماء مع حم مثلا او جيم الم وحم مثلا والاول جار على
 طريقة القرآن حلوا حاض حيث اجري اعراب الجز على كل منهما
 مع ان الجز هو المجموع لا كل واحد وهذا المضمون بك لئلا يلزم
 اجتماع قسمين فصلا عدا على مقسم عليه واحد ويوقف
 عليها وقف

هذا الاستكراه لا المنع على ان المستند خلافة كما صرح به ابن الحبيب
 فلعل المؤلف من الحرب الآخر فيما كانت مفردة كقوله ونون والمراد
 بحكايتها النطق بها ساكنة الاعجاز وقوله ليس الا بحال من الحكمة
 المرفوعة بالعطف على ما على ثباته وهذا مع وضوح وظهوره
 خفي على بعض الفضلاء فجعل الحكمة مبتدأ وليس الا خبره وفيما
 عدا ذلك خبر ليس ثم قال والاولى تقديم الخبر لانه من تنمة
 وفراجه قصر الصفة قبل تمامها حتى منعه كثير من النية وكذا
 ان تجعل قوله فيما عدا ذلك مستثنى عن الحكمة فقط ليست
 الا فيما عدا المفرد وما يوارى من كلامه فان قدرت على
 صفة الجمل الى اولت وبالمؤلف بالرفع على الحكمة على
 وزان قوله ثناء وبالترديد غدا يكون كل كلمة منها كالالف
 في الم والماء مع حم مثلا او جيم الم وحم مثلا والاول جار على
 طريقة القرآن حلوا حاض حيث اجري اعراب الجز على كل منهما
 مع ان الجز هو المجموع لا كل واحد وهذا المضمون بك لئلا يلزم
 اجتماع قسمين فصلا عدا على مقسم عليه واحد ويوقف
 عليها وقف

لم يكمل من المعاني الثلاثة بل في اثنا التكليم وقعت الاشارة بذلك
 اذ هو جزء المدلول المذكور فلا تغفل ثم اقول الحق ان يقا ان كان
 المراد بالمرسل المؤلف من الحروف ليكون المعنى ذلك المؤلف هو الكتاب
 فالشار اليه ما نزل بمكة قبل هذه السورة فانها مدنية ويكون
 المعنى الا الذي نزل قبل هذا وانقضى ووصل الى الرسول هو
 الكتاب واطلاق الكتاب والقرآن على بعضه شائع ذائع ولا مندوحة
 لهم عنه على تفسير المراد بالسورة او القرآن لان لفظ ذلك الكتاب
 بعضه وهذا الوجه ظاهر لا يخفى عليه وقس على هذا ما لا اريد بالمرسل
 القرآن وعلى هذين التفسيرين لا مجال للجدش المذكور اصلا
 ولا يحتاج الى ذلك الجواب المتكلف وان اريد بالمرسل السورة فمثل
 ذلك الجدش متوجه ولا يخفى فادته بمثل ما ذكره القوم من الجواب
 الذي جعلوه صوابا ولا بما ذكرناه في الصور ثانياً السابقين اللهم
 الا ان يدعى اطلاق السورة بل تترجم نزول هذه الآية بعد بقية
 السورة واقول ايضاً كما ان انقضاء البعض ووصوله الى المرسل
 اليه مع الاشارة بذلك فلا يبعد ان يجعل عدم بروز البعض الى
 عالم الشهادة وكونه في الشهود العلم مصححاً لذلك ايضاً وهذا
 وجه ٢ وجه يتصور في الصور الثلث بغير مزيد تكلف كما لا يخفى واعلم
 ان عبارة الكشف في هذه المقام هكذا قال قلت لم صحت

الاشارة

مع صاحب الكشاف
 في تفسيره
 في قوله
 المراد بالمرسل المؤلف من الحروف

الاشارة بذلك الى ما ليس بعيد قلت وقعت الاشارة الى المرسل
 ما سبق التكليم به وانقضى وانقضى في حكم المتباعد وهذا في كل
 كلام يحدث للرجل ثم يقول وذلك مما لا شك فيه بحسب الحاسب
 ثم يقول فذلك كذا وكذا ولا تلهي ولا وصل الى المرسل الى المرسل اليه
 وقع في حده البعد كما يقول لصاحبك وقد اعطيت شيئاً احتفظاً
 بذلك انشر كلامه وقال المحققون من شراحه مراده بالمرسل قوله
 وقعت الاشارة الى المرسل المدلول المراد وهو السورة او المنزل ثم اوردوا
 عليه ما نقلناه في اول البحث واجابوا بما اسلفناه عنهم والذي
 يحتاج به الى انهم لو ابقوا كلامه على ظاهره المتبادر منه ولم يجعلوا
 المرسل مدلولها لم يطرئ اليه ما طرئ ولم ينجح في اصلاحه الى
 تكلف اذ المعنى ان المشار اليه هو هذا الحرف في المقطعة فالمراد ان
 هذه الحروف المتداولة التي ينظم منها كلامهم في الكتاب ومنه تألف
 وانتظم فلم يكن معزاً من عند الله لم تعد لواع الايتان بمثل من
 الحروف التي القتل بالترماح والسيف فالمراد المرسل جميع حروف
 المعجم كما يقال للقبى هل قرأت ابنت ففرض القلام ان لفظ
 الفلام ميم هو المشار اليه بذلك ولما تكلم به وانقضى ووصل
 الى المرسل الى المرسل اليه صار في حكم البعيد ووجه بغير كلامه سالماً
 عن الابداعات غير محتاج الى التكلفات منطبقاً على ما هو مختاره

في قوله
 المراد بالمرسل المؤلف من الحروف
 في قوله
 المراد بالمرسل المؤلف من الحروف

انہ فانی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو ان الموصوفه بعدى
فكونه مبدى الله

منه رحمه الله
وعنه رضي العبد
عن الكتاب كحافر
الائمة لا دعا
منه رحمه الله

فكونه على الكتابه ارجح من ان يكون على الفلج ثم اطلق الفلج الى ارجل الفلج
بمعنى المكتوب الى المخطوط بالفلج ثم اطلق على نفس العبارة
المستطرفة قبل ان يكتب في قبيل تسمية الشئ باسمه ما يؤل اليه
قوله واصل الكتب الجمع قيل عليه اذا كان كذلك فلا حاجة
فراطلاق الكتب على العبارة الى ان يكون ب النجوم المذكور
لان لها اجتماعا ايضا وقد دفع بان الكتب بمعنى الجمع
امر مجرد والمشهور هو الكتب بمعنى الخط والظاهر

اشتقاق المشهور من مثل على ان دعوى اجتماع العباد
التي بر غيرة الذات غير مسموعة بظاهرها والكثيرة على وزن
قبيلة الجيش اذ لم يكن اقل من المائة ولا اكثر من الالف **قوله**
معناه اني خالف الكشاف في تأخير تحقيق معنى الرب عن تحقيق
معنى الكلام بجملة وكان الصواب موافقة فذلك وعدم التمسك
وزاد عليه الايمان بقوله بالفا حد الاعجاز ولو تبعه الف
في عدم الايمان به لاصب اذ بلوغ حد الاعجاز **قوله**
السايطع ويمكن الاعتذار عن الاول بان المرام بيان معنى
الكلام الذي اريد به غير ظاهره لئلا يسبق الذهن الى
خلاف المراد منه واما كون الرب بمعنى الشك فامر ظاهر
مكتشف غنى عن البيان والمبين فيما بعد انما هو معناه
الاصح المنقول عنه والمناسبات بين المعنيين وليس فيه
مزيد اهم اهتمام كمال الخفوع والثناء بانه اراد بمرثانه
السايطع كونه فورا على طبقات البلاغة او متفهما للاخبار
بالغيب نحو ذلك والامر فيه سهل **قوله** لا ان احدا لا يرب
فيه الى ليست الآية **قوله** بانفس جنس الربيب حالا
حكا

واستقبالا

واستقبالا بحيث يفيد عدم وجود احد من المرتابين رأسا كيف وهم كثير
لاكثرهم الله بل المراد ان الكتب العزيز ليس للرب ومنفعة فلا ينبغي
ان يرب في العاقل لظهور شأنه وسطوع برثانه ووجه التأييد
بالآية انه لو اريد نفى وجود المرتابين رأسا لكان مخالفا لظاهر
لدلالة على تجويز وجود الرب فيهم وعدم بعده عنهم ويرد عليه
ان المخالفة انما تحصل لو دلت على وجود الرب بالفعل وظان
لادلاله لها على ذلك فالنسب الاعتقاد بغير ثبوت الآيات
كقوله نعم وكذب به قومك وهو الحق وامثال ذلك مما يدل
على وجود الرب وتحقق هذا وقد يقال ان في الآية بمعنى
اذ والفرض توبيخهم على وجود الرب وفالعدول الى ان اشعار
بانه مما لا ينبغي ان يثبت لهم الا على سبيل الفرض والتقدير
لوجود ما يزيد على اصله **قوله** وقيل ان لفظة فيه على هذا القول
صفة للرب والخبر هو المتفق وقوله هدى الى مع ثمة هذا القول
وقوله والعامل فيه الى دفع لما يثبت الى من لزوم تغير العامل في الحال
وصاحبها اذ العامل فيه الجار والمجرور في الحال متعلقه وتوجيه
الدفع ان العامل في الحال هو الطرف الى متعلقه الواقع صفة الى

المنفرد لا ريب كائنه فيه وهذا المتعلق هو العامل حقيقة فالصاحب
 حال والجاراة للافقاء وحاصل المعنى لم يحصل الترتيب فيه كونه قاريا ولما
 كان غرض المؤلف ذلك اظن الكلام والآلهة ان يكفيه ان يقول
 والعامل فيه او والعامل فيه الطرف هكذا قيل ولا يخفى ما فيه من
 التكلف فالاول ان يقال هذا القول منبني على ما ذهب اليه بعض
 النحاة من جواز اختلاف على الحال وصاحبها واما اظن المؤلف
 وعدو له الكلام المحتمر فظني انه للاستشعار بان الطرف على هذا
 القول صنف وان الخبر هو المتفق قوله وفر الحديث هذا الحديث رواه
 الحسن بن علي عليهما السلام عن جده رسول الله ونقد في
 الكشف للاستشهاد على ان الرتبة قلق النفس واضطرابها لا
 الشك اذ حمل الرتبة على الشك يشعر بالخفاية بينهما والالم
 يكن في الكلام فائدة وكذا ما قبلها بالطائفة يشعر بذلك ايضا
 ومعنى الحديث عما ذكره شرآح الكشف في دع ما يعلقك ذاهبا
 الا ما لا يعلقك فان كون الشيء في نفسه مشكوكا فيه غير صحيح مما يعلق
 النفس الزكية وتضطرب معه كونه صادقا صحيحا مما تعلق به اي
 اذا وجدت نفسك مضطربا فامر فدية واذا وجدت بها مطمئنة
 فيه فاستمسك

في قوله واضطرابها لا الشك
 في قوله فامر فدية
 في قوله اذا وجدت بها مطمئنة

فيه فاستمسك به لان اضطراب قلب المؤمن فرشي علامة كونه باطلا
 محلا لان يشك فيه وطائفة فيه علامة كونه صادقا وحقا غير محمل
 للشك وقيل معناه دع ما يشك فيه عادلا الى المعلوم الذي
 لا شك فيه فان العمل بالشكوك يوجب قلقا وترددا في
 العمل بالمعلوم فانه يقتضي سكونا وراحة هذا وقد اطلقنا ظهور
 في هذا الكتاب على ان المؤلف اورد هذا الحديث للاستشهاد
 على المعنى الاصل للبرية كما في الكشف في وظني انه يمكن ان يجعل
 استشهادا على المعنيين اللذين ذكرهما معا بل هو اوفق
 بسوق كلامه اي دع ما يوقعك في الشك عادلا اما يخرجك
 من ظلمات الشك الى انوار اليقين فان الشك معلق للنفس
 وموجب للاضطراب والحق موجب لقرارها واطمينانها
 ولا يبعد ان يكون فيه اشعار بان تحصيل المعارف الحقيقية
 لا ينبغي ان يكون بطريق الاستدلال والقياس والقال اذ
 مؤدتي ذلك هو الشك وعدم الثبات كما قال في المنوى
 ياي استدلاله ان جوابي بود بل ينبغي تحصيلها من طريق
 الذوق والكشف والتسلوك فانه هو الذي يخرج من ظلمة

وجد ان طريق من شأنه الايصال اليه ومع الهدى المتقدي
 المتقدي الدلالة على ذلك الطريق وايضا فالمتوجه بحد تمام
 في سلوك طريق من شأنه حصول الوصول بعد سلوكه لو
 تخلف وصوله لامر خارجي كوصول اجله مثلام غير تفصيل منه ولا
 توان ولا خلل في المسلك يلزم ان يكون ضالا في اذ ابعث الحق
 الا فضلا وقد تقدم من هذا المقام كلام في تفسير الفكرة
 وبقر في مباحث طويلة الذيل لورثنا في شرحنا الكبير على
 هذا التفسير ولا يخفى ان مقتضى ما سلفناه ان يكون المقدر
 في قوله لانه راجعا الى الهدى اللازم المطاوع الهدى المتقدي
 في الكلام استخدام ولانه لا يبق الا ان لا يطلق اسم الهدى
 الا على من وصل الى المطاوع قبل الوصول اليه لا يطلق عليه هذا
 الاسم كما يستفاد من استقرار استعمالهم لهذا اللفظ وقد عدل
 عن كلام الكشاف وبقى مهدى في موضع المرح كمرته لانه قد
 بان استعداد الحال والتمكن من الوصول اليه مدح ايضا واصلا
 بان عدم الوصول مع الاستعداد والتمكن نقص موجب للعدم
 انما يتم لو تحقق الاعراض عن الوصول والتقصير فيه اما مع
 الجدة في وصوله وعدم التواني في بلوغه فلا وقد يذب عن كلام
 صاحب الكشاف

في قوله لا يبق الا ان لا يطلق اسم الهدى
 المتقدي الدلالة على ذلك الطريق وايضا فالمتوجه بحد تمام
 في سلوك طريق من شأنه حصول الوصول بعد سلوكه لو
 تخلف وصوله لامر خارجي كوصول اجله مثلام غير تفصيل منه ولا
 توان ولا خلل في المسلك يلزم ان يكون ضالا في اذ ابعث الحق
 الا فضلا وقد تقدم من هذا المقام كلام في تفسير الفكرة
 وبقر في مباحث طويلة الذيل لورثنا في شرحنا الكبير على
 هذا التفسير ولا يخفى ان مقتضى ما سلفناه ان يكون المقدر
 في قوله لانه راجعا الى الهدى اللازم المطاوع الهدى المتقدي

صاحب الكشاف بان غرضه التسوية بين المهدى والمهدى في
 قدر المدح وهو كما ترى هذا ولا يخفى ان ضعف هذا الدليل
 كاخيه فان عدم الاطلاق ثم ودعوى الاستقرار مما لم يثبت
 وآية واما ثور فمدنيانم فاستجد العجى بنادي بعدم اشتراط
 الوصول واختصاصه بحجاب عما يبق ان الهدى عندك مطلق
 الدلالة سواء حصل به الوصول ام لا والقرآن بهذا المعنى في المتقين
 وغيرهم فما وجه الاختصاص بهم وتقرير الجواب من وجهين
 الاول ان ذلك بالنظر الى ترتيب الاثر وحصول الثمرة ووصول
 النفع والاربابه فمختص بالمتقين فانهم الذين ظهر بهم اثر هدايته
 ولك ان تجعل فيهم ايضا الثاني انه لا يهدى الا الموصوفين بالمتقين
 بالمرتبة الاولى من التقوى وهم الذين تاملوا الدلائل وانصفوا الدلالة ظاهرة
 بالاسلام ففر الوجه الاول الهداية لغير المهدى وقر الثاني له
 بنقله من نوع الاعلامه بنصيبهم النون والصاداي علامات
 وهر صحت مضبوطة هكذا في النسخ المعتمد عليها وربما ظن بفتح
 النون واسكان الصاداي بنصب الله له دليلا لانه كالغذاء
 الصالح قد يبق انه كالدواء النافع ايضاً ازالة المرض فليستفع به الكافر
 ايضاً وفيه نظر فان الدواء النافع انما يظهر نفعه في بدن المرض بعد
 تنقيته وقطع مادة المرض ومن ثم اشتد ان التحلية بعد التحلية

المتقين بمعنى المشايخ
 المتقوى فان اثاره

والثقل في ثم التقدير لما لا ينفك عن بيان تعيين المروءة عند
 من يقول انها مما استأثر الله تعالى من تدبيره ان الله سبحانه وكتابه
 اسرار لا يطلع عليها سواه عما ينظره الظاهر لفقته ما نكرة موصوفة
 فليست نصفا في العموم والآخرة حيث المرتبة الاولى واخصت بالثانية
 وسمي مع ملاحظة شرط الصيانة ولو جردت الصيانة فعرف الشرع
 الا فرط امكن انما على عمومها بنوع من العناية بالبري
 اي الكفر وكلمة التقوى كلمة الشهادة واضافتها
 لا يستقيم في التقوى لانها سببها او كلمة اهلها حتى التقوى عند قوم
 قيل هم القائلون بانها غير مكفرة باجتناب الكبائر وفيه ما هو المراد
 قول الصفاير من غير اصرار عليها اذ هو مع الحقيقة بالكليات ورتبا
 جعلت الكبيرة نفس الاصرار على الصغيرة لا الصغيرة المصرفة عليها
 ويتشبه اليه بشراة اي هو الذي ينقطع عما سوى الحق
 ما لا اليه بكليته وقد مر تفسير الشراة في الفاتحة لعله اراد بالحقيقة
 ما هو الحقيق بان يستقيم تقوى والا فكل من المراتب الثلاث تقوى
 وقد نفا قس كون هذا المعنى هو المظهر الآلية بان ظا
 الامر للوجوب وليس هذا من واجبات الشرع ففرج حل الآلية
 عليه ارتكاب خلاف الظاهر لمراد منها المرتبة الثانية من التقوى
 لا يروى انه لا يجزى المناقشة من ان حمل التقوى في الآية على فوق
 المرتبة الثانية

قوله
 انما قال انما لان هذا
 يقتضيه اطلاق المفعول
 عرفنا على من اراد
 انما فقط وان
 اقدم على اكثر المحرمات
 وظان ان مثل هذا
 لا يستقيم في
 في العرف منه
 وجه الاختصاص بالثانية
 ان المراد بالثانية في الآخرة
 مما يجب ان يكون
 استحقاق الثواب والامتنان
 يقتضيه في نفسه
 موجب لطلب المباح
 لكان فعل التقوى
 موجبا للثواب والامتنان
 الشريعة والارباب
 ان جعل الشريعة
 الحق حل شانه
 ليس مما يستحق الثواب
 التقوى

المرتبة الثانية ليس بمجرد راي المؤلف بل لانه هو المروي عن الامام
 جعفر الصادق عليه وعلى آباءه السلام وابي مسعود والحسن
 وغيرهم فقد نقل عنهم ان حق التقوى هو ان يطاع فلا يعصى
 ويشكر فلا يكفر ويذكر فلا ينسى ولا يخفى ان عدم نسيك الحق بحال وذكره في جميع
 الاحوال قريب من عدم شغل السرعة وظان انه غير واجب لا مرفيها محمول
 على الندب لا محالة نعم حمل بعض المفسرين الآية على المرتبة الثانية من التقوى فيستقيم
 ان يقال ان بقاء الامر على ظاهره من الوجوب يؤيد هذا القول لان بقاء الكلام
 على سبيل المناقشة للناس قلبي لذلك القول في الثاني به وان كان
 اخص من المؤلف اي فرادى النظر في ذلك فمقتضى الاصل ان الاخص
 لان معنى الحديث ان ما انصف بوصف الموضوع يصدق عليه المحمول فلو كان
 الموضوع اعم لوجب صدق الاخص فلا يكون الاخص اخص ولا اعم فلا بد من اعم
 تخصيص الموضوع كما ذكره وما يراى بقاء الاشكال لان الاشارة الى ان من
 الجزئ وضم القليات لا يميز كليا جزئيا من دفع بافادتها اخصا موصوفا
 فرشده بحسب الخارج وهو الذي قد نزل بعضه وعجزوا عن آخرهم عن
 الايمان بسورة من مثله فكأنه قال المؤلف المعلوم المستحسن عندكم
 ذلك الكتاب واما ما يقال من ان المقصود من تعداد هذه الحروف ان

المتحدية من جنس كلامهم وذلك لا يستدعي الا وصفه بالترتيب من حروف
 كلامهم فذكر باقر الاوصاف بقافية ما في اذ يمكن التوجيه على وجه لا يلزم
 معه الالتفات الى الخفاء وان يكون هذا الوجه ثان فالنقد يترجى هذه السورة
 الم المشهورة ارفق القراءة المشهورة وان لم يكن متواترة والمراد بتمنه
 معنى الاستفراقية ولا يخفى ان التعليل الاول من حمل النقيض على النقيض
 والثاني من حمل الشبهة على الشبهة وفرق بين الشبهة بالشئ
 المبعوث والعيى الماحلة والثالث المثلثة وبعده الف محدودة تابع مشهور
 اسمه سليم بالتصغير ولفظ الكشاف بين القراءة بين بان المشهورة توجب
 الاستفراق وهذه تجوز وبما ان المشهورة نفس الجنس ويلزمه نفي كل
 فرد ولا يحتمل معنى آخر فنقص الاستفراق وغير المشهورة وان كانت
 تفيد نفي الفرد المنتسب كثير اعا يقصد به نفي الواحد المنفردة ولهذا يقال
 لا رجل في الدار بل رجلان بخلاف رجل بفتح وعلل المؤلف انما سكت عن النقص
 لهذا الفرق لظهور ارادة نفي كل فرد من افراد الرب عند الشبهة
 وغيره وعدم توهم ارادة لاريب بل ريبان فلاثرة مهمة للنقض
 هنا ولم يقدم ارفق قراءة الى الشبهة او لم ينزل في الاصل ولم يتزل
 مقدمالا لم يقصد تخصيص نفي الترتيب به بمعنى ان الترتيب بمنزلة ثابت
 لغيره او لم يكن المنازعة فذلك وانما الغرض انه لا مجال للترتيب فيه

اما المذكور

ما في كلامهم من جنس كلامهم
 فذكر باقر الاوصاف بقافية ما في اذ يمكن التوجيه على وجه لا يلزم
 معه الالتفات الى الخفاء

اما المذكور فكتب المعاني في ان الظرف لو قدم لدل على ان ريبا فربا يكتسب
 الله فوجه آخر وهو ان اوصاف عطف على قوله خبره ولا يلزم التفكير
 اذ الخبر خبر لا يتحقق عوده الى الامكان عوده الى الرب اذا جزم
 في الحقيقة له لاله وان اطلق عليه في المشهور خبرا ولذلك لا دليل
 على اخبار الخبر ان لو كان مذكورا كان الوقف على الاسم قبلي الذي
 يستاهل الخ فالغرض من حصر الجنس حصر الكمال كانه لغاية كماله فربا به
 هو الجنس كله وما عداه خارج عنه وقد مر الكلام في تحقيق لفظ يستاهل
 وفي بعض النسخ بعد قوله والجملة خبر الم هكذا او لم يكن يكون الم
 خبر مبتدأ محذوف والظاهر انه تكرر من قلم النسخ والاولى ان
 يقال اراو الى الوجوه الاعرابية انطبق على ان يقال كذا وكذا وفي بعض
 الحواشي معناه ان الاول ان يترق على هذه الوجوه المتعلقة بظا باللفظ
 ويشغل بدقايق المعاني ولطائف البلاغة لان الواجب على مفسر كلام
 الله تعالى الالتفات لغت المعاني والمخاطبة عليها وجعل الالفاظ تبعاً
 لها وفي بعضها معناه ان الاول مما سبق وما جوزه صاحب الكشاف في
 هذا التوجيه من كون الم بقاد الحروف من غير ان يكون له محل من الاعراب
 لانه لا يظهر من بيان نكتة الفصل بينه وبين ما بعده لانه ليس محله

ما قصد

منه

حرف سمي ان يعطف عليه ما بعده ولا سبيل يعطف ما بعده حرف يكون تركه
 لثبته كمال النسب بينه وبين الم ولا يحصل الاشتراك على ثبته ذات جزالة
 من الحذف فمثلا في هذه الوجوه واخر منها ما شئت والمراد بتساوي هذه
 الجمل تعاقبها وارتباطها اما بان يظهر فوايد الثواني والاولى بان يكون
 مؤكدات لها وفوايد الاول في الثواني بان يكون نتائج لها وعلى كل من
 التقديرين لا مجال للوصول لكمال الاتصال فالحمل محذوفه المبني
 او محذوف فالجزان جعلت اسما للقران والسورة او بمعنى المؤلف من هذه
 الحروف ولا يبعد ان يريد بالجملة ما يقع الجملة الحقيقية والحكمة لتشمل ما اذا اريد
 بها طائفة من حروف المعجم فانها لما افادت ما اريد بها من اللفظ والاعتبار
 مستقلة بنفسها غير محتاجة الى غير ما كانت نازلة منزلة الجملة ولا يخفى
 دلالتها على ما ذكره على كل الوجوه فانه في التسمية بهذه الالفاظ استغناء
 ايضا مقررته لجهة التحدي او معناه ان الكتب المحمديين الكتب
 السماوية باعجاز اللفظ الدال بنفسه على كونه وحيثما من السماء ثم سجد
 اي حكم وقطع مما للحق واليقين اي من الكمال الثابت لما هو حق يقين
 والمعنى الكلام الذي هو في الغاية اذا كان موضوعه حقا يقينا كما
 من هذه الجهة ايضا قرأ على المراتب وفروغ بعض النسخ هكذا ولا ريب في ثبوت
 يشهد على كماله اذ لا مجال اعلا مما للحق واليقين وهدى للثقي

رابعة

رابعة تؤكد كونه حقا لا يحوم الشك حوله او شئ مع الفصل
 كمال الاتصال كما مر ولا يبعد ان يجعل شبه الاتصال من القسم
 الثالث من الاستيفاء وهو ان يكون الثانية جوابا عن سؤال
 عن غير السبب المطلق الى من كماله في قوله نعم فالواستلاما
 قال سلام فكأنه قبل هذا من كل شبهة فما يلزم من ذلك واما عدم
 ربط النتيجة بالفاء عا ما هو المتداول فلان القصد ليس الاستدلال
 بل الاخبار بكل جملة بالاستقلال فانه ادخل في جزالة الكلام كما
 لا يخفى على من له ذوق فقر الاول والحرف الى حذف المبني والجز
 والرمز الى المقصود من كون الكتب معجزة مع تعليل اعجازه بانه في كمال
 البلاغة وانت خبير بان جعل العلة القرينة ايضا كان التعليل
 بحاله وفي الثانية في معنى التعريف اي تعريف المسند باقاربه المحر
 وفي الثالثة تاخير الطرف حذرا عن ايهام ان قرأ الكتب السماوية
 ريبا وفي الرابعة الحذف اذ التقدير هو هدى والتوصيف بالمصدر
 للمبالغة نحو رجل عدل وايراد المصدر منكر للشعير وتخصيص
 الهدى بالمتقوي باعتبار الغاية ارجاء الهدى وثمرته وهو
 التقوى بمعنى ان من حصل له الهدى محاله التقوى وتسميته
 المشارف للتقوى متقيا والفرق بين التسمية بالمشارفة

الآن كان الكلام في
 سبب في هذه الكتب
 عدم في حروف المعجم
 البسمة واما تقديراتها
 فيكون في اذ هو في حروف المعجم

59

[illegible]

فزجل الصفة موضحة هذا كله فان نحو الطويل فرقولنا جاء زيد
 الطويل العريض العميق يحتاج الى افراسخ يشغله فالعرض ذكر وجه
 كونه مبتدأ الموصوف وكاشف عن حقيقة بتفصيل ما ولم
 يرد الوصف الموضح النحوي وكلام الكشف صريح في ذلك
 وخير اشماله على ما بعض النسخ للوصول الى الصفة وتذكره
 باعتبار الوصف هذا وكلام صاحب الكشف هنا حسن من
 كلام المؤلف فانه جعل الايمان اصل العبادات واساسها لتوقف
 صحتها على صحتها عليه وجعل الصلوة والصدقة ام العبادات
 البدنية والمالية لا اساسها لعدم توقف صحتها على صحتها بخلاف
 الاساس فانها اه في الكلام لف ونشر وقوله غالباً قيد للاستبعاد
 كلمة الثلثة للامرين ولعل تخصيص الاستيناس بالآية والحديث
 بالآخرين لاستقناء الاول عن ذلك وتقديم الاستيناس بالآية
 منع تاخير المستأنس لم بها لكونها آية واظهر في الدلالة على المراد
 اذ قرئ الآية الحديث على ذلك نوع خفاء بل الكلام فيها محال فتدبر
 او مادحة وفرض النسخ او مسوقة المذبح بما تقرر التقوى ولما
 كان متقناً لأمور كثيرة ذكر وجه التخصيص بهذه الامور بقوله
 وتخصيص الايمان بهذه الامور بقوله وتخصيص الايمان اه

فانما محل الكلام في ان قوله لا يجوز ان يكون كل شيء منزه عن كل شيء منزه وكل شيء منزه
 ليس بواجب في كل شيء منزه بل كل شيء منزه عن كل شيء منزه بل كل شيء منزه عن كل شيء منزه
 لا يجوز ان يكون كل شيء منزه بل كل شيء منزه عن كل شيء منزه بل كل شيء منزه عن كل شيء منزه
 وكل شيء منزه عن كل شيء منزه بل كل شيء منزه عن كل شيء منزه بل كل شيء منزه عن كل شيء منزه
 وحاصله ان لما قال الغرض من المدح اظهار كمال الممدوح والبناء
 عليه كان المناسب مدحه بصفة لها زيادة اثر في هذه الغرض
 نظرا لما عداها من الصفات ولا يبعد ان يكون غرضه بيان ذكر
 وجه التخصيص على كل من الوجوه الثلاثة او على انه مدح عطف
 على قوله على انه صفة وقد يفرق بين الصفة المادحة والمدح
 الاختصاصي تارة بان الوصف مقصود في الاول اصالة
 والمدح ثبعا وفراغا في الثاني والعكس في الاخرى بان المقصد من الاول
 نفس المدح ومن الثاني ان تكون تلك الصفة الحق بالاعتدال بالمدح
 من بين سائر الصفات ولا يخفى ان ذكر الذين في التقدير بيان موضع
 المقدر واما مفعول فهو استيناف في جواب من يقول
 ما بال المتقين المخصوصين بذلك وانما جعل المدح الاختصاصي
 موصولا ومفعولا لان ذلك تابع حقيقة غير اعرابه فيما يظهر
 تفسيره لغرض ثبته الخاطب بتغير الموقوف على عرض المدح وحمل
 عليه ما لا يظهر تفسيره كما نحن فيه ولم يتغير ما هو المقصود من
 اجرائه على الموصوف واثباته له بخلاف المستأنف فان المقصود
 الاخبار عنه بما بعده لا اثباته لما قبله وان فهم ذلك ضمنا و
 هذا
 تفسيره

بحسب مشهور

بحث مشهور وهو ان المتقين اذا حمل على المشاريقين للثقوى لم يحسن التوضيف
 ولا التخصيص بالمدح نصبا او رفعا ولا الاستيناف وحمل الكل على الاستقبال
 والمشارفة يا اياه سوق الكلام وقد يقال ان اعتبار المشارقة بالنظر الى
 زمان نسبة الهدى واعتبار حقيقة الثقوى بالنظر الى زمان اثبات تلك
 النسبة كما يقال في قتل قتيلا ذنوب موضع كذا فان اعتبار المشارقة
 بالنظر الى زمان نسبة القتل واعتبار حقيقة القتل والذنوب بالنظر الى زمان
 اثبات نسبة القتل هذا ويرتجى جعل التقدير بهم الذين يؤمنون وحرارة
 من المتقون وصف المستقبل بقصد الاستقبال بالنسبة الى الممدى
 ليلايم تفسير المتقين بالمشارفين على الثقوى فيكون الوقف على
 للمتقين تاما لانه وقف على مستقل لا تعلق لما بعده واما على الوجوه السابقة
 فلما في الموقوف عليه مستقل وليس بتمام لتعلق ما بعده به وثبته
 له اما على تقدير الوصفية فقط واما على تقديرى النصب والرفع فلما مرت
 الاشارة اليه ما حوز من الامن استعمل لغة فيه والاعلم في القصد ثانيا
 والله ان الاستعمال الثاني ايضا حقيقة لغوية كما يدل عليه كلام الاسكندر
 وقد يفهم مما نرى في كلام الكشاف والتفهي اشرب كلمة معنى
 اخرى لتؤدي موداها والافصح انه قصد المعنى الحقيقي في كلمة
 ملاحظا مع معناه اخرى والاعلى بذكر شئ من متعلقات الثنية او حذف

شئ من مقتضات الاول كقولهم نعم فليجز الذي يخالفون عن امره بضمي
 يعدلون وقولهم ذهبته بضمي ايتهما وتحقيق ما هو الحق من حقيقتيه
 ومجانته اوردناه في تحقيقنا على المطول وقد يطلق بعض الوثوق اما
 مجازا كما يظهر من الكشاف او حقيقة كما يفهم من الاساس واما انت
 ان اجد صحابة كلام مسموع من العرب يقول احداهم في مقام الاعتذار
 عن ترك السفر بعد التعميم عليه اي ما وثقت بان ^{لا يخرج} بعد الخروج برفقاء
 الطريق فلذلك تركته والصحابة بالكسر والفتح بمعنى الاصحاب واما في الشرع
 فالقصد الي هو كقول المحققين من اهل الشرع ومراده القصد القلي واكثر الحقيقة
 على اعتبار القصد للسنة ايضاً وهو المعبر عنه بالاقراء ونسبة الامام الى الشيخ
 ابي الحسن الاشتهر وهو المذهب المنصور عند الامية والكشف الكبرية
 بالقصد للسنة وحده فهذه المذاهب المشهورة في الايمان الشرعي
 فمن اخل بالاعتقاد وحده فهو منافق الصواب في اخل بالاعتقاد
 دون الاقرار اذا اخل بالاعتقاد والعمل معاً منافق ايضاً وعبارة الكشف
 في هذه المقام ايضاً لا يخفى من خلل فانه قال ومن اخل بالاعتقاد وان شهد
 وعمل فهو منافق ايضاً وهو يشعر بانه ان لم يشهد فنفق ايضاً وليس
 للقصد بما جاء به النبوة اي موضوع له وحده شرعاً من دون ضم
 مجموع الاقرار والعمل كما يقوله المعتزلة ومن يحدو حذوهم فقولهم وحده

عند
 عند

التصديق

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

من قبيل التخصيص الاضغرائي لانه ليس الا ان قصد الكلام على المذهب الثالث من
 انه القلي مع الاقرار بالسنة وان كان دليله الاول قد توفى برده ايضاً وكذا
 ان يقر الرابع الا ان الاقرار بالتصديق بالسنة وقلة التغير عن المعنى اللغوي الذي هو
 القصد المطلق كما انها حاصلة في المعنى الاول حاصلة فيه ايضاً وان كان التخصيص
 هنا اكثر لاعتبار الامر من معان قلت العمل بتصديق اركان فقلة التغير حاصلة
 في المذهب الثاني ايضاً قلت ان اطلق عليه اهل اللسان التصديق امكن في
 التثبت بان زيادة التخصيص بقدر زيادة التغير لكن الظاهر عدم الاطلاق على
 ما عدا القلي والسنة وهو متعين الارادة اه اكون الايمان بمعنى نفع لا نفع
 القصد وحده دون ضم الامر من الآخرين فالتخصيص اضاف فلا يرد ان هذا
 التعميم ينافر ما سبق من قوله وكلام الوجهين حسن فريسون بالغيب
 وقد يقال في رفع المناقاة ان مراده ان حمل الايمان على بيبي المعنى الشرعية
 على القصد بما جاء به النبوة معني في الآية وهذا بحث في الاول ان يقضي
 ارادة القصد وحده في الآية انما يتم لو تضمن كون الباء في الغيب للتقدير
 لكنه سيجوز ان يكونها للمصاحبة والآية ايضاً فاقم التعميم المذكور الثاني
 ان ظاهراً على ما فهمه المحشون ان ارادة القصد بالمعنى الشرعي في الآية بالوفا
 المذكور خال عن التوجيه مع قطع النظر عن كلام الامام فان حمل الايمان
 في الآية يوجب خروج الباء عن التقدير التنازل لا معنى للقصد بما جاء به

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون
 لا بد من ان يكون

النبرص الغيب إلا إذا كانت الباء غير التعديّة اللهم إلا أن يراد بالغيب
 مجاء به النبرص هذا وفي بعض النسخ إرادة الفمير قوله وهو
 متعني الإرادة إلى الأصل وقوله ولأنه أقرب إلى الأصل وقد عرفت
 ما يراد عليه من التنازع في اختلاف ظاهره أن المختلفين هم القائلون
 بأن الإيمان هو مجرد القه القلب بما جاء به النبرص على الله بمعنى أنه هل هو
 كاف للمؤمن بحيث لا يجب عليه اظهاره باللسان والاعتراف به يجب
 عليه الاقرار باللسان أي لا يبعد أن يكون مراده الاشعار بالمذهب
 الثالث في الإيمان والمعنى أنه وقع الاختلاف في أن مجرد القه هل هو
 كاف في تحقيق الإيمان أو لا بد من حصوله من الاقرار باللسان للقادر
 عليه فيكون الإيمان مركباً من فعل القلب واللسان وانما لم يكره بحقيقة ما
 سماه حقاً على حظه كسماه من قوله والمأنف والغيب مصدر بمعنى الغيبة
 يقال غاب الشيء غيباً وصف به نحو ما تفيض الارحام غيباً كاشهادة
 الرزق مصدر واريد بها الشهادة وقوله نعم عالم الغيب والشهادة
 وأما الغيب في هذه الآية فلا يتعني كونه مصدر الاحتمال كونه مخفّف
 فيعمل فلذلك لم يقل كالفمير والشهادة وقوله نعم عالم الغيب والشهادة
 بل استشهد له بكلام العرب وفيه أن ما ذكرناه من الآية حار فيه فشهدنا
 كشهادة غير العدل والمطمئن يروى بفتح الهمزة اسم مكان وبكسر

قوله

عنا انه اسم

عنا انه اسم فاعل والمخضفة الحفرة واصطفا الجوع والخميص الجايح وقيل علم الملك
 دون الملك الاعظم من ملوك حمير واصطفا قتل بالتشديد وجمعه اقوال
 اقبال ولعل تسميته قتيلاً اي انا بنفاذ اقواله وهو المراد من الآية
 لأن كون الغيب مصداقاً يقتضي العلم وقد ينقش بمكان ان يراد به
 المعنى العام الشامل للقسمين ولا يلزم العلم التفصيلي بحقيقة
 كما لا يخفى هذا أي كون المراد بالغيب في الآية القسم الثاني والقسم
 والفمير جعله ينفي عوده إلى الباء وهو خلاف ما يقتضيه سوق
 الكلام مع عدم السلامة عن التفكير لأن ضمير او فته وجعله الثاني
 للغيب والمجموع بالغيب وقوله او عن المؤمن بصيغة اسم المفعول عطف
 على قوله عنكم وقد اختصر الرواية المستشهد بها على ذلك اختصاراً
 فان ما اوردته منها يحتمل الحمل على الغيبة عن المؤمنين فالاولا يريد ما
 عاين على كذا في الكشاف روى أن اصحاب عبد الله بن مسعود
 ذكروا اصحاب رسول الله ص وأيمانهم فقال ابن مسعود ان امرئ محمد
 ص الله عليه وآله كان يسنأ من رآه والذي لا اله الا هو اه ويمكن ان يقال
 ان حمل قوله ما مع احد افضل من ايمان بغيب على الغيبة عن المؤمنين لأن
 من سماه يشهد بها الذوق المستقيم فلذلك الكثر المؤلف ما اوردته
 عما تركه من اقام العود بمفر جعله قوماً لا اعوجج فيه او قائماً مستقيماً

عنا انه اسم

فيها الكلام استعارة بعبارة استعارة من تشوية الاجسام لتشوية
 المعاني وقد نقش المحقق التفاتا في هذه الاستعارة بان المفهوم
 من اقامة الصلوة ليس الا اذ واما واقعا فخر الخارج من غير اشعار بما
 اعتبر من التقويم على الوجه المذكور وافول فيه نظر اذ كون ذلك المفهوم
 بحسب العرف لا يعاند الاستعارة كما ان المفهوم من القم فقولنا رأيت
 قمارا كلبا انما هو التشابك الحسن الوجه مثلا والاشعار بعن المستعار منه
 فالآية الكريمة لا تقتصر على الاستعارية فكثير من الاستعارات كما في قوله
 الذين ينقضون عهد الله فان المفهوم من نقض العهد انما هو مخالفة
 بنقضه والعمل بنقضه من غير اشعار بما ينقض طاقات الجبل او يواظبون
 اربابا ومعون على فعلها جعلت المداومة بمنزلة نفاق السوك حقا
 وعدم كسار دلائل كلامه النفاق والمداومة يجعل متعلقه مرغوبا فيه
 متوجها اليه فالكلام على هذا الوجه ايضا استعارة بعبارة تشوية وكون وجه
 التشبيه فيها غريبا لا يظفر الا بتأمل واولا يوجب اختلاها كما زعم
 المحقق التفاتا في فان غرابية مما لا يؤدي الى التقيد المعنوي
 غايته ان لا يكون عاما لا مستلزما بل غير مالا يفرق الا بالخواص وهو
 من صفات المدح لا من صفات القبح وغزاهم تشبيها بالخارج ولما
 قبل الجحاح زوجها قاتلة سنة كاملة وجملة مرارا والفرق المصداق

امارة

بالتشوية

بالتشوية واثبات السوقة تحصيل والعراقان الكوفة والبصرة والقيط كناية
 عن التام فان احد شقي الوقر اذا شد بالقاط اي الجبل ترك فحانبه تم
 امره او يشمرون حاصل الجواب على ما ذكره صاحب الكشف ان يقيمون
 مجاز مرسل من قولهم قام بالامر فان حقيقة القيام الشخص بالامر تشبيه
 قائما ويلزمه عرفا اعتنا به لسان ذلك الامر وتجلده فيه وتشير له
 فاطلق القيام واريد لازمه وعليه كلامهم مشهور هو ان الاقامة اذا
 كانت مأخوذة من ذلك كان معناها جعل الصلوة بتجديده متشبهة لا
 ما ذكره من كون المصطلح متشبرا لانها بلا فسو والمؤلف كانه يريد
 رفع هذا الكلام حيث اشار الى ان مال معنى قام بالامر واقامة واحد
 وهو الجدية والتجديده فان اقامة الشيء اعز جعله قائما متشبها للوج
 فيه ولا يميل يلزمه الاعتناء به والجدة والتجديده وفرعيون المعاني
 ما يشعر بانها المعنوية وكذا في الكواشي لاشتمالها على القيام ظاهرا
 ان الكلام مجاز مرسل من قبيل تسمية الكل باسم الجزء وفي بحث
 مشهور هو ان الجزء للصلوة انما هو قيام المصلح واما لا قلة فتعني
 تحصيل القيام وليس جزءا لها وقد يعتد بانها لما شاع التعبير عنها
 بجزئها لم يكن التعبير عن تحصيل كلها بتحصين جزئها مستبعدا وفيه
 ان لفظا يقيمون وحده جمع بمعنى يؤدون الصلوة في الآيات مفعولا

فلا يكون

هذا

بل مفعولا مطلقا وبعبارة قد التما، بعضهم الى جعل الكلام كناية لا محالة
 مرسلًا قائلًا ان معنى اقامة الصلوة جعلها ذات قيام كما قالوا في عبادة
 طائفة انه بمعنى ذات رضى وجعل الصلوة ذات قيام كناية عن اداها
 وهو كما ترى وبعضهم الى ان اقامة الصلوة كناية عن اداها
 هو قائم بنفسه كما قالوا في تفسير القيوم انه القائم بنفسه المقيم لغيره
 فيقيمون الصلوة بمعنى يحصلونها ويوجدونها على الوجه المجرى شرعا هذا
 ويخطر بالبال انه لو قيل ان يقيمون الصلوة من قبيل قولهم صوتت النوا
 وقومت الليل اى صر صائما في النهار وقائمًا في الليل فيكون الكلام
 مجازا عقليا في النسبة لا بقا عية لم يكن بعيدا والاول اى تفسير
 اقامتها بتعديل اركانها وحفظها عن الزيادة لانه اشهر من ما في التفسير
 والى الحقيقة وهي تقويم العود وتسوية وازالة الاعوجاج اقرب
 لان فيه ايضًا التسوية وازالة الاعوجاج غايته انه في الامور المعنوية
 وكيف لا وقد ادعبر بعضهم ان اقامة حقيقة في تسوية كل شئ جسمًا
 كان او امرًا معنويًا ويمكن ان يريد ان هذا التفسير اقرب الى حقيقة
 الصلوة لان حقيقة ما روع فيه حقوقها الظاهرة والباطنة وقوله
 ا فبما معطوف على اظهر واشهر والا قول اظهر وقوله المصلون
 عطف على من راعى فعلة بفتح العين من صل اذا رعى فمر حقيقة لغوية

الشوق

في

في الدعاء مجاز

في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة وليست مجازا في الدعاء اية حقيقة في
 تحريك الصلوة على ما في الكشف وزك ما خوذ من الزكية بمعنى التميز والتميز
 والمفرد يكسر الحاء، ارمح بميل الالف الى مخرج الواو وقيل اصل صل حركة
 الصلوة في الفاء لصلب الكسوف والصلوات العظمى ان النبا في
 اعلا الفخزين ومنه ضرب الفرس بذب صلوته ارمح عن يمين الذنوب والتمهاله
 والواحد صلافا للمعنى الحقيقي يصلح حركة الصلوة في استعمال مجاز في الدعاء
 بمجموع الافعال المخصوصة لان المصطلح تحريكها حال اتيانه بعضها فهو
 من قبيل ذكر الجزاء واردة الكل هذا وقد ذكر اهل اللغة ان الفرس المصطلح
 هو الذي يكون الذي تليو السابق فيجوز بعض المحشيين ان يكون
 الصلوة مأخوذة منه لان اللاحق وهو المأموم يتلو فيها السابق وهو
 الامام وفيه اتمم ذكره وايضا ان الفرس المصطلح انما يستعمل في الدعاء
 رأسه صلواتي الفرس السابق فقد رجع الكلام الى حكمه الصلوة في
 فتأمل واشتهر بهذا اللفظ اه الغرض الرد على الامام حيث انكر شقاق
 الصلوة من تحريك الصلوة به مستند الى ان الصلوة من اشهر الالفاظ كما
 فاشقاقها من غير المشهور في غاية البعد وانما ستم الداعراه هذا الكلام
 من تنمة القول والمداد على الامام مقرض منهم والغرض ان صاحب هذا القول
 ينكر كون الصلوة حقيقة في الدعاء، ونحوها فيه استغارة لعلامة التشبيه
 المذكور ووجه استغناء في المؤلف ما قاله صاحب الكشف هو ان

٧٨

الاستغفار مما ليس بحدث قليل وإن الصلوة بمحض الدعاء وشايقة كلام
 الجاهلية ولم يرد عنهم إطلاقها على ذات الأركان بل ما كانوا يعرفونها
 أصلا فكيف يتصور أنهم استغفروا الصلوة بمحض الدعاء منها
 الرزق في اللغة الحظ بمحض السهم والنصيب من الخبز والقمح أنه ما يقع
 ومصدره بمحض العطا ولا يخفى أن فرشتها والآية بآية الحظ خفاء وحمل
 الرزق فيها على العرف ممكن ولعل غرضه التمثيل لا الاستشهاد ونقل في
 الجملة أنه فيها بمحض الشكر وخبره المؤلف بذكر رزقكم والآية في سورة الواقعة
 هكذا أفيد الحديث أنتم تدينون وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون واجود
 ما فسرت والله أعلم أنكم متها وتون بالقرآن متها هلون في شأن
 ويجعلون رزقكم والآية في سورة الواقعة هكذا أفيد الحديث أنتم شكر
 نعمه أنزاله إليكم لمصالحكم الدنيوية والآخرية أنكم يكذبون به
 والعرف وخصمه بتخصيص الشئ بإضافة المصدر إلى المفعول أي
 تخصيص الله نعم الشئ وسوقه إلى الحيوان وإطلاق الشئ يشمل
 الغذاء وغيره كما يقال رزق الله ولدا ورزق علما وبعضهم خصه بالغذاء
 وتمكينه بالجر عطف على التخصيص وهو كما لتفسيره والقرض من ذكره
 أن الانتفاع بالفعل غير شرط خلافا لبعضهم وعرف بعض الأشعة
 بما ساقه الله للانتفاع الحيوان ومكنه منه وهو على هذا المعنى الرزوق

بعض النظار في تفسير هذه الآية
 هو لا ينافي في تفسير هذه الآية

وعلى الأول

وعلى الأول بمعنى المصدر وبعض المعتزلة عرفه بسوق الله إلى الحيوان كمن
 الانتفاع به وهو كالأول وبعضهم بما يصح الانتفاع به وليس
 لاحد منه ولا خلافا بين من يعيا به من الفريقين فإن سائق الرزق
 إلى الحيوان هو الله نعم وإنه هو الرزاق له حقيقة وأما ما ينقل عن بعض
 المعتزلة من التفصيل بأنه أن حصل بكذا الحيوان ونعمه فهو رزق
 لنفسه حقيقة والله سبحانه غير رزاق له وإن حصل بدون كذا
 ونعمه فالرزاق له هو الله نعم فلا عبرة به إلا ترى أنه اه لا يخفى
 أن كلامهم هذا إنما يدل على أن ما ينفعه المنفقون حلال ولاد لا فيه
 عما هو المدعى أن ليس برزق فيجوز أن يرزقهم الله حلالا
 وحراما ويمدحهم على اتفاق الحلال وتبيين مرامهم وإبراز ما قصدوه
 بكلامهم موقوف على الحاطة بما قالوه هم وموافقهم في هذا المقام
 قال في الكشف وسناد الرزق إلى نفسه للام علا بأنهم ينفقون
 الحلال طلق الذرستان هل أن يضاف إلى الله نعم ويستمر رزقا
 منه انتهى شارحاه المدققان وكرا كما حاصله أن الأشعة
 والمعتزلة متفقون على أن المراد بجزء رزقناهم هو الحلال فالأشعة
 من جهة أن المدح والانتصاف بالتقوى يدلان على أن اتفاقهم من
 الحلال سيما عند التبريح بالسناد إلى الله نعم فانه يهتدى إلى

الحرام

73

الا فضل الاكل والقرم^ل حيث ان الحرام ليس برزق عندهم ولا يجوزون
 اسناده اليه نعم لتعاليمه القياح فلفظ الرزق وسناده الى الله دليلان
 على المنفق منها هو الحلال الا ان العلامة تمسك بالاسناد فقط نظر الى
 ان الرزق لغة يتناول الحرام وتخصيصه بالحلال عندهم عرف شرعي
 وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله وهو من اعظم علماء^{الطوسي}نا
 الامامية في تفسيره الموسوم بالسبيان انه نعم مدحهم بالانفاق مما
 رزقهم والحرام يستحق الذم على انفاقه فلا يكون رزقا انشر وقال
 الشيخ ابو علي الطبرسي وهو من اكابر مفسريهم في تفسيره الموسوم بمجمع
 البيان هذه الآية تدل على ان الحرام لا يكون رزقا لانه نعم مدحهم
 بالانفاق مما رزقهم الله حرام باجمعه كما يجوز الاشاعة^{لكن} لكانوا
 بالانفاق انشر مراد هذين الشئيين انه لو فرض ان ما رزقهم الله حرام
 باجمعه كما يجوز الاشاعة لكانوا بالانفاق منه اخلين والحمد لله
 بالآية لاحكام الصدق انهم انفقوا مما رزقهم الله بل لو كانوا
 ما رزقهم الله حلالا وحراما وانفقوا من الحرام وحده يصدق
 ذلك ايضا فلو كان الحرام رزقا لكان منفق مدحا عند الله بمقتضى
 الآية والثالث بطلانها وبما تلونا عليك يظهر لك ان المعزلة
 وموافقهم في الكلام في هذه الآية مطلبين احدهما ان المراد

والمنفق من الحرام
 لا يستحق المدح على
 الانفاق صح

من الرزق

من الرزق المنفق فيها^{هو} انما هو الحلال وهذا الذي ذكره صاحب الكشاف
 والثاني ان الحرام ليس برزق وهذا هو الذي ذكره الشيخ^{الطوسي}نا
 والطبرسي وجمع المؤلف الفاصل بين المطلبين فاشار بقوله اسند
 المنفعة الاولى وبقوله فان انفاق الحرام اه^{الثاني} وانت خير
 بان تعرض للمطلب الاول فيما هو بصدره من الاستدلال على ان الحرام
~~ليس برزق~~ ليس برزق غير واقع فمحملة وكان ينبغي ان يقول لا
 شري انه الله نعم مدحهم على الانفاق من الرزق فلا يكون حراما لان^{الانفاق}
 الحرام لا يوجب المدح لينطبق كلامه على ما قاله الشئيان ويسلم من^{النقص}
 بقره من بابحت هو ان لو اجتمع عند شخص امرين من الحرام لا يعرف اخصها
 فانه مأمور بالتصدق بها فيكون مدحا بالانفاق من الحرام وبطل
 قول الفريقين ان المنفق من الحرام غير مدوح ويمكن ان يقال
 انه مأمور بالتصدق بها عن اربابها فهو كالنائب عنهم ويده^ه
 يدهم فكان المنفق بالحقيقة هم لا هو ومن ثم كان ثواب الصدقة
 لهم فان قلت اذا اظفر بهم بعد التصدق ولم يجزوا ما فعل كان
 عليه الغرامة لهم ويكون ثواب الصدقة له لا لهم فقد عار المخدوم
 قلت انما حاصر ثواب الصدقة بسبب التقوى فكيف^ه انهم باعوه

اموال

ما كان قد كتب لهم من الثواب فتأمل جعلوا الاستدلال للنظم كبيت الله ونظمه
ولم يجعلوا الاستدلال لبيان المذكور وانبت تعلم بعد الاحاط بما قد مرناه ان
الايدان المذكور لينا في مطلبهم كيف وهم متفقون على ان المراد مما رزقناهم
هو الحلال والتحريم على الانفاق كما المنفق او اعلم ان الرزق هو الله وقد
يكفل بالرزق بقوله جل من قائل ومن دأب من الارض الا على الله رزقها
والخوف الفقر وزاد الحرص على الانفاق والتوكل على الرزق ووجه آخر وهو
التنبية على ان يكون المنفق وقت الانفاق ملاحظا انه من الله سبحانه جاعلا
مفهوم قوله نعم وما يكمن من نعمه في الله نصيبه غير غافل عن ذلك مما تجد عليه
اكثر الناس ووجه آخر وهو ان يكون منظوره حال الانفاق اذ اشكر ما ساق
الله اليه ملاحظا ان ما انفق قطرة مما انعم الله به عليه هذا وقد تقدم وجه آخر
وهو ان الاستدلال الى الله يتم لينصرف الى الفرد الكامل منه اعز الحلال
جعل النظم في كلامه ايماء الى هذا والذم التحريم مالم يحرم ان قلت قد
ذهب بعض الاصوليين الى تحريم الاشياء قبل ورود الشرع فقد حرموا
مالم يحرمه الله قلت هؤلاء قائلون بالحسن والقيم العقلية فما حكم العقل
بقبحه فهو قبيح عند الله ومحرّم عند العقل واختصاص ما رزقناهم
اه جوب عما يقال اذا كان الرزق عندهم يتم الحرام فلم خصصتم الآية
بالحلال وتقريره ان القران اعزدهم بالحرام بالانفاق ووصفهم بالنفوس
وانصرف الاستدلال الى الفرد الكامل الا فضل من الله تعالى

قوله حديث

حديث عمرو بن قرة بنم القاف وتشديد الرزق كسم من كان بالمدينة روى
صفوان بن امية قال كنت عند رسول الله صم اذ جاء عمرو بن قرة
فقال يا رسول الله ان الله كتب على الشقوة فلا آراي ان رزق الامم وقي
بكيف فاذن لي في القنات من غير فاحشة فقال صم لا اذن لك ولا اكره ولا نعم
اي عدو الله ولقد رزقك طيبا فاحترت ما حرم الله عليك من رزقه
مكان ما احل الله من حلاله اما انك لو قلت بعد هذه المقالة ضربا
وجيعا ووجه الاستدلال انهم جعل من رزقه بيانا لما حرم الله وهو
صريح فزان الرزق يكون حراما وقد اجمعت المعزلة وموافقهم على ان
الحرام ليس برزق بما رواه الامام محمد بن علي الباقر عليهما السلام عن ابيه
زين العابدين عن ابيه سيد الشهداء عن امير المؤمنين عليهما السلام
قال قال رسول الله صم فرجته الوداع الا ان الروح الاية نفث فرجته
انه لا يموت نفس حتى يستكمل رزقها فانفقوا الله واجعلوا في الطب ولا
يحملكم كسبها شئ من الرزق ان تطلبوه بشئ من معصية الله فان
الله تقسم الرزق الا رزاق بين خلقه حلالا ولم يقسمها حراما فمن انفق
وصبر اتاه رزقه من حله ومن هتك حجاب الله تقه واخذه من غير حله
فقص من رزقه الحلال وحوسب عليه يوم القيمة ووجه استدلالهم بهذا
الحديث فاتهم انهم طعنوا في سند الحديث السابق تارة ومحلوه على
المشاكله اخرى وقد بينا ذلك في كتابنا الموسوم بكتاب الاربعين

عند الكلام على الحديث الثالث عشر منه ويمكن ان يقال ايضاً انه لا صراحة فيه بما
ادعوه وانما يكون صريحاً فيه لو كان قوله فاخرت ما حرم الله عليك من رزقه
نصاً فانه رزقاً لمن حرم الله عليه واحتمال كونه رزقاً لمن احل له قائم
ومع قيام الاحتمال يسقط الاستدلال بخلاف المتبادر لاخره من المصير
اليه بل هو لازم لمصلحة توافق الحديثين ويرتفع تناقضهما في البي
وبانه لو لم يكن رزقاً له لا يخفى ان للمعزلة ان يقولوا اننا لم نحض
الرزق بالغذاء بل اكتفينا بمطلق الانتفاع ولم يشترط الانتفاع بالفعل
بل التمكن منه كافي عندنا فلا يتم وليكم علينا الا ان افرض ذلك الشخص
لم ينتفع من وقت ولادته الى وقت وفاته بشيء من الاشياء انتفاعاً
محملاً اصلاً لارضعه من ثدي مباح ولا شربه من ماء قراح ولا نظره
الى محبوب ولا وصاله الى مطلوب بل ولا تمكن من شيء من ذلك وقتاً
من اوقات عمره ولا قدر عليه فرساعة من ساعات دهره ولا ريب ان
هذا مما يقضي العادة بعد وجوده ومادة النقص لا بد من تحققها
على انا لوجودنا وجود صاحب هذا الطالع السعيد والبيت المحمد قلنا
ان ذلك ليس محرمًا بالنسبة اليه كيف وقد قال تعالى في اضطر غير باغ
ولا عاد فلا اثم عليه وايضاً فهو من وقت ولوج الروح فيه فربط اثم
وصيره ورثه حيواناً الى وقت ولادته من رزوق البنية بما ليس محرم
عليه وايضاً فما يقولون في حيوان يحاشي يوماً مثلاً ثم مات قبل ان
يتناول شيئاً محلاً ولا محرماً فما جوابكم فهو حيواناً والآية الكريمة
لم يدل على انه

لم يدل على انه نعم تفصيل جميع ما ينتفع به كل احد اليه فان الواقع خلافه بل دللت
على انه نعم يسوق الرزق الى العبد ويمكنه من الانتفاع به فاذا عرض العبد
عن الحلال وعدل عنه الى الحرام لم يكن ذلك قادراً لتحقيق رزقته جل
وعلا وما تفهمه الحديث الذي نقلتموه وجعلتموه دليلاً على ما زعمتموه من
قوله عليه السلام قد رزقك الله طيباً اه صريح في هذا المعنى والله اعلم
بحقائق الامور وانفق الشيء اه المراد بالاخوة تناسبهما في الاشتقاق
الاكبر وهو الاشتراك في اصل المعنى واكثر الحروف وانظر بالدال المهملة
ومن اخوة نقداً بالمعنى ونفراً ونفسي ونفث ومن فسرنا بالزكوة
اه اي ان غرضه التمثيل لا تخصيص الآية بها واختار التمثيل به لان
تركيته المال افضل وجوه الصدقة فاصلها وان غرضه بيان ما هو
فراية من الاتفاق الخاص اعز الزكوة وهو المرقى عن ابن عباس
وروى عن ابن مسعود انه نفقه الرجل على اهله لانها نزلت قبل وجوب
الزكوة ان قلت ان الزكوة تتعلق بالعبي عند الامانة والشافعية فهي
مال الفقراء قبل الاخراج فالمنفق لهما منفق مال غيره لا مال نفسه ولو
ايصال مال الغير اليه اتفاقاً من الرزق ومقتضياً للمدح لكان رد المال
المختصوب على مالكه ككسبه وكيف يليق مدح التقوى والثناء عليهم
اقتضاه بانهم يدفعون ما يديروا من مال الغير اليه قلنا لا ريب ان اخراج

الزكوة ورد المفقود امثال للامر لا اله ولا قصور بالمدح به كما في بقول المفقود
 وقد جاء التخرج بالمدح على اخراج الزكوة فرقوا بينه وبين الذين هم للزكوة فاعلوه
 على ان الفرق بين اخراج الزكوة ورد المفقود ظاهر فان المال باسره
 قبل بدو الصلاح في الغلات وقبل تمام الهول فيما عدا ما مملوك المكلف
 ويرزقوا هم لم يعم به وهو فريده حقا للفقراء فقد صار بعض ماله
 حقا لغيره ووجب عليه دفعه اليه ولا ريب ان دفع مثل هذا الى الغير
 اشق على النفس من دفع ما هو فراصله مال الغير اليه يقال ان المنفق هنا
 مختص بالحلل عند الكل والمقدار المخرج من الزكوة غير حلل على المنفق
 بل يجب عليه اخراجه من النصب ويحرم عليه الانتفاع به فكيف يستقيم تخصيص
 ما رزقناه بالحلل مع جعل الاتفاق شاملا للزكوة فضلا عن تخصيصه بها
 لاننا نقول ان المراد بما رزقناه ما دخل في تصرفهم وخولا شرعا محللا يخرج
 الفصيب والسرقة وامثالهما لا ما كان تصرفهم فيه وانتفاعهم به على جميع
 الوجوه حللا لا اله كما ظنت وتقدم المفعول به وهو ما رزقناه لانه
 مفعول بواسطة الحرف لا يبعد ان يجعل مفعول الجار والمجرور مفعولا به
 على ان المعنى وبعض ما رزقناه ينفقون كما سيبي في مثل قوله لله
 ومن يقول من جعل مفعول من الناس مبتداء ومن يقول خبره مراده
 بالاهتمام بالاهتمام بجملة المنفق او شرفه بسببنا واد اليه ثم تخصيص
 فكانه تعالى ويخصون بعض المال الحلال بالتصدق به لا يقال او خال

من التبعية

من التبعية يعني عن التقديم للتخصيص فان المبادر من اتفاق البعض عدم
 شمول الكل لانا نقول احتمال الشمول قائم وان كان مرجوحا فاذا
 قدم زال احتمال بالكلية ذلك على ذلك الفرق بين قولك انفق
 بعض ماله وبعض ماله انفقنا لتقديم للتخصيص على التخصيص

الانفاق بالزكوة
 لا ينفق بالزكوة
 لا ينفق بالزكوة

لكف اي لمنع المكلف هذه النكته انسب لجمل الاتفاق على الاعمال
 ويحتمل ان يراد به اي بالاتفاق بما رزقناه والمعاون جمع
 معونة والرزق كما يتناول النعم الطاهرة يتناول الباطنة اي
 قال صاحب الكشاف في النهاية الارزاق نوعان ظاهرة للابدان
 كالاقوات وباطنة للقلوب كالعارف والعلوم واليه ذهب
 اي الى النعم المذكور وهذا قريب مما رواه الشيخ الجليل ابو علي طبرسي
 في تفسيره الموسوم بمجمع البيان عن محمد بن مسلم عن الامام ابو عبد الله جعفر بن
 محمد الصادق عليهم السلام ان معناه وما علمناهم يشنون واول
 ان الذاهب الى هذا التفسير لا يعلم الرزق بل يحكمه بالارزاق الباطنة كما
 يظهر من كلامه فلا تغفل واضرابه اي امثاله جمع ضرب بالفتح كما قاله

في تفسيره الموسوم بمجمع البيان

فخرج من الاساس او بالكسر كما نفي عليه صاحب الكشاف معطوف شبه جملة
 على الذين يؤمنون بالغيب او المتقين وعلى التقديرين اما ان يكون الوجه الذي ذكرناه
 المعطوف متي بالمعطوف عليه بالذات او لانا لوجود اربعة والمراد اربعة لان هذا المعطوف
 بايمانهم عن شرك وانكار ايمانهم بعد الانتصاف بهما فنعى بمعنى بعد اما ان يكون مقابلا
 للمعطوف عليه ومبنا

اما ان يكون المعطوف عليه
 او المتقين الذين يؤمنون بالغيب

وجعل مؤمنين اهل الكتب بمقابلتهم لم يتصفوا بشرك ولا انكار بل
كانوا عالمين ببعثة النبي صلى الله عليه وآله وانه انزل اليه من عند الله ما
تفهمه كتبهم من وصفه صلى الله عليه وآله والمراد من الايمان بما انزل اليك
وما انزل من قبلك توطينهم للنفس على ذلك قبل البعثة والعدول الى
الحكاية الحال او انهم يؤمنون بكل من جاء على الاستقلال والافاطاة
الاولى اي يؤمنون بهما لكن ايمانهم في الكتاب السماوية لانهما جوهرا لا
بما في القرآن ولا يخفى انه يخرج عن الطائفتين من تولد من المسلمين اليوم
الدين ولكن يخرج امير المؤمنين عليه السلام فانه لم يشرك بالله طرفة
عين ولم ينكر ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وقتل من الاوقات وهذا مما
ضعف به الوجه وتاليه ووسط العاطف جواب عما يقال ان
العاطف يقتضيه الفأيرة فكيف يكونون الاولين بايمانهم وتقريره ان
توسط بين الذات للتغاير واتماهي الصفات فلا يقتضيه تغاير الموصوفين
فان عطف بعض الصفات على بعض بالواو وغيره مع اتحاد الموصوفين
غير غريب في كلامهم والقرم بفتح القاف السيد واصله الفحل المكرم الذي
لا يحل عليه والتمام العظم الهمزة من اسماء الملوك والكنيسة الجيش
والمزود موضع الارحام وارض المعركة وزياية بفتح الزاء المعنى
وتشديد البناء المشاة من تحت ثم الف ثم باء يوحد اسم الشعرو الصالح
بالبا الموحدة المغير صباها والبيت لابي زياية يترجم بالحارث النسيب

حيث نؤدده

حيث نؤدده بالقتل ومعناه يا حسرة الي من اجل الحارث فيما حصل من مراده
وانتصف به من الاوصاف وقيل بل هو على ظاهره من غير ان يحكم كسر الموصول
اربع هذه الوجوه التي ثالث الوجوه تسمية الحارث بن النسيب من
العقل والسمع او طائفة عطف على الاولين وهو رابع الوجوه
والانزال نقل الشيء آه قد تكلمنا فيه فمفتتح بهذه الحاشية بما لا مزيد
عليه فليرجع اليه ولا يخفى ان نزول التورية على موسى نبينا وعليه السلام
خارجة عن هذين الطائفتين فان المنقول نزولها في الالواح
والمراد بما انزل اليك القرآن باسره اي يؤمنون بان جميع ما نزل منه
وما ينزل حق وانما حمله على ذلك ولم يكلف بوصفهم بالايمان
بما ينزل بالفعل مع انه متضمن للمدح ايضا لان الايمان بالقسمي
واجب فلا يحسن فمقام الاخبار عنهم بالايمان الاقتصار على وصفهم
بالايمان كما ببعض يكسب الايمان به ولانه هو المناسب لما يعقبه من
ترتيب الهدى والفضل في الكلامين ولما قبله ما انزل اليك من
قبلك وبصيغة المضارع فيؤمنون فانه بدلالة على الاستمرار يدل
على عدم الاقتصار على ما تحقق نزوله في الماضي وانما عبر بلفظ الماضي عنه
اي عبر عن مجموع الماضي والمآل في الماضي بالتغليب ما حصل له وجود
على ما لم يحصل واما جعل المرقب بمنزلة المحقق والاول مجاز مرسل
من قبيل تسمية الكل باسم الجزء لان انزال جميع القرآن معنى واحد

يشتمل على ما حقه صيغة الماضي وما حقه صيغة المستقبل فغير عنهما ما حقه صيغة
 الماضي والثاني استفارة تشبها لانزال مجموعة للقطع بانه سينزل
 بانزال ما قد ينزل فاستعيرت صيغة الماضي من انزال ما ينزل لانزال
 مجموعة للقطع بانه سينزل المجموع فلا يرد على شئ من الوجهين انه جمع
 بين الحقيقة والمجاز وليس هناك معز مجاز يرفع الحقيقة والمجاز ليكون
 من عموم المجاز ونظيره اى فالغليب وتنزيل المتقرب منزلة
 المتحقق من حيث انما متعبون بالبناء للمفعول والمراد بالاعمال
 التصديق بحقيقة آية آية منه وانها من عند الله وقد يقال اننا نتجده الاما شتم
 عليه من الاحكام وآياتها لا يتجاوز خمس مائة تقريبا فلا يتم التقريب والحوار
 ان المراد بالتعبد بتفاصيله ترتب الحكم عليها بالنسبة البناء وهو ككثرة شتم
 الجنب والمحدث لها وجوب حفظها عن التنجيس وصحة الصلوة بها وتحريم
 تلاوتها على الجنب او كرامتها وصحة جعل تعلمها مبررا وامثال ذلك
 وآياتهم لم يمتسهم الا آياتا معدودة على ما وقع في بعض النسخ القوي بل يمتسهم
 اولاً بتمسهم لانقلاب المضارع بلم ماضيا واصح هذا القول هم اليهود
 بعضهم الى نغزب الاربعةين يوما مدة عبادتنا الجهل وقال آخرون منهم
 مدة بقاء الدنيا تسعة آلاف سنة ايام لكل الف سنة يوم واختلافهم
 اما بالجر عطف المصدر ليس بكونه من ان الجنة او بالرفع عطف على ما كانوا عليه
 ورفقهم الصلة اى صلة الفصل وهو بالآخرة وبناء بوقنون على ما هم

ارسلناه

واما نغزب بجمعه

ارسلناه اليه بايقاعه نجرا عنه وعطف بان اعتقادهم على ما هم عداهم
 كما في بعض النسخ من قبيل اعجبني زيد وكرمه فان ذكر زيد توطيتا لذكر
 كرمه وقوله غير مطابق لما في التقديم الصلة وقوله ولا يصار در عن ايقاع
 ما في الجنب بوقنون على ما هم على طريقة التفسير والنشر والحاصل ان هنا
 تقديم الاول تقديم بالآخرة وهو تفيد تخصيص ايقاعهم بها اى ان
 ايقاعهم مقصور على حقيقة الآخرة لا سدا لما هو خلاف حقيقةها وفيه
 تعريف بان ما عليه مقابلهم ليس من حقيقة الآخرة فرشى كانه قال بوقنون
 بالآخرة لا بغيرها بالآخرة كاليهود الثاني تقديم وتفيد ايقاعهم خصوصا
 اى الايقاع بالآخرة منحرف فيهم لا يتجاوزهم الى اليهود وفيه تعريف بان
 اعتقادهم الذي يزعمون انه ايقاع بالآخرة ليس بايقاع بل هو جهل
 محض كما ان معتقدهم خيال فاسد هذا حاصل ما ذكره شرح الكشاف
 هذا المقام ولا يخفى ان المراد من التقديم الاول لا يقتضى ان
 مقابلهم لهم ايقاع بما هو خلاف حقيقة الآخرة ومعلوم ان نقل ايقاعهم
 الذي هو ايقاع العلم غير شك ولا شبهة بذلك معلوم الاسماء فتأمل
 فانه بالتأمل حقيقة وفرا كلام بعض المتأخرين ان التقديم الاول ليس
 كون الآخرة مما لهم بها كمال الاهتمام ففقد تعريف بان من عداهم
 من اهل الكتاب غير متهمين بما فاعتقادهم فرينا غير مطابق
 لما ينبغي وهو كما ترى واليقين ايقاع العلم بالآخرة فائنة

يتم

منتهى

KP

احكامه والاول الايمان اتقان العلم كما في الكشف ولم يذكر فيه قيد
 الاستدلال لاخراج علم الواجب والعلوم الضرورية لانه اراد ان العلم الذي
 من شأنه ان ينطق اليه الشك والشبهة او انتفاء عنه كان ايقاناً كذلك
 قال المحقق الشريف حواشيه و تفسير الامام ان اليقين هو العلم بالشئ
 بعد ان كان صاحبه شاكاً فيه سواء كان ذلك العلم ضرورياً او استدلالياً
 وكذا في تفسير النجاشي تانيث الاخر بالكسر اسم فاعل من آخر بعينه تخر
 واما آخر بالفتح فهو اسم تفضيل منه والتشبيه بالدين في انه مؤمن فقلت
 هذا الدار لما فيها اولد نوامنا ^{في} الموقدان اه البيت لم ير اولاد حية
 ابنه ولقبه ايفم بالكرم والاشتهار به فكنى عن الاول باليقان في التقرير
 الثاني باضائة الوقود اياهما وحب يروى بفتح الهمزة وضمها من حب
 كسوف اي صار محبوباً فادغم بالاسكان او ينقل الهمزة يقال احب الي فلان
 ارجاه اليه واللام جواب قسم مقدر ولم يوث بقدمه انه ماضى مثبت له
 لاجرائه مجر فعل المدح فانه يقال والله لنعم الرجل زيد ولا يقال لقد نعم
 الرجل زيد والموقدان ^{في} الموقدين بقدر الاول وجملة عيار واية سبب
 والوقود بالهمزة النار واما بالفتح فما يتوقد به ^{في} الجملة فمرحل الرفع اه
 تكرار لما سبق عند تفسير الذين يؤمنون بالغيبيات قوله واما مفصول
 عنه مرفوع بالابتداء وخبره اولئك على هدي لكونه مع زيادة وبسط
 وقوله خبر له خبر ثان للجملة فان خصصت الثانية فهو مبتدأ والجملة
 معطوفة

المؤمنين

الموصول الاول بالنصب فاللام
 كذا في قوله وكان لما قيل اه
 والخصف

معطوفة على جملة هدى للمتقين المتقين بالاوصاف الغلظة والغرض من التعريف
 باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون في الفلاح
 وباعتبار هذا التعريف صارت الجملة الثانية في حكم وصف الكتاب ايهم
 فكانه قيل هو هدى للمتقين الذين اتصفوا بتلك الاوصاف بخلاف الثانية
 ولا يخفى في هذا من التكليف فان عدم هدايته للدين لم يتصفوا بالاوصاف
 المذكورة ليس صفة كاملة حتى يخرج اطرافها من تلك صفاته الفاضلة وايضاً
 فحسن المقابلة انما هو بين سلب هدايته لمن لم يؤمن من اهل الكتاب وبين
 هدايته لمن آمن منهم لا بين ذلك السلب وهدايته لمن آمن من غيرهم ولعل
 ملاحظة هذه الامور من الباعثة للمؤلف الفاضل على الاقتصار على بيان
 الحال اذ افضل اول الموصولين وطية الكسوف على بياننا اذ افضل
 ثانيهما مع تعرض صاحب الكشف له وبعض المحققين على قوله وكأنه
 لما قيل اه بيان الحال عند فصل كل منهما فقال فيه نظراً لانه اذ افضل
 الموصول الثاني كانت الجملة معطوفة على ما سبق لاجواباً للسؤال والا
 لوجب الفصل والا فاستئناف اي وان لم يجعل شيئاً من الموصولين
 مفصولاً بل جعل الاول صفة للمتقين والثاني معطوفاً عليه في جملة
 اولئك على هدى من ربهم مستقانة فان جعل استئنافاً فافحوا
 وهو مطلق انقطاع الكلام عما قبله وان لم يكن جواباً عن سؤال لم يخج
 الى تقدير السؤال فكانها نيتية وان جعل بياناً وهو ما كان جواباً

ليس هذا هو الكتاب الذي لم يتصفوا به من المؤمنين والاول بيان حال الكتاب

عن سؤال مقدّر فمر جواب سائل قال بالوصوفى آه الا وجه حمل كلامه من القويين
 على الاستيفاء البيان بان يقال ان السؤال الواقع جواباً عنه ان يكون عن
 السبب المطلق ولا الخاص او يكون عن السبب وعلى الاول يكون كأنها
 نتيجة الاحكام المستفادة من الذين يؤمنون بالغيب آه فكان قيل
 ما الفائدة من الاستيفاء بهذه الصفات فاجيب بانها الرسوخ واليقين
 على السدر الكامل والعاجل والفوز بالفلاح فالاجل وعلى الثاني يكون
 جواباً للسائل قال بسبب اختصاص الموصوفى بهذه الصفات بالسدر
 الكامل من الكتب فاجيب بانه تمام رسوخهم وثباتهم على السدر الكامل
 من رتبهم اعز النوفى والتأيد والاعانة فكان قيل بسبب اختصاص
 هؤلاء يكون الكتاب ممد لهم كونهم موفقيين من الله بموئيد من
 غيره وانما اذا تأملت هذا الكلام ظهر عليك حقيقة حال فاشركك في
 وبعض حواشى هذا الكتاب ونظيره ان نظيره كل من يدين الاستيفاء في
 الذى صدر احد هما الذين يؤمنون وصدر الاخر اولئك اما كونه
 نظير الاول ففزع عن البيان ولذلك لم يقرض له واما كونه نظير الثاني
 فلما كان لا يخفى من غفلة بنية بقوله فان اسم الاشياء آه وانما كان كاعاءة
 الموصوفى بصفاته لان حق ان ربه الماحوسى مثمد او منزل
 منزلة من التميز ولما كانت الصفات المجرأة على المتقين مميزة لهم غاية
 التميز وجاعلة لهم كانه حاضرون مثمدون وضع اولئك موضع
 التميز ربه اليهم من حيث انهم موصوفون بها كانه قيل اولئك
 المحر المميزون

لم يطل
 في هذا الكتاب
 في بيان صفات المستفاد

المميزون بتلك الصفات على مدرج رتبهم تمثيل ثلثتهم ارشاداً بحال
 اعتبار الشرف فكل على استغارة تبعته شمسك المتقين بالسدر استغلاء
 الركاب على مركبة من التمكن والاستقرار فاستغراء الحرف الموضوع للاستغلاء
 وليس المراد بالتمثيل هنا الاستغارة التمثيلية كما ظن فان الجمع بينهما
 وبين التبعية المذكورة كالجمع بين الضب والنون وهما من المعارك
 العظيمة بين السيد السدر والمحقق التقفاز لا وتلقى ان الحق مع السيد
 وان اتمام كلام المحقق بموج الى مزيد تكلف وقد اوضحت فذلك من
 تعليل على المطول واما تخرج التميز بالجمع بينهما فلا يسمون ولا ينفى
 من جوع وان جعلت الاستغارة في الآية تمثيلية مشبهة للهية المنزعة
 من النور والسدر وتمسك به بالهيئة المنزعة من الركاب والمركوب
 واعتلاء عليه كتحفياً فرط المشبه بذكر كلمة على التي مدلولها هو العدة
 فربك الهيئة ملاحظة البقية اجزائه فرضى الفاظ منوية لجاز ايهم لكن
 بشرط ابقاء المعنى الاستغلاء على حقيقة ولك ان يجعل الكلام من قبيل
 الاستغارة بالكتابة مشبهة للسدرى بالمركوب آتاء بكلمة على عاين
 التخييل وهذه الوجوه الثلاثة من الحسن على حسب ترتيبها ثم ان المؤلف
 ازال استبعاد ما لزم مما ذكر من تشبيه السدرى وتطايروا بالمركوبين
 مع كلامهم فالاول بمنزلة قولك ركبت طيئة الجهل فهو استغارة بالكتابة
 والثاني مع التشريح والضوى بالفتح الفوايه والفارس بابي منها

وفي غير هذا

والعقود والاشارة بذلك الى التمكن من الهدى والاستقرار عليه واراو بالاداء
والمواظبة المذكورتين القويتين النظرية والعملية وتكرير الهدى للتعليم وقيل
يحمل ان يكون للأفراد انهم مع ايمانهم بما انزل اليك وما انزل من قبلك
على هدى واحد من ربك لانه لا هدى الا هدى ما انزل اليك لانه لا شيء ما قبلك
بكنا بك ولا يخفى بعده ولا يقادر قدره كقول الهند في ربه خالدين
زهير ولا زائدة فاول القسم من قبيل فلا افس وجوابه لقد وقعت الخطا
للغير على سبيل الالتفات وتكرير لم للتعليم استعظم لم خالدين حتى استعظم
الطير الواقعة عليه حيث قسم بابيها والمرب من ارب بالمكان اقام به
ويجوز ان يكون اقسام الشاعر باب نفسه فيكون الطير مرفوعا بالاشارة
ولقد وقعت خبره باقامة ضمير الخطاب مقام ضمير القية او بتاويل مقول
في حقها والتاويل يقول فرقة فرامثال هذا وان لم يكن ما لو قال
انه غير بعيد عن قواعدهم وخلق الاسمية الواقعة جوابا للقسم عن اللام
وان للضرورة وربما جعل رفع الطير بفاعلية فعل محذوف يفسره
لقد وقعت واكد تعليمه آه لعله دفع ما قد يتوهم من ان الهدى لا يكون
الا من الله تعالى فافادة الوصف وقد ادغمت آه المشهور بين القراء
انه لا غنى مع الله واللام وقد وردت عنهم في بعض الروايات الغنية
معها ولا نزاع في جوازها بحسب العربية يقتصر كل واحد من الاثرين
الاثر بفتح الهمزة والثاني المثلثة مفتوحة او مضمومة التقدم والاستبداد
والاثران اثر الهدى واثر الفلاح ووجه التشبيه ان في ذلك ترتيب

تكرار

الاصول احد افرد قوا

الحكم على الوصف

الحكم على الوصف المشعر بالعلية فتكرير العلية يشتر بعد المعلول ولوم تكرير
لربما فهم ان مقتضى الوصف هو الاستبداد بمجموع الوصفين لا بكل
واحد منهما وان امثاله هم انما هو مجموعهما اي لا بكل منهما والى
فكر تكرير اشارة الله سبحانه اليهم تنويه لقدرهم واعلاء لشأنهم
مع ما فيه من التفصيل على ان ضميرهم ضمير فصل وهذا وجه آخر وهو
ان يجعل اولئك الثانية اشارة الى المتقين الموصوفين بكونهم
على هدى من ربهم ويجعل فلاحهم مرتبا على تلك الهداية المرتبة على
الاصناف السابقة فلا تكرر الا بحسب القدر فقط لاختلاف مفهومي
الملتزمين اه اعرض عليه بان اثبات الفعلة كما انه لازم لمفهوم التشبيه
بالانعام كك الفلاح والعقبي لازم لاثبات الهداية في المسئلة الدنيا
فالعلم بالغيرية في الثاني والعينية في الاول حكم كيف وتقدير مفهومي
هم كالانعام وهم الفا فلون كاشم في رابعة النار نعم بها متى ان
في الغرض وهو اثبات الفعلة واتحاد الغرض من كلامي لا يوجب
اتحاد مفهوميها واقول انه قد تكون المفهوم من الكلام بحسب العرف
ما لا يكون مفهوما بحسب الوضع اللغوي كما في قولنا ليس في البلد
احسن من زيد فان مفهومي العرف في زيادة حسنه على ساير
من في البلد وان لا يساويه فيه احد منهم ومفهومه بحسب الوضع
اللغوي نفر كون احد في البلد اكثر حسنا منه لانقر المسلوحي ومثل

٨٨

هذا شياع في كلامهم وسما في التشبيهات قال السيد السند في حواشي
 المطول نقلا عن العلامة كمال الدين شيخ المرحوم في قدس سره انك
 اذا قلت وجهه كالبدن لم ترد به ما يفهمه وضعا بل اردت
 انه في غاية الحسن ونهايت اللطافة اذا تقررت لك فاعلم انه لا ريب
 في ان المفهومي فيمكن فيه متغايران لغة وعرفا ووجورا وكل
 من يدين المفهومي برأيه ومطلوب الاثبات بذاته بخلاف مجلي
 اولئك كالانعام واولئك هم الغافلون فانها وان اختلف
 مفهومها كما ان مفهوم مجلي حذو كالورد وحذو فرغاية
 اللطافة شئ واحد عرفا وهذا هو مراد المؤلف الفاضل من
 بتحا والمفهومي فربك الآية وان المفهوم بحسب العرف من تشبيههم
 بالانعام ليس الا التسمي عليهم بالغفلة وهو من اولئك الغافلون
 فافهم المرام واستقام الكلام واقول ان مفهوم اولئك هم
 المفكرون بمقارنة المقام هو حصر الفلاح في المتقين ونقيه
 عن ليس بمنقر كما ينبغي ومفهومة اولئك كالانعام يفصل
 ذكره ثلاث فوائد الدلالة على ان ما بعده خبر لما قبله لاصقة لانه
 انما يتوسطا بين المبتدأ والخبر وتأكد النسبة بزيادة الربط وقصر
 المسند على المسند اليه ولا يخفى ان هذا الاخير مخالف لما صرح به المحققون
 اولئك علم من رتبهم انما هي لهم فافهم من علماء الفقه
 احدا عن الآخر وانما انكسرتهم الغافلون في مراد منه اثبات الغفلة

من علم
 المسند اليه

مقصود

في الوجود للوجود الذي ان المفهوم منها

في الوجود للوجود الذي ان المفهوم منها

من علماء المعاني انه انما يفيد القصر اذا لم يكن الجزع قابلا للجنس والافاق
 من تعريف المسند وهو لمجرد التاكيد ولا يبعد ان يكون قد جعل اللام في
 المفكرون عهديته لا جنسية او ان مختاره خلاف المشهور وان
 غرضه بيان فوائد ضمير الفصل في الجملة وان لم يحصل باجمعها في الآية
 او مبتدأ، مقابل لقوله فصل اذ عا تقدير كونه فصلا لا محلا له وكان
 لم يعتد يجعل بعضهم ضمير الفصل مبتدأ، نحو فلق اي شئ وقد بالذال
 المعجمة اي قطع وفي اي فرق شعره لطلب العقل او من فلوته بالسيف
 اذا ضربته وتعرف المفهومي اه اي انه للعهد الخارج للجنس وعلم ان
 قد يراد حصر الجنس في المسند اليه كما يقال زيد هو الشئ اي لا يعتد
 بشيء غيره كانهما ليست شياء وقد يراد من المسند اليه اي جنس
 ومتحد به لانه مفهوم مغاير للمبتدأ مقصور عليه وهذا مختار صاحب
 الكشف بنيل ما لا يناله احد الظاهر انه اراد به الفلاح الكامل في الحق
 لامع الهداية الكاملة في الدنيا اذ الكلام في دلالة اولئك هم المفكرون
 على اختصاص المتقين بالفلاح كما يظهر من قوله وقد تشبث به اي بالا
 المذكور فتأمل ومن وجود شئ متعلق بنسبة وقد يجعل متعلقا به
 بالا اختصاص وانما كان بناء الكلام على اسم الاشارة بنيتها
 على الاختصاص لانه يفيد ترتيب الحكم على الوصف المفيد للعلية والمعلول
 معدوم عند عدم العلة ولا يظهر قدر هم متعلق بنسبة قيل ومن وجوه
 هم لا حصرا فيهم انهم المراد انهم الغافلون لا غيرهم لانه لا يمتنع ان يمتنع

في الوجود للوجود الذي ان المفهوم منها

في الوجود للوجود الذي ان المفهوم منها

مع الفهم لكن لما لم يقبل علامته الاعراب اعطوا للصحة ومن هذا القبيل
 قولهم فرحوا بقاء العالم ان اعراب الموصول ظهر في الصلة فما في
 كلام بعض المتأخرين من الاعتراض عليه بالتشافي في كلامه لا ينبغي
 ان يصح اليه نعمت به اي اجري على الموصوف به كما يجري المصاوص
 على الموصوف بها نحو زيد عدل وجاني رجل عدل سواء كانت اوصافا
 مخفية كالآية التي مثل بها اولم يكن كالآية التي نحن فيها والفعل
 انما يمنع الاخبار عنه آه جواب عما يترأى من لزوم لوكون الفعل
 مسند اليه فلعله اراد بالاخبار عنه الاسناد اليه اذ السؤال يتمشى
 على الوجهين لا على الاخر فقط كما هو الظاهر من كلامه وتسمية الفعل
 مع فاعله فعلا شايع في كلامهم وانما المنجز عنه هنا هو الجملة لا
 مجرد الفعل كما قال السيد السند فانه محل نظر في مقابلة ارادة اللفظ بـ
 تمام ما وضع له اشعار بآية اللفظ لم يوضع لنفسه بل يحفز مجرد
 اللفظ به وقوله على الاتساع متعلق بآرادة مطلق الحدث ولعله
 اراد بالاطلاق عدم التقيد بالزمان لا عدم التقييد بالانتساب
 الا انما على ظهور ان المراد بيوم نفع الصادق في يوم نفع
 الصادق في الهدى لا يوم مطلق النفع ويتبع بالمعنى
 سماعك لا مطلق السماع ولا يخفى ان هذا منبر على ان نقرا
 تشمع بالرفع لا بالنصب بتقدير ان كما هو المشهور وانما
 عدل هنا آه ذكر للعدول فانه تاي معنى لفظية فالمعنوية
 التجدد وادخول الزمان الذي تجد شيئا فشيئا في مفهوم

لم يرد الله على عدم التصديق الذي هو الكفر لانه يعلم ان المصدق
 لا يجزى على هذا ولا يخفى اختلال حكمه بكفر الشاك وبكفر
 الخائ عن الاذعان والتردد معاقا الصواب ان يقدر هو عدم التصديق
 بما علم آه او عدم الايمان من مؤشانه واحتجت المقترلة آه
 قالوا لو كان كلامه نفع قديما لزم الكذب فخرجوا ان ارسلنا وقال
 موسى وعصرون وامثال ذلك لعدم سبق وقوع النبوة
 ومحصل الجواب ان كلامه نفع غير متصف وضمير استدعاء
 للمض والمراد بالمنجز عنه المحدث عنه وهو الكفر فيما نحن فيه
 والرسول وموسى وفرعون فيما مريكم ان يراد به النبوة
 الحكيمة وضمير بانه للاستدعاء وحدثه للثقل هذا والمقترلة
 قالوا دفع هذا والمقترلة قالوا الجواب انكم قد قررتم ان
 الكلام النفس مدلول الكلام اللفظ ولا يعقل ان يكون مدلول
 الماضي اما ضيا ومدلول المستقبل مستقبلا والآيات
 ان يكون عصر فرعون والاعلام فيقول السفهاء مثلا
 ومن الذي يقدم على ارتكابه خبر ان اي مجموع هذا الكلام
 خبر في الحقيقة اذ الكلام لا يتم الا به لكنه لما لم يقبل علامة
 الاعراب اعطوه الجزئية الذي يقبل واليه الاشارة بقوله رفع
 بانه خبر ان حيث صرح بالرفع هنا لانها كمثل هذا الكلام
 النجاة غير عزيز كما قالوا ان الحكم الجزري قد قام هو الصفة
 مع الفهم

هذا هو المتن المتفق كما في غير هذا وهو في بعض النسخ
 هذا هو المتن المتفق كما في غير هذا وهو في بعض النسخ

اذ لا يقال بلفظ

الفعل وهو يؤذن باعتبار التجرد والحدث واخام لفظ الالهام يكون
 التجرد انما يستفاد من الفعل المستعمل في معناه الحقيقي دون المستعمل
 في الالهام المصدر كما نحن فيه ولا يخفى ان المستقبل ادل على التجرد
 من الماضي ولعلم انما التزموا الماضي بعد همزة التشوية وام لانه
 ادخل في تقرير الاستواء بين الامر من كانهما قد وقعا وتحققا
 او علم استواءهما بالثبوت مدة واما اللفظة فخر دخول الهمزة
 وام على الماضي كما ذكرنا من انه احري بها واليق من الاسم وهما
 فبعد ان تقرير معنى الاستواء وتأكيد له لتجريد هما عن معنى الاستواء
 الذي هو معنى هما اذ تمام معناهما الاستفهام والاستواء معا
 فصارتا حرفا للاستواء فقد تكررا الحكم بالاستواء بمعنى واحد
 كانه قيل سواء الانذار وعدمه سواء فتمسكت بحبل التوفيق
 لتتدر سواء الطريق اللهم اغفر لنا ايها العصابة بكسر العي في العشرة
 الى لرعي وظاهر ان القصد ليس بطلب اقبالهم بل مجرد تضيي
 ضميرنا بطلب الغفران وانما اقتصر عليه دون البشارة اي
 لم يقتصر على البشارة او لم يذكر مع الانذار وذكره مع كون على
 وجوه ثلثة ان تجعل عديلة له نحو سواء عليهم ان نذرتهم ام لم
 نذرتهم وبشرتهم ام لم نبشرتهم وبشرتهم وان نذكرهم ثم نذكر
 عديلا هما نحو سواء عليهم ان نذرتهم وبشرتهم ام لم نذرتهم
 ولم نبشرتهم وان نذكرهم عديلا على حدة نحو سواء عليهم
 وان نذرتهم

قوله الفرزدق فاعرفوا انكم الملقى في السجدة
 سالتهم بدين سول الله في حث
 ضلتهم بدين ما فات ولم تقب

ان نذرتهم ام لم نذرتهم وبشرتهم ام لم نبشرتهم فالاحتمالات
 اربعة والوجه الذي ذكره منطبق على الاول والرابع دون الثاني والثالث
 اذ لا يلزم من عدم تأثير المجموع ولا يظن جريان هذه العلة والرابع
 ايضا لان فيه تسوية كل منهما بين امرين واذا استوى وجود
 الاقور وعدمه فعدم تأثيره لا ضعف كك بطريق اول فاياك
 قلبه الثالث وتقرأ هذه سبع قرائت الاخرتان منها ليستا
 من السبع والبواقي والثالثة لما كانت من قبيل الاداء لم يكن اللفظ
 طعنا فيما هو من السبع المتواترة على انه قد اعتذر عن الاول بان قلب
 المتحركة الفاء واقع فرش حسان والفرزدق بل منقول عن
 القراءة في منسأة ومع الثاني بان من قلبها الفاء شيع الالف شيئا
 زائدة يقوم مقام الحركة كما فرجهاى بكهان الباء وصلا
 وكذف الاستفهامية وابقا ما قبلها على السكون وكذفها
 والفاء حركتها على الساكن قبلها كما قرئ قد افلح وفرش حركتها
 ان ضمير حركته لحرف الاستفهام حتى يكون القراءة عليهم انذرتهم
 بفتح الميم وابتداء انذرتهم بفتح الهمزة ولكن لما لم يوجد هذه
 القراءة وخالف القياس واوجب الثقل ولم يكن مثل قد افلح
 بفتح الدال وسكون الفاء ذهب الجمهور الى ان ضمير حركته للحرف
 الاخير عن الهمزة الثانية ليكون القراءة عليهم بفتح الميم
 وسكون النون من غير همزة اصل لكن هذه القراءة ايضا لا توجد

بشيرة نذرتهم
 وبشيرة عدمهم

بشيرة نذرتهم
 وبشيرة عدمهم

ان نذرتهم

ولا العبارة تدل عليها انه لا يخفى ان كلام المؤلف صريح في الاول
 فالاشغال عليه اقوى وقد يثبت عنه بان شرح الكافي لم ينفذوا
 عما اوردده الامام ابو شامة في شرح الشافعي فقلنا ان ابن مهران
 في الهمة بعد ميم الجمع لمزة هذا هو الاحسن نقل
 حركة الهمة اليها مطو فيهم تارة ويفتح تارة ويكسر تارة نحو
 ومنهم اميتون عليهم استغفرت ذلكم اصر الثاني انها تفتح مطلقا
 وان كانت الهمة مفتوحة او مكسورة الثالث نقلها في النظم
 والكسرة دون الفتح وان كانت الهمة قبلها همزة وهما متفصلان
 او مختلفان سهل الثانية وفركوا انذر ثم بنقل الاول وتسهيل
 الثانية استمر كلامه لا مجال ما قبلها فيما فيه الاستواء الامام اما قيل
 اوصلة للتفسير وقهره بفهم على الاول وفيه ما فيه وفيما يتعلق باجمال
 ولا يخفى ان هذا بالنظر الى نفس مفهوم اللفظ مع قطع النظر عن كونه
 في مقام الاخبار عن الكفار فانه اذا لوحظ ذلك لا يبقى اجمال
 فليس للتفسير في مجال فقولنا او حال مؤكدة ناظر الى هذا وصاحب
 الحال ضمير عليهم او ما بعده واما قوله او يدل عنه فتناظر الى الاول
 ان جعل بدل الاستعمال والى الثالثة ان جعل بدل الكل والجملة
 قبلها اه ولم يقل ما قبلها بل صرح بلفظ الجملة اشارة الى كون
 لا يؤمنون خبرا ان على تقدير كون السابق عليه جملة واما
 لو كان مفردا فهو متعين لكونه خبرا فيتم جعل لا يؤمنون

خبرنا ثانيا ووجه كون الاعتراض ما هو على الحكمة فان حاصل الاخبار
 عنهم بان قساوة قلوبهم بلغت الى حد حالت بينهم وبين الانتفاع بالآيات
 والندر فهو على عدم ايمانهم وقد عترض على هذا الاعتراض بان جملة
 الاستواء اظهر من لا يؤمنون فرافضة ما سبق له الكلام فلا يحسن جعل
 الاقوى مستغفرت عنه والا ضوف عنه ولعل هذا هو الوجه في
 تأخير المؤلف هذا الوجه والآية مما احتج به من جواز تكليف ما
 لا يطابق نسب الامام في تفسير الكبير لا يحتاج باسئال هذه الآيات
 الى اهل السنة وهو يعطى انهم قائلون بوقوع التكليف بما
 لا يطابق بالفعل لا بمجرد الجواز عقلا فقط كما هو المشهور عنهم وكلامه
 في المحصول وغيره دل على ذلك ايضا فلما استدلوا بقلب خبره كذبا
 قد يكره مثل هذا في العلم فيقال قد علم سبحانه انهم لا يؤمنون فلما استدلوا
 بالقلب علمه اجملا وقد تقر بوجه آخر هو ان علمه بغير ايمانهم
 مطابق للمعلوم اليه والمطابق انما يحصل اذا كان الواقع عدم الايمان
 والايمان يقتضيه وجوده فتكليفهم تكليف بالجمع بين وجوده وعلمه واني منهم
 معا وقس عليه اخباره بغير ايمانهم وهذه الدلائل وامثالها
 مما احتج به الجبرية بما مذ بهم قالوا قد تعلق علمه بعباد زيد بالفعل
 كذا فوقيت كذا وبرك كذا فوقيت كذا فتختلف في الفعل والترك محال
 والا لا يتكلم علمه بغير جملا والجواب عن الكل واحد على ما سيجي
 وكل عطف بقلب وهذا استدلال بوجه آخر على وقوع التكليف

المدقيره ان هؤلاء مكلفون بالايان بما جاء به النص ومن جملة
 ما جاء به انهم لا يؤمنون بما جاء بهم مكلفون بالجمع بهي ان
 يصدقوا بما جاء به وان يصدقوا بانهم لا يصدقون بما جاء به
 وان جاز عقلا اه المتخالف في المعقولة قالوا لا يجوز ذلك
 التكليف بالمتنوع مطلقا سواء كان امتناعا بالذات او بالنظر لحكمه
 العقل يقيح فان من كلف عبده بالجمع بهي الحركة والسكون
 في ان واحد او بالطيران في الهواء فلا ريب انه عند العقلاء من
 اسفه السفها حثالة لا يرض احد من جنس ذلك لا بعض اصحابه
 ومعارفه بل يستنكره ويستنكره ويمرر صدق منه ويمتنع
 عما من ربه فكيف ينسب الى رب العالمين ما يستنكف صدوره
 عن بعض المخلوقين نعم الله على ذلك علوا كبيرا ولا ريب ان القبح
 هنا بمعنى كون الشيء صفة نقص وهو عقلي عند الفريقي لا يستدعي
 غرضا الى الفرض المعقولة ايضا محبتي بان العقل من غير ان يكون
 الى ما عن الغرض عبث وهو نقص فلا يجوز عليه سبحانه واعترض
 الاشاعرة بان العبث هو الخلل عن الفائدة والمصلحة لا الخلل
 عن الغرض وافعالهم نعم مشتملة على حكم ومصلح لا تحصر وقال المعقولة
 ان العبث هو ما لا يكون فاعله قاصدا به غاية وفائدة وان ترتب
 عليه بحسب الاتفاق فائدة كمن تردد في طريق البلد من الصباح الى
 المساء

الملح
 بهنوع

ان العبث هو الخلل
 عن الغرض

الى المساء من غير مقصد وغاية ولا ملاحظة ثمرة وفائدة فانه بعد عابثا
 وان ترتب على ذلك بعض المصلح كنهظم الطعام ورياضة البدن
 ورؤية الاصدقاء واثناء الطريق وغير ذلك من الفوائد ترتب
 الفوائد على الفعل من غير ان يكون مقصوده به ملحوظ للفاعل
 عند صدوره عنه لا يخرج به عن العبثة قالوا ايها ان القول بان
 خلق القوة الباصرة والسماعة فينا ليس لاجل ادراكنا المبررات
 والسموعات وخلق الرجلين ليس لفائدة المشي وارسال الرسل
 وانزال الكتب واظهار المعجزات على يد الانبياء سلام الله عليهم
 ليس لغرض امتداد العباد ونفيلهم من ظلمات الكفر الى نور الايمان
 وان الاوامر والنواهي الشرعية كقوله تعالى اقموا الصلوة واتوا الزكوة
 ولا تقربوا الزنا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله ليس الغرض من
 شيء منها اتيان المكلفين بشيء من المأمورات او لاجتنابهم
 عن شيء من النهي بل انما يرتب تلك الامور على تلك الافعال
 من غير ان يكون مقصود منها كما يرتب الاستقلال بالشجرة
 على غرسها مع انه لم يكن مقصودا للفارس بالفرس وانما مقصود
 منها الثمرة كلام لا يقبله العقل السليم ولا يرضيه الرأي المستقيم
 فتأمل ولا تتبع الهوى فيضلك عن السبيل وفرش المفاصل
 الحق لبعض الافعال سيما الاحكام الشرعية معلل بالحكم والمصلح
 كما يجب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما شئت من ذلك

١٠
 وافتراض عليه بعض الاعلام بان كلام غير معقول عليه لانه ان اراد بالتعليل
 جعل الحكم والمصالح عللا غائية فلا شئ من افعالها واحكامها معللا
 بهذا المعنى وان اراد ترتيبها على الافعال والاحكام فكل افعالها
 ثم لك اقول من المعلوم ان اول شئ الترتيب هو مراد المحقق التقاضي
 وعرضه انه لا يرتاب ذو مسكة وان ايجاب الشارع حد الزنا والسرقه
 مثلا لغرض الزجر عن ارتكابها ويجاب الكفارة لغرض المنع من الاتهام
 على الافطار فرشده رمضان وتحريم المسكرات لغرض حفظ العقل
 وامثال ذلك وحاصله ان العقل السليم يحكم ببعض الامور عللا
 غائية للاحكام الشرعية ومقصوده منها لانها مرتبة عليها في غير
 ان يكون ملحوظة بها اصلا ولا مقصوده منها راسا وهو كلام متين
 لا يحد منه هذا الترتيب الخالي عن التسديد فتبصر والاخبار يوقع
 الشئ او جواب عن اول وجه الاحتجاج بوجه فيه نوع ايمان الى
 الجواب عن الثاني ايضا وتوضيحي انه اذا جعل حصولنا علم قطع
 بخبر صادق ان زيد لا يختر الففل فلا ٢ مثلا بل يفعل فلا ٢
 باختياره فان هذا لا يوجب عدم قدرته على فعل كما اذا كان
 له طريقان عال وسافل وله قدرة على قطع كل منهما وقد علم
 هو علما قطعيا انه سيجتار سلوك الطريق السافل بارادته
 ويترك سلوك الطريق العال باختياره فلا ريب ان هذا لا يقتضي
 عدم قدرته

تملك

عدم قدرته على سلوك الطريق العال بل يحكم بنفسه فذلك الحال
 انه قادر على سلوكه بغير مرتبه ولما كان حاله مؤلا فالاستقبال
 البقاء على الكفر مع تمكنهم من تركه والاصرار على عدم الايمان مع قدرتهم
 على الايمان به علم الله تعالى منهم ذلك واخبر الرسول ص بحالهم على ما هو
 عليه في الواقع واخبره سبحانه للرسول ص بذلك كما لا يستلزم
 تكليفهم بالايمان بانهم لا يؤمنون لجواز عدم اطلاعهم على ذلك
 على انه انما يلزم ذلك لو كان المراد بالآية اناس بايعانهم اما لو اراد
 بعض غير معيان فلا ويكفر فر عدم لزوم ذلك كون الآية محتملة
 الامرين فائدة الانذار آية منبر على ان المراد بالموصول شئ من
 بايعانهم وان قد وقع انذارهم بعد ذلك ايضا ولا ينبغي بالنون
 والجيم ان لا ينفذ قيل ومن جملة الفوائد خياره المؤمنين مزيد فضل
 الانقياد لان الانقياد مع عصيان كثير من ادخل في الاخلاص
 ومخالفة النفس وظهور كمال حكمة تعالى في امرهم وظهر كرمه
 في رزقهم واقول ليس الكلام في فوائد الاخبار بعدم ايمانهم تسفيرا
 هذا الفوائد لما كلام المؤلف بل في فوائد انذارهم مع العلم بعدم
 ايمانهم فانظر ماذا يقول ولذلك قال سواء عليهم فيه انه ان اراد
 الاستواء في عدم ايمانهم فلا يصح انه يستوى على الرسول انذارهم
 وعدم فر عدم ايمانهم ولا معنى له حتى يكون اختيار عليهم على عليه
 لما ذكره فمرحى المعجزات اي على تقدير ثبوت ان المراد اشئ من

انما يستلزم ذلك
 انما يستلزم ذلك

انما يستلزم ذلك
 انما يستلزم ذلك

بينها وبين المتعدي من حال محمول على حلول شيئا نافعة فيها فافهم وقد
منعت عنه بالهتيم والنقطة عليها كما وكل من طرف التشبيه مركب من امور
متعددة يمكن اقتصر من جانب التشبيه على ما هو المحل والمدار في تصوير
تلك الهيئة اعني الهتيم والباقر منوى مقصود بالفاظ متخيلة بها
يتحقق التركيب ليس في شئ منها بانفرادة يجوز باعتبار هذه التشبيه
بل باقية على ما كانت عليه وهر الى الامور المذكورة من الهتيم والطبع والاعتبار
والاقتضاء مبتدأ خبر اسندت والاقراف الاكثاب وقوله وردت خبر اخر
والاشكال من جهة عدم الوجود للرابط اما لان قوله ناعية عليهم شائعة
صفاتهم من قبيل ذكر ما يشمل البتداء نحو زيد نعم الرجل واما لان الواو في قوله
حيث داخل في الحقيقة على ورودت وهو ما تقدم من قوله من حيث
انها مسبوقة معطوف على مجموع وهر من حيث ان الممكنات فكأنه قيل وهر
اسندت اليه نعم من حيث ان تلك الامور مسبوقة مما اقترنوه وناعية
اي مناديه ومظرة وشائعة الصفة من قوله نعم ختم الله قلوبهم وخامئة
العاقبة بمعنى رداءهم في قوله ولم يمد لهم عذاب عظيم واضطرب المعتزلة في
فرائد تلك الامور اليه فجمع قبحها وتنزيها سببا في نعم في فعل
القبائح ولفظ اضطرب يمكن قراءته بالباء الموحدة والياء المشناة
من الاضطراب والاضطراب ويؤيد الاول ان في بعض النسخ واضطر
وحاصل الوجه الاول ان الآية من قبيل مجاز الكناية وسناد الختم

في قوله اضطرب بالياء المشناة
في قوله واضطر بالياء المشناة
في قوله واضطر بالياء المشناة
في قوله واضطر بالياء المشناة

اليه نعم كناية

اليه نعم كناية عن شدة تمكن تلك الصفة المعتبر عنها اعني الاغراض عن الحق وقط
رسوخه في قلوبهم واسما عنهم فان كونه كساير الجبيلات الخلقية الهتيم
على الله عز وجل فلا فذكر اللازم لتقل من الملزوم الذي هو المقصود كما يفي
فلان مجبول على الشر ولا يريدون تحقق خلقه عليه بل بئانه على حالها استغفارة
وتعكفه فيه ثم لما لم يكن ارادة الحقيقة فرسناد الختم اليه سبحانه على ما ذهبهم وجب
ان يكون مجازا متفراغا عن الكناية وحاصل الوجه الثاني ان الجملة بتمامها
على حالها استغفارة تمثيلية شبهت حال قلوبهم في النبوة عن الحق وعدم قبوله
بحال قلوب محقة الختم عليها من الله تعالى كقلوب البهايم او بحال قلوب
مقدرة ختم عليها ثم استعرت الجملة اعني ختم الله على القلوب بتمامها
مبتقاة على حالها فيكون المسند الى الله سبحانه اسنادا حقيقيا هو ختم
تلك القلوب المحقة او المقدرة ولا يقع فيه اصلا لان الاستغفارة واليه نعم
داخل في المشبه به فدخل في نعم فربما قلوبهم عن الحق وهذا كما يقول
لمن يرد وافر امر انك تقدم رجلا وتؤخر اخر مع انه لا مدخل له في تقديم
الرجل ولا في تأخيرها وكما يفي سال به الوارد وطارت به العقاب وليس
للوارد ولا للعقاب دخل في ملكه وطول غيبته وهذا الوجه في الحقيقة وجه
ثالث للمآلة سور حمل الختم على الاستغفارة وهو التمثيل المذكور في فصل
السلام والعقاب طائر معروف للاسم مجبول الجسم وثقل عن ابن الكلبي
انها طائر عظيم الجثة طويل العنق ملون انقضت يومها على صبر وطارت به

تدبره الجمل من طائر الكوكب في استغفارة كونه

2

في قوله واضطر بالياء المشناة

يختطفه

الى جانب المغرب ومن عاده ثمة التفرع بكل ما تحطف فسميت عنقا مغرب بفهم
الميم وحاصل الوجه الثالث حمل الختم على الاستقارة او التمثيل السابق ويجعل
استناده اليه نعم من باب استناد الى السبب كقولهم بنى الأمير المدينة وحاصل
الرابع ان الختم ليس مجازا عن المنع من قبول الحق بل منع استناده الله تعالى
بل عن تركت الظهور والالحاء الى الايمان وقد يقع استناده اليه نعم حقيقة
لهذا الكلام للكفرة بالمنع وهم لا يابون استناد القبايح الى الله تعالى والغرض
التكلم والاستنزاء بهم يعتقدون وهذا كما تكلم بهم في قوله نعم لم يكن
الذين كفروا من اهل الكتاب والمسلمين منقلبين على انفسهم البنية فانه
ايمانهم الى ما كانوا يقولون قبل البعثة من اننا لا نتكلم عن ديننا ولا نتركه
حتى يبعث الله النبر المؤمودة والتورية فالانجيل اعز بنبينا وحاصل الوجه
الوجهين الآخرين ان استناد الختم اليه سبحانه حقيقة ليس في ذلك واقفا
في الدنيا التزمه وادراك التكليف ليكون قبيحا بل في الآخرة ويجوز هناك استناده
المعرفة عليهم ويؤيد هذين الوجهين اتصال قوله نعم ولهم عذاب
عظيم تجز الختم اذ لا ريب ان ذلك في الآخرة هذا وقد زعم بعضهم ان تشرع
منه الوجه السبعة والخمس وقلة تكلف على طبق ترتيبها الذكر وظن
انه ليس كذلك وان الوجه الخامس احسن من الرابع واقل تكلفا منه واما
تزييف المحقق التفتازاني وسيد السند له بانه مما ياباه سوق الكلام
لان التقيد من الآية تقرير ما تقدم من حال الكفار وما كيد رسوخهم
في الكفر والضلال فورد بان قولهم هذا بدل على حال اصرارهم على الكفر
وشدة رسوخ اعراقهم فيه فهو مؤكد لعدم ايمانهم وعدم انتقامهم

لقد تقرر ان الختم ليس مجازا عن المنع من قبول الحق بل منع استناده الله تعالى بل عن تركت الظهور والالحاء الى الايمان وقد يقع استناده اليه نعم حقيقة لهذا الكلام للكفرة بالمنع وهم لا يابون استناد القبايح الى الله تعالى والغرض التكلم والاستنزاء بهم يعتقدون وهذا كما تكلم بهم في قوله نعم لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمسلمين منقلبين على انفسهم البنية فانه ايمانهم الى ما كانوا يقولون قبل البعثة من اننا لا نتكلم عن ديننا ولا نتركه حتى يبعث الله النبر المؤمودة والتورية فالانجيل اعز بنبينا وحاصل الوجهين الآخرين ان استناد الختم اليه سبحانه حقيقة ليس في ذلك واقفا في الدنيا التزمه وادراك التكليف ليكون قبيحا بل في الآخرة ويجوز هناك استناده المعرفة عليهم ويؤيد هذين الوجهين اتصال قوله نعم ولهم عذاب عظيم تجز الختم اذ لا ريب ان ذلك في الآخرة هذا وقد زعم بعضهم ان تشرع منه الوجه السبعة والخمس وقلة تكلف على طبق ترتيبها الذكر وظن انه ليس كذلك وان الوجه الخامس احسن من الرابع واقل تكلفا منه واما تزييف المحقق التفتازاني وسيد السند له بانه مما ياباه سوق الكلام لان التقيد من الآية تقرير ما تقدم من حال الكفار وما كيد رسوخهم في الكفر والضلال فورد بان قولهم هذا بدل على حال اصرارهم على الكفر وشدة رسوخ اعراقهم فيه فهو مؤكد لعدم ايمانهم وعدم انتقامهم

بالانذار

في خمسة اقسام

بالانذار فساق الكلام باق على حسن النظام معطوف على قلوبهم ليس خبر
عشاوة ولا عافا فيها على سبيل التنازع مع قوله نعم على ابصارهم بل هو قول
للختم غير داخل تحت التعميم واستدل على ذلك بوجه ثلثه الآية الاولى
الكرامة اذ القرآن يفسر بعضه بعضا ولا يخفى ان الختم على السمع مقدمة
لمنع القلب عن الفهم كما ان الختم على القلب هو المقص الاصل الذي يتم بشأنه
فيصح نظرا الى كل من التكتيبي تقديم كل منها على الآخر لكن تقديم ختم
القلب على ختم السمع فربما هذه الآية التي نحن فيها وناخيرها فربما هو الذي
يقيضه البلاغة القرآنية لان الكلام هنا في بيان اصرارهم على الكفر
وعدم قبولهم الايمان وهو مما يتعلق بالقلب وبما ذكره في بيان
عدم قبولهم النصع وعدم مبالاةهم بالمواعظ وهو مما يتعلق بالسمع واختصاصها
بالابصار الوجه الثالث حكايته منسوبة الختم المانية من كل جهة من جهة
للقلب والسمع المدركين من كل جهة والفتاة المانعة من جهة واحدة
واحدة واعترض عليه بان الفشاوة لا يختص بالمنع من كل جهة واحدة
بل بمنع الغشفي فان كان ادراك الغشفي من جهة واحدة منعته من
جهة واحدة وان كان من جميع الجهات منعته من جميع الجهات واجيب
بان الفشاوة من استفاضة والتعارف اختصاصا منها بجهة واحدة
لا غير تدبر وكر الجار ليكون ادل استفاد من كلامه للتقريب الجار
وجميع تفسير الاول ان ختم يستعمل تارة متعديا بنفسه واخرى
متعديا بغيره ويراد به في الدلالة على شدة الختم لان زيادة اللفظ

للكبر

بالانذار

لزيادة العجز ولا يمنع يناسب هنا سور الشدة وتقرير الثاني انه مع اعادة الجار
 لا يكون ما يفرض بالفعل الى السمع هو ما يفرض لما قبله فكان الربط الثاني
 غير مانع للربط الاول بكل منهما مستقلا بالحكم وانما قال اول لان الدلالة على شدة
 الختم حاصلته بتعدية الفعل ~~السمع~~ بالحرف وعدم تعدية بنفذه سواء تكرر
 الجار او اكتفى بالاول فقط وكذا الدلالة على الاستقلال بالحكم حاصلته في
 الجملة لان العطف فر حكم تكرير العامل ورك ان تقطف قوله واستقلال
 على قوله ليكون فلا يحتاج الى مؤنثة توجيه الاولى على الثاني بهذا حقق
 الكلام بالحكم حاصلته في الجملة لان العطف فر حكم تكرير العامل ~~فقط~~ ووحده
 السمع للامتنع عن القلبس لانه معلوم ان لكل واحد سمعا اما اذا لم يؤمن
 اللبس نحو ثوبهم وعبد هم بارادة الثياب والعبد فلا يجوز الا افراد
 لا مكان اشتراكهم في ثوب واحد وعبد واحد فيحصل اللبس ^{في الثياب}
 وهذه الوجوه الثلاثة انما تفيد صحة افراد السمع ولا يصلح شتر منها
 لان يكون النكتة لا يشار افراده من بي اخويه على جمع وذكر بعض المفسرين
 ان النكتة في ذلك الاشارة الى مدركا كانه نوع واحد هو الصوت
 ومدركا كانهما انواع كثيرة وما قيل من ان دلالة وحدة اللفظ على وحدة
 نوع مدركا كانهما مدلوله لا يدرك من اى الدلالات ~~مدفوع~~ بانها
 دلالة التزامية نشاء الضرور فيها من اعتبار البلقاء او بان اعتبار انهم
 دلالة رابعة كما ان العادة طبيعية خامسة هذا وان كانت خيرة لوجعلت
 النكتة مجردة منسوبة الافراد لوحدة المدرك والجمع انه لتكريره لسلت
 ع الخمدش

ع الخمدش ^{قوة} كما قال في قوله فيه انه مخالف للمختارة فتفسير هذه
 الآية حيث قال اقلب واع يتفكر فحقايقه وانما جازاه ^{يريد}
 ان الصاد لما كان من حروف الاستعلاء كان ينبغي ان يمنع من الامالة
 لكن غلبتها الراء المكسورة لما فيها من التكرار المستلزم لتكرير الكسرة
 الطالبة للامالة فيضاعف الطالب بها وضعيفان يغلبان فربما قد
 اختصر المؤلف هنا كلام الكثر في اختصار الياح من اخلال ويؤيد
 اريوئيد كلام الاخفش من فعلية الجملة العطف على مثلها وكذا ايوئيد
 قرانه غشاوة بالنصب واما كلام سيبويه فيحمل كلامه الاسمية
 والفعلية على اختلاف التقدير او على حذف الجار اه هذه الفعالية
 على هذه القراءة على هذا فيوجب دخول الابصار تحت المختوم فقط
 معها نكتة تخصص الختم بما عدا الابصار هذا وان الوجه الثاني
 لا يلزم وقف هذا القارئ على مفهومهم وقد عرفت الوفاق على القراءة
 الوقوف عليه واما التزام خروجهم عن الوفاق وعدم الاعتداد
 بمخالفة فقرة مندوحة وبالفهم والرفع ارضى قوله ورفع آخره
 وقس عليه الباقر وغشاوة بالعين الغير المعجمة مع فتح اوله ورفع
 آخره والعشاوة بالفتح والقصر سوء البصر بالليل ومنه الاعشى ولعل
 الفتح انهم يهرون الاشياء ابصار غفلة لا بصار عيرة او انهم لا يرون

آيات الله فظلمات كفرهم لما فرغوا من الفشاوة ولولا تلك البصرونا
لأنها الظهور لا تمنع الظلمة من رؤيتها الا من هو اعشى وعيد
وبيان لما يستحقونه وفرد ذكر اللام المستعمل في النفع تركهم بهم من قبيل
فبشرهم بعذاب اليم ولذلك اراد ان يقع العطش سمر الماء العذب
نقاها بالنون المفهومة والقاف والهاء المعجمة وفرا تا لان يقع
العطش ويردعه اربكسره وكان القياسى زفات فجعلوا العبي
موضع الفاء والفاء موضع العبي فوزن فرات فقال وثم
الشع عطف على قوله والعذاب اسم النكال ارشح الشع في العذاب
بتعظيم معناه فاطلق على كل الم قادم بالفاء والهاء المعجمة ارشح
فهو اعم منها اي ان العذاب اعم من النكال والعقاب لانه يفتى
فيما الرجوع مع العود الى الجنائى ولا يطلق على الم سواء كان
بعد جنائى للرجوع منها او لا وبعضهم جعل ضمير اعم عائدا الى
اللام وفستره بان المعزاة اذا كان الالم اعم من العذاب الالم
من النكال كان الالم اعم من العذاب والنكال بالضرورة ثم قل
ومن ارجع الفير الى العقاب فقد راع عن سنى الصواب لعدم
استقامة التفرع ح هذا كلامه ولا يخفى عليك حاله
وقيل استقامة من التعذيب قد حرت عما دلتهم بان المزيد
فيم اذا كان اظهر واشهر يقولون ان النكال في مشقة
منه كما قالوا

يردعه

لا يردعه
يردعه على الم

منه كما قالوا الوجه مشتق من الواحدة والتعذيب بالقاف والذلال بالهمزة
ارالة القذرو هو بالسقطا من العبي والشراب واصل التريخي
حسن القيام بما يحتاج اليه المريض فجعل ذلك ازالة للمرض
لانه مدخلا تاما فزواله والعظيم تقبض الحقيق كل من هذه
الاربعة يستعمل في الجنة والحديث وقد روى بعض اللغويين
كصاحب القاموس وغيره بين الحقير والكبير وكذا بين الكبير والصغير
والعظيم هذا وفر حواشى السيد السند على الكشاف ان المراد بالتقويض
هنا ما يدفع به الشئ عرفا فاذا قيل هذا كبير وعظيم دفع الاول بانه
صغير والثاني بانه حقير ولما كان الحقير دون الصغير كان العظيم فوق
الكبير لا يرى جريان العادة بانه الاخرى يقابل بالاشرف
والخسيس بالشريف فايتموهم من ان الاخص اعم مما لا يلتفت اليه في تقويض
امثال هذه البحث هذا كلامه اذا قيل لبسائر ما يانسه اي
من عذاب الدنيا او عذاب الدارين والظن انه اراد بسائر معنى
الجميع وقد صرح بعض اكابر اللغويين بان سائر لم يرد بمعنى
الجميع وانما جاء بمعنى البقية ومنه السور وفي الحديث امسك اربع
وفارق سائر من ولو جعلت اضافة سائر الى الوصول اضافة
بيانية جازكونه بمعنى البقية هذا ويمكن ان يكون ذكر بعض النور

بالعلم لا يتوهم ان عظمته بالقياس الى قدر العذاب او طاقته العذاب او
 قدر الذنوب فان عظمته العذاب قد يكون بالقياس الى هذه الاشياء
 ومعنى التكثير في الآية ان التكثير غشاة وعذاب للنوعين وربما
 يجعل للتفصيل وقد يرجح الاول بان الحمل على النوعية انظر لاستفاضة
 التعظيم من صريح وصف العذاب الدال على كبره ووصفه ويجعل
 غشاة كذلك ليكون التنوين في المثالي ويرى من نوع واحد الذي
 مخصوص الى هذا الذي يريد بالذين كفروا اناسا باعيا عنهم كالبهائم والاشجار
 اهل النفاق على ان يكون اللام في النكس للجنس لا للعقد كما في التقسيم
 فيقال هنا قسم رابع وهم الماحضون الغير المصهيبيين واليهود والذين
 في القسم الثاني في النقصية بالمصهيبيين على الكفر بل خامس وهم المظنون
 للكفر لغرض والمبطلون للاسلام كما وقع لبعض الصالحين وهو حال الى
 طالب رضى الله عنه الشبهة والجواب ان عدم التعرض للاربع اقتضاها
 على الاله الشايع واما التي مس في داخل الاول طول فبيان خشمهم
 فوصف الكفار المقسمين فرأيتهم وهو الا فرئت في عشرة آية
 وجهلهم واستزادهم لك جعلها فعلى ما ضاع على طول وكم
 ومصيبين مجرورين بالعطف على خشمهم ويكمل يجعل الاول على اخرى
 ليطلب بينهما الحوامع المرجحة للعطف الفصل في مبحث الفصل والاصل
 بل هو من عطف مجموع على متقدمة مسوقة لغرض على مجموع على اخرى
 يريد ان هذا اليمين عطف على

يريد

او عطف

مقدار انما عطف على

مسوق

في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم
 من نوره في يوم واحد من نوره في يوم واحد من نوره في يوم واحد
 مسوقة لغرض آخر ولا يشترط فيه سور الكتاب بل في الفرضين لقوله
 هو دليل اصالة الهمة وهو يشترطها في النقصان وان يخلق
 على الرجل والمرأة ولا يق انسانة وقول الشاعر انسانة فتاة
 بدر الدجر منها نخل اذ اريت عيني بها فبالدموع تغتسل وفي صاحب
 القاموس كانه مولد واناسي جمع النسر ولو لم اصله الوفاء للهمة
 وضم اللام وهو التبدل بطب وقيل الزبد وحده والمنايا جمع
 منية وهو الموت والمراد انها مشرفة على النكس وهم يافلون
 عنها آمنون من نزولها بهم ورخال بالهم اسم جمع رخل بفتح الراء
 وكسر الخاء الا نرى ولد الصنان وانسى بعين ابصر ومنه قوله
 الى التست نارا والبشر جمع بشرة كسمك والبشر قطار الخلد
 وقد يقسموا البشر لظهور بشرتهم وعدم استتارها بالشعر
 والريش كسائر الحيوانات والاجتنان الاستتار والاختفاء
 قوله ومن النكس نكس فائدة الاخبار بالبينة على ان الصفات المذكورة
 تنافر الانسانية فيبغى ان يجهل كون النقص بها من النكس فيجب
 والاولة جعل قوله ويجوز ان يكون التعريف للعهد على التثنية القسمة
 للقول وللام التعريف فيه للجنس لا لخلوهم بعد واخذ خاص الايمان
 الخ دفع لما يراى هنا وتقريره من وجهين الاول ان المنزلة في
 كما انهم لم يكونوا مؤمنين بالله وباليوم الآخر كما هو حقه وكذلك

مسوق

لا يؤمنون بنبوة النبي ولا بشئ مما جاء، فلم خصوا النفاق مع المسلمين
 بدعوى الايمان بدينك الامر من فقط والثاني ان المنافقين كانوا
 يظهر وبنى المبدأ والمعاد ونبوة النبي وجميع ما جاء به وبنوا فقون المسلمين
 فواظبوا بالايمان لكل واحد من تلك الامور فكيف اقتصر سبحانه في حكمه
 نفاقهم وخذاعهم على اظهارهم بالايمان بالمبدأ والمعاد فقط وذكر
 وجوه اربعة الاول ان بالنظر الى المحل والاخران بالنظر الى المحل واحدا زوا
 بالحاء المهملة من الحياة ارجعوا وجانب الايمان المبدأ والمعاد يظنون
 منبر للمفول ارفيا يظنهم المسلمون محضين فيه نظر الى انهم اهل
 الكذب وقد جعل نبيا للفاعل ارفيا يظنون اخلاصهم فيه والا
 فلا نفاق في قولهم هذا وقد ذكرنا وجه خامس وهو انه لما كان
 غرضهم المبالغة في خلوص اسلامهم بانهم تركوا عقايدهم التي كانوا عليها
 في المبدأ والمعاد واعترفوا بانهم كانوا اهلهم واما هم معتقدون للباطل
 مدعي بالفضل اخصوا ايمانهم بذلك لانهم كانوا قائلين بتساير
 الاصول بيني وانا نبوة نبينا صلى الله عليه واله فليس في الايمان بها
 اعتراف بذلك واما في بعض الجواهر في قول الله وباليوم
 الاخر على القسم منهم على الايمان فكل من سجد لله سجدة جعلنا من
 الله سبحانه على عدم ايمانهم جعل قوله واما هم يؤمنون عطف على محذوف
 ارا آمنوا واما هم يؤمنون والحق ان امثال هذه المحال مما يجب تنزيهه
 تفسير كلام الله

الايمان

الذي هو محض في نفسه وفيه نظر فانهم انما عرفوا حقيقة المسلمين في قولهم

تفسير كلام الله تعالى ومن الله العزة والتوفيق بما يفيد افادة ما وان كان
 مفردا وهو في هذا المعنى المصدر حقيقة وفي الاربع الاخر مجاز من اطلاق
 المصدر على المفعول والدلالة على المدلول لانه آخر الاوقات المحدودة
 توجب للوصف بالآخر على الوجهين فالتميز اعم من تحديد المبدأ والمعاد
 معا والمبدأ فقط ولا ظهر كونه تعليلا للثاني فقط اذ الوصف
 بالآخر حذر لان بعد مدة غير متناهية بخلاف الاول ما انتموه قوله
 الاثم ادعاء الشخص بالغير لنفسه وكان اصله وما آمنوا اي كان
 مقتضى الظن ذلك وفي النص صريح متعلق بيطابق وبشأنه بالتصريح
 والافرض ان قولهم آمنوا يفيد مزيد الاهتمام بشأن الفعل والكشف
 عنه والالتفات الى الفاعل لاجله وقوله سبحانه واما هم يؤمنون يعكس
 ذلك تحصيل المبالغة بسلوك طريق الكناية لان اخر اطهرهم فرسلت
 المؤمنين من لوازم ثبوت الايمان لهم فنظر اللازم لنظر الملزوم كخلق
 ولذلك اقول ان القصد الى المبالغة في نظر الايمان اكد النفي بالمبدأ واطلاق
 الايمان مع انهم قيدوه فان نظر المطلق يستلزم نظر المقيد وربما
 جعل قوله واطلاق الايمان استينا فانسقطوا عما قبله وهو بعيد ويحتمل قوله
 ان يقيد فيكون المنفرد ايمانهم بالله وباليوم الاخر لا مطلق الايمان
 وهذا النسب بالوجه الثالث من الوجوه الاربع السابقة لان
 من نفوه غرضه بهذا الكلام الرد على الامام ونفوه اي تكلم وفارغ القلب

منصوب بالجالية من فاعله والكرامة بكسر الكاف وتخفيف الراء طائفة منسوبة
 الى محمد بن كرام بالتخفيف وقد نقي كرامته بفتح الكاف وتشديد الراء والاول
 اصح وهم يوافقون المعزلة فالكثرة اصولهم ويخالفونهم فزان الالمام
 هو بواللفظ بالشهادتين وان خاضع التصديق القليم المنزلة الى
 تمنع والجارح صايد القلب خاصة والمخرج بفتح الميم وقد كسر خدام
 الخ لم يعرض لما في الكث في ان خداع الله سبحانه لهم لا يصح لان الحكيم
 الذي لا يفعل البقيع ولا يخرج بناء على مذهب من انه لا يقع مع الله شيء وكونهم
 لم يقصدوا اخذ بعينه ظلالهم اهل الكتاب عالمون بتقدسه سبحانه في
 ذلك وانه لا يخفر عليه خافره وانما قال على حذف المضاعف تبينها على انه
 لا يصح ان يراد بلفظ الله رسول مجازا فان لفظ الله لا يطلق على غيره سبحانه
 لاحقيقه ولا مجازا كما اطلقوا عليه ولا يظن ان قوله او على ان معاملة
 الرسول اه منافق لهذا واما ان صورة صنعهم اه الظن ان الكلام
 استعارة تمثيلية شبه الهيئة المنتزعة من الجاهليين واليهود بالهيئة
 المنتزعة عن الخادع والمخدوع والخداع الجاهل منها وصنع الله
 بالكسر عطف على صنعهم ونصبه بالعطف على صورة ليس له صورة
 كما لا يخفى لم يوفق وواو وهم لكال واستدراجا منصوب على
 القلة لصنع الله او باجرا وامثال الرسول بالكسر عطف على صنع
 واجرا عطف على اخفاء وعطف على عطف عليه الامثال فاسد
 ومجارة

ومجارة منصوب او باستدراجا وصورة صنعهم التي دعوا خزان متى دعوا يكمل
 التشبيه والجمع ويجعل اه عطف على قوله والتي دعوا يكون بين اثنين
 وربما جعل وجهها ابعا مستظا فسلكن ما قبله وهو بعيد جدا لما في بيان
 ليقول وهو خاضع بهم فكذا بيان قوله او استيفاء كانه قيل ولا يدعون
 الايمان كاذبي وما غرضهم من ذلك فقال يخادعون والوجه الاول او
 اذ ليست المخادعة امر مطلوب بالذات بل الغرض هو ما اشار اليه بقولهم
 غرضهم اه فلا يكون الجواب شئ دعوا شافيا للمقابلة المعارضة
 والمفارقة وفريق من النسخ المبالغة وهو تصحيف والمباراة ان يفعل
 الشخص مثل ما يفعل صاحبه ليعلمه ويستصحب جواب لما اي تضمنت
 تلك الزنة المبالغة وكان بالتخفيف وقد يقرأ بالتشديد ويترك
 منير للقول يترك طريقة الزمان بحوارته اصابه شديدا واصل الطروق
 الايمان ليل والمعاد بنا ما يصيب غيرهم من الفاقة والقتل والاسير وصير
 منازيرهم للمسلمين وللنابذة اظهار العداوة دائرة الخراع اي
 مضرة ومسانة ويحيط اي يحيط وحاصل هذا الوجه ان ضرر المخادعة
 الجارية بينهم وبين الله تعالى والمؤمنين مقصورة عليهم ومسانة
 لا يتجاوزهم والمعنى وما يفرعون تلك المخادعة الا انفسهم ستم
 ما يترتب على المخادعة من دعوى تسمية السبب باسم السبب ولكل الحمل على
 المشاكلة بل هو اوله لان ذلك مجاز في المرتبة الثانية كما لا يخفى

او انهم قد ذكروا في ذلك التصنيع وتلك المعاملة وحاصل هذا الوجه ان المني دعة
 في الحقيقة انما جرت بينهم وبين انفسهم حيث او قعودا فيما هو قعودهم
 ويخادعون على هذا الوجه حقيقة وعلى الوجه الاول حجاز والامانة
 امين بمعنى الامانة والفارغة الى لينة والمراد الاكمال التي لا حاصل لها لان
 المني دعة الخ بها كمثل مشهور وهو ان الخدع والمني دعة شبيهة
 فانهما لا يمتثلان الا بآي اثني فتخصيص المني دعة بذلك حكم
 وايضا فمدار القراءات على النقل عن النبص وكما ان القراءات قد شئت
 بالتواضع فلا معنى لتزييف احدهما وترجيح الاخر ويمكن توجيه كلامه
 بان اقتضاء الاثنيية يحصل من جوهر لفظ المني دعة بخلاف الخدع وليس غرضه
 تزييف الا بل توجيه اختيار الباقي الثانية فتأمل وقد يذكر عوا
 بغير الياء وتشديد الدال للكسورة ويخادعون بالفتح والتشديد وفي كلامه
 ان النصب ينزع الى فضي على التقديرين الاخيرين فقط وهو كذلك ان ثبت
 اختراع بمعنى خدع لانه محل الروح او متعلقه والاول مذهب بعض
 المتكلمين من ان الروح جسم لطيف حال في القلب والثاني مذهب الفلاسفة
 القائلين بتجوذه وتعلقه اولاً بالروح الحيواني الذي معدن للقلب
 او يشبهه ذاتا يريد ان يطلق النفس على الارزاق مجازا من حيث
 المسبب باسم السبب او استقارة واصلة الشهود هو العلم المستنبط
 وقيل ان اصل بالجوهر والشعار بالسكر الثوب الذي في الجسد
 به للشعور

به للشعور به بمكة البدن له وربما اطلق الشعار على العلامة ايضاً قوله
 فقلوبهم مرض كسيفان كانه قيل ما سبب عدم شعورهم فاجيب
 بان فقلوبهم مرض ويحتمل ان يكون مقرة لعدم شعورهم
 التي تحل بها لها الغير للنفس المدلول عليها بالنفسانية والانه مانعة قوله
 بيان لكون العلاقة بالمشاهدة للمرض الحقيقي المانع من عامة
 الافعال المودعة في زوال الحياة المزاجية الجارية ولا تحرق يقاسمنا
 اذا سمعوا بعضها ببعض حرس سمع لها صوت وهو كناية عن شدة
 الغيظ كما ان عطر الانا مل كناية عنه والاظهار انه اراد بالتحرق
 الاخراف لما اشتهر من ان الحسد كالنار وما احسن قول الشاعر
 احب على كيد الحسود فان صبرك قائم فالنار يا كل بعضها ان لم تجد
 ما تأكله وكانه ضمن التحرق معنى التحرك والتحسّر فعدها بعل فزاو الله قوله
 غمهم كان الانب بما هو بصيرة من الحمل على المرض الحقيقي ان
 يقول فزاو الله تالهم والانشاء الرفعة فزاو الله ذلك بالطبع
 المستفادة من كلامه هذا وما قبله انه جعل جملة فزاوهم الله مرضا
 جملة خبرية وبعض المفسرين جعلها انشائية وعاد عليهم وهو
 ليس بعيد والخبر يفتح الى المعنى وسكان الواو الضعيف قوله
 مو لم بالبناء للمفعول لا الفاعل لانه لم يثبت ففعل بمعنى مفعول كسبر
 العي ووجه المبالغة ان العذاب شدة كانه يتألم من نفسه كما
 وصف القرب بالوجه واول البيت دخل وقد رقت لهم
 بحيل الواو واو شرب للتكثيرية والمراد بالحنيل الجيش والفتاى

تقدمت والفرق وصف نفسه بكثرة عدلته الحروب وقوله الكتاب على طريقة
 جد جده اطرقة الاسناد الى زرق ودينق ارادته مع قبيل الاسناد والمه
 قوة لان العذاب لم فهو في الميم كما في بعض الجواهر الكثر في وهو قوله
 سنا فان الظاهر ان اخبار عن صدور الايمان منهم في الماضي وان جعلت
 ساء فهو مستقر للمخبر ايضا الاشياء رتبهم جميعا طرود هو شديدا في
 والمراد انهم كانوا مكذبي بقلوبهم دائما وبالسننهم ايها اذا خلوا اشياء بينهم
 للمبالغة ان التكرار الزيادة في كبرية الكذب او كبرية وفي التكرار
 للاول وموت البهايم للثاني فان المنافق متخير فيكذبون استغارة
 من حصة تبعية لانه غلبه استحقاق العذاب هذا انما يستقيم على
 قراءة عام والكلمة وحصة لا على قراءة البتة في ذلك كذبت
 قيل هو قوله هذا في مشير الى الكواكب قنارة الى القمر تارة والشمس
 اضر وغرضه انهم رتبوا فاعتقوا انهم اوانه قصد الفرض والتقدير
 على بطلان ربوبيتها ويرشد قومه الى عدم صلاحيتها للالهية وقيل
 قوله انهم قوله بل فعله كبيرهم وقوله الملك انهم ان سارة
 اخذت وغرضه في الاول ساسم يعلم بذلك بالوصف او بامارة من النجوم
 او انهم قسيم الان بسبب غيبي فرائض فكم الهة دون الله وفرائض
 ان القسم الكبير اذا لم يقدر على دفع القوة عن نفسه والى غيره فكيف يصح
 للالهية وان تعظيمه كان هو الحامل على كسرها وفرائض في الدين

الان

قوله عطف

عطف على كذبون او يقول ربح الاول للفرد والتمسك من تخلص الاستيف
 بين اجزاء القصة وقد يرجح ان في باقتضائه كون الايات على واحد
 مع تعداد قبائحهم والدلالة على ان لم يوق العذاب الا ليم بسبب كونهم
 هو ادعاء احوالهم في كفرهم ونفاقهم في ظنك بربهم ولا يخفانه على
 تقدير العطف على كذبون يكون المجموع عنه للاستحقاق العذاب فلا بد
 على تحريم الكذب كلمة على قراءة عام ايها فلقد اراد آه ورتبا قيل مراده
 ان اهل الايمان بهذه الآية من مفسد الارض من المسلمين الذين افسدوا
 نار الحروب ثقبها وعدوان لم ياتوا بعد لانه لم يقع ذلك منهم فربما
 البتة بل بعده بمدة فافهم وكلاهما يعان ارفق ويتم كل صار
 والصلح يتم كل نافع وفي العبارة منقشة لانه يقى كلا الرجلين
 قام لهما ما قال الله ثم كلنا الخيبي انت اكلما والفاصر المحقق قال
 عند تفسير هذه الآية افراد القيم لا افراد كلنا جميع الحروب ان رتبها
 والممالات المعاونة والهرج يكون الرأ وقوع النكس فربما
 واختلاط وقيل والهرج بفتح الف والقلق والاضطراب انما يسكن
 راءه للاراد واج مع الهرج وان حالنا مستحضرة في سارة الى
 ان القصر قصر افراد كانتهم لما نهوا عن الف ونهوا ان غاية اعتقاد
 المؤمنين فيهم الاف وبالاصلاح فاجابوا بانهم مقصرون على
 محض الاصلاح من غير شوب افاد لانهم تصوروا ويجوز ان يكون

انهم يخطون

قولهم ذلك على سبيل المجازة وحيث يكون قوله ولكن لا يشعرون بمعنى لا يشعرون
ان تعلم انهم هم المفسدون والآلة تصور المجازة للاستيفان به فان
الكلام اذا ورد جوابا كان انك في ذم السامع والابدل من حرف
التاكيد والظلال جمع طليعة وهي مقدمة الجيش والمراد ما يصدر ورده
السم غالباً وان المقررة عطف على قوله للاستيفان ووجه دلالة على المبالغة
في الرد انه يفيد قهر المسند اليه كما هو المشهور بخوزيد الكريم
وقد يفيد قهر المسند اليه على المسند نحو الكرم التقور وهذا النسب بالآية
فيكون قهر قلب وتوسيط الفصل وهو يفيد تأكيد القهر على الاول
وتأكيد نسبة الاف على الثاني وعلى التقديرين يفيد البقية الرد
لما ادعوه ويقيد رد تعريفهم فكما ان تعريفهم زائد على اصل دعواهم
القهر على الاصل فكذا ما يفيد رده زائد على اصل القهر الوارد وتلك
الدعوى والاستدراك بلا يشعرون لدلالة على ان كونهم مفسدين
ظهر ظهور المحسوس لكن لا حصل لهم ليدركوا ذلك على المصدر
والتقدير امنوا ايمان مثل ايمانهم ومع هذا الباب ارجع فقر الجنس
عنه لا يوجد فيه خواص المقصودة قوله نفهم بكم عن اذهم ليس صما
وبكنا حقيقة ولكن لما انتفخ عنهم فوايد السمع والكلام والابصار
ونماها المقصودة وصفوا بذلك وقد جمعها الجنس المطلق الكامل

منه

منه واول البيت ديار بها كنت وكنت بجنتها والمراد التلذذ والشفق
على الوطن المألوف والعيش التلقح حيث كان جنس الناس بها
كاملين لا يعجزهم قصور جنس الزمان زماناً طبيعياً لا يعجزه فتور
من اهل جلدتهم بقى فلان من جلدتنا ارقومنا وعشيرة تنافا اهل
حد فلفظ الابل كما في الكافي والالم يفيد التقيد لان الاثبات
يثوجه الى القيد كالنفر كما تقر في موضوعه ففيه شعار بان اصل الايمان
حاصل لهم لكن هذا انما يتم اذا ثبت ان الشبهة للقيد للترتيب
والظاهر ان المستدل بالآية هم الكرامية والاستدلال بها لا
يوافق مذاهبهم عند التحقيق كما مر عند قوله تعالى وما هم بمؤمنين
ولذلك لم يثوجه الى الجواب عنه لا اعتقادهم فساد انهم
ينفرون بكل قولهم انهم منكم كما امر السفهاء على انه مقول لهم فيما
بينهم اذ اخلوا الى شياطينهم اطلع الله سبحانه الرسول لا انه
جواب يواجبهون به المؤمنين والآلة انما هي ما يدين بالكفر لا
مناقضين وما صدرت به الفقهة هو قوله تعالى ومن الناس
من يقول امنا وقد بقى فرفع التكرار ان المراد هو بقولهم
الت بقى امنا والاخبار عن حدوث نفس الايمان وبقولهم هذا
هو الاخبار عن حدوث خلوصهم فيه ورسوخة في قلوبهم لان
اقرارهم الله كان معلوماً عند المسلمين فهو غير محتاج

الاظهار عليهم واتى الكلام فخلصهم فيه وايضا فان قولهم للمؤمنين
 ينبغي ان يحمل على تقيض ما كانوا يظنون به بشيئينهم بقولهم انما يعلم
 انما نحن مستهزون ولهذا قال بعض المفتين قالوا انما اخلفنا
 لوبنا هذا ولا يبعد ان يحمل قولهم انما فاحذر الايتي على الا
 كما يقول القائل انت بالله ووالا خرب على الاخبار فان قلت
 الثانية عليه لم يحجج الى توجيها خلافا عما في التاكيد بق
 لقيته حق العبارة يقول على الخطاب كما حقه اليد وغيره من حشر
 الكثر في وقد يقر لقيته بصيغة الخطاب وليس بذلك وقول
 بحيث يقر بصيغة المجهول ارتقاء غيرك لتفهم معنى الانها
 فالتقدير اذا سخروا مني سخرهم الي شيئينهم كما تقول
 احمد الله اليك ارحمهم مني اليك حمده فالتقدير اني
 فلفظ الشيطان استغارة مصرقة خاطبوا المؤمنين
 جواب عما يتوهم ان المؤمنين منكرون ايمانهم او مترددون
 فيه فكانوا حق الكلام الملقر اليهم ان يؤكروا لو كانت الجملة
 فكيف اتوا بالاسمية المؤكدة والجواب عنه حكاية الفعلية
 والاسمية ما اشار اليه بقوله لانهم قصدوا حكاية التاكيد
 وشكره بقوله لانه لم يكن لهم باعث اه ومحصدا ان ترك
 التاكيد كما يكون لعدم انك فقد يكون لعدم البعث والمرك

مما جمة

من جهة التكلم وعدم الرواج والقبول من جهة التمع والتاكيد كما يكون
 لازالة الزور والافتكار كما هو المشرب بين علماء العالي فيقدرون
 لصدف الرغبة وقوة المتحرك من التكلم ونيل الرواج والقبول
 من التمع مع هذا والاول ان يجعل قولهم للمؤمنين انما
 قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيد الانكار كما زعم التكلم
 فكأنهم يدعون ان القاصم بالايان لظهور اماراته مما لا يور
 انكاره ليحتجون الى تاكيده ولا يذهب عليك امكان الحمل
 على الانش كما قلناه سابقا لان المستزاد ليس بكيد
 باعتبار معناه الظاهر بل باعتبار لازم معناه وصاحب
 المفتاح خالف صاحب الكثر في جعله تاكيذا باعتبار ان
 معكم قلوبا ومع اصحاب محمد السنة فقط فقد تكرر الشئ
 لكن الفضل المتقدم لان ما لاجد التأويل فهو بالتأويل
 اولا واحق والفرق عن الظم بعد الحاجة امر واليق
 او بدل منه بدل الاشتمال او بدل الكل او استيف
 هذه الوجه اوجه الوجوه وهذه توجيها الفصد كلامهم
 مع شيئينهم وانما في حكايته فلهذا افقه في او بمنزلة
 كلام واحد يحاكيهم على استهزائهم اه غرضه صرف الاستهزاء
 عن معناه لانه السخرية محال عليه سبحانه الا انرا قول

١٠٨

مرسى اعوز بالله ان يكون من الجاهل من جواب التثنية من
 وقد اوله بوجه اربعة فاصل الاول ان المراد بالاستنساخ هو الاول والآخر
 اما على سبيل المثال كذا او الاستفارة او المصرفة التبعية بعلا
 التثنية به في القدر وحاصل الثاني ان المراد به ارجاع وبالاستنساخ
 لهم ورد ما قصد به اليهم كمن يرمى بكبحر فتأخذ فترمي فيه
 فكانت تشترين وقد ورد سجان ما قصد به من غم المؤمنين
 عليهم بتزائد غمهم يوما فيوما لضعف نور النور وارتفاع
 شأن الاسلام فالكلام استفارة مصرفة تبعية ايتم لكن
 بعلافة التشبيه في سورة الآخرة ورداة العاقبة وحاصل الثالث
 في سورة الآخرة ان المراد ما يلزم الاستنساخ وتثبت عليه فالكلام
 مجاز مرسل من تسمية اللزوم باسم اللزوم او السبب السبب
 وحاصل الرابع ان استفارة تمثيلية كما مرفي في دعوى الله
 فتدبر واتى استوف به ابرم الكلام المصدر باسمه
 والمراد بالاستيفاء النحر عن ابتداء الكلام وانقطاع عما قبله
 ولكل حمله على الاستيفاء في البياض وكان قائدا يقول ان هؤلاء
 الذين هم شأنهم في هذه المرتبة من الشناعة وانقطاع ما
 مصيرا مرسم ومال حالهم وكيف معاملة الله جل وشأنه
 والمؤمنين لا يوبه الا بالياب والنعكاس يوقن في
 الاعدان كاية اذا وقع بهم القتل والجرم والمراد منا
 العفوية

العقوبات بالتزييت والسماد شللف والسماد ينج
 التي الترقين والزيادة ويمد كسم بقم البياض والامداد بقم
 اعطاء المدر والمقولة او رد وجرا ثلثة حاصلة
 الاول ان يمدهم من المد بمغز الزيادة وفرط فيانهم متعلق
 به والمراد بزيادة التزيين والظلم بسبب الخذلان وتمكين
 الشيطان وحاصل الشيطان وحاصل الثاني ان يمدهم من
 المد فر العمد على الحذف والايصال وكل من طفيانهم يمدون
 حال من ضمير يمدهم وحاصل الثالث ان يمدهم بمغز يمدهم
 كافر الاول ولكن المراد بزيادة المال والاعوان وفرط فيانهم
 متعلق بيمهون والجملة حال من ضمير يمدهم ومصدق ذلك
 ان ما يصدق كون الاضافة اليهم قرينة المجاز ان لما كان ك
 كسناد المد الى الشيطان حقيقة الملق الفرض ولم يصفه الى
 الكفار لعدم الاحتياج الى القرينة بخلاف كسناد المد اليه سبحانه
 فانه لما كان مجازا احتياج القرينة فاضاف الطفيان اليهم
 لذلك اعلم السدر بالحي بليلى العم اوله ومهم ارجاؤه في
 مهمة اربب مفارقة اطرافها متفصلة بمفارقة اخر فقة المنار
 بالنسبة الى الجاهل الذين لا دراية لهم بما لكها فقولهم
 الهدى صفة مهمة جارية على غير من له وقيل امر فاعل ماض
 بمعنى اخف فاعله ضمير المهمة وكلمة والهدى مفعول فاضا

في قوله تعالى

وراهم او زمانه المصدر الاول ان يكون ثلثا على ثلثي والا اي وان
 لم يكن احد العوضين ناضجا كانا ناضجين معا او غير ناضجين
 مجتمعين شجر الراس والبا للبدن والازعر المنجم الشعر والدر دريهم
 الدال على مناسبات انسان الصبر وادبها اصول الانسان التي
 تدثر رؤسها والطويل العمار والطويل والجيد بالجم
 والذال المعجم القصير وعرض الشجر الكاشية من تبدل الشب
 بالثيب وقوله كما اشترى المسلم او مقرر تلك الاقصد جلد بين
 الابهام من ملوك الغائب وقصد مصر بعد اسلام مشهورة
 والمفراهم اخلاوا دفع لما يقع انهم لم يكن لهم مدي فكيف
 استبدلوا به وقوله او اختاروا دفع بوجه آخر حاصله الاستبدال
 ليس بمغز الاستبدال بل بمنزلة الاختيار والترجيح فلي رايته
 النسر معروف وهو مستعار للشيب وعز بمنزلة اي وانه
 للغراب واستعار للشعر الاسود شعر ابن درية لانه تقع على
 دابة البعير وقفارة وياكل منها فكانت تقذوه فكانت تقذو الام
 الولد وعشش اتخذ العشش هو موضع الطائر الذي يضعه
 على الشجر وقايق العيدان وكوثا والوكر الضيق من جدار او
 جبل ونحوهما وربما اطلق احدهما على الآخر وحاشي بالجم
 والمراد من الوكرية الراس والجمحة او جانب احداهما فقد رشح
 الشاخر استقارة النسر والغراب بذكر العشش والوكرية

لان لاكثر

لان لاكثر الطيور وكريه الرصيف وداشتر شمر شفا بغير الشين
 وقد نفع وتشبه الفاوه القصد والزيادة بطون التجارة فيكون هذا القصد
 ترشبي ثانيا ولينهم على الامتداد من مائة الطائر اعترافا منه ان الدين
 فبعد تجريره او ما تكرر التكرار للعلم بعدم امتدادهم في الدين من استند
 الضلالة بالامر فمقدح بان المراد عدم امتدادهم في هذا العادة وشمل
 هذا في تقدير الترخيص اليه لطيفة على انهم عبيد من القفوت وليس اراد
 بالحقيقة اخت الي رلين ان الاستدراج في زوالهم الا انه قد اخصه
 ومضرب النمل فرب في ثانيا ومورده ما ورد في اول امر الحيات الاصلية لمشي
 بها ولقد حفظ عليه لاجل ان لا يهرب الا ما فيه غرابة لم يغير او غير لربا
 انفتت الالهة عن تلك الغرابة على ان النمل استقارة فيجب ان يكون اللفظ
 الدال على المشبه به من غير تغيير فوكله ان جلد النمر مرجح الفبر ان جلد مرجح
 المنقضي كما سيجر وانما جاز ذلك اه ارضع الذي موضع الذي حتر ارجاع
 غير كبح اليه لم يجز في خور ايت ارجاع القائل من وضع القام موضع القائل
 مع ان كل منهما وضع للمفرد موضع الجمع وتجزئ احدهما يقصر تجزئ الآخر
 لوجه ثلثه وحاشي الاول انا اذا قلنا جاز ان ارجع النمر ضرر امتد
 فليس المقصود من وصف النمر ليزم المطابقة بعد الغرض وصفهم بالهم

علم الرجوع كن يحتمل في هذا الوجه بناسب محو الخبر المستوفى برب او بايتها
 شئت عرضة ان اولابا حة لا تخير فان النجاة فرقوا بينهما بقوة الحج وعدهما كتر في
 احدهما واختارها واسم بالرفع عطفت على النجاء بنسب لمصرع الباقى وهو عفا
 النجاء بنسب مع لقب عفا ودرسى وارجح ان يعبر العلامة والضمير لمنزل الجبرية
 ونسب الجبرية ونسبها بسببها شبيهة حديهما بالسند والافعال بالجملة والاسم الاول
 والدلالة القريب من الارض وصادق الوعد وفي بعض النسخ صادق الوعد
 محط ومن السبب انه درسى رسوم منزل الجبرية بسبب الرجوع في القدر والردع
 ومحتمل انه الغام الماطر وهي المتفاوتة كلام الموقوف يعطى جازان برار
 بكسر المظروف والحق وصفه بالدنو صدق الوعد بنظر المظروف وهو المقوم
 منه الكشاف والآن يكتملها ان يراد بالقياس المظروف والحق وقوله فيكون
 في المظروف الاول وقوله وتعرف لهما في المظروف الثاني وفي تعريف لهما
 فيه تعاريف لهما الوصف يكون في لهما مع ان السحاب والمطر لا يكونان
 الا من حاصل ان اللام لا تغرق فيدل على ان الغمام منطبقا معصية بمطرفة جميع
 الارض وهذه الدلالة على تقدير ان يراد بالقياس السحاب ظاهرة اذا ريد
 المطر فلا تارة ان السحاب بجميعه لا يوافق لزوم وجوده في جميعها ومن بعد ارض
 قوله فانه لذكرها اذا ما ذكرتها او كونه يوجب استعمال اللام كذا لمصرع الثاني
 وادراكه ساكنه وقد تشدد وكسر وقد تقلب الفائق آه منه كذا والنقص
 الاستشهاد على ان كل قطعة من لهما تستمر في ان لهما يتوحد بعد لافي
 واستما والواقع بينه وبينه ليس بينهما كل لهما يعتبر ان تعريفها في

ملة لفظ

ملة لفظ السبب في المبالغة ثم بينهما من وجه ثلث الاول المقتضى من وجه
 الضرب الذي هو شدة نزول المطر واداة المؤلف من منها ودرست واستغنية و
 واليا المستدة والبال السديدة والنازلة ميفة فاتها ميفة مستترة والتميزت
 والنازلة التذكير الدال على التعظيم والتحويل بتتابع القطرات مع تقارب
 القطرات والآلة تتبع وحده لا يقتصر السحاب سببا للظلمة لانه يوجب قلة الهواء
 المستنير لاختلاف القطرات كذا في حواشى الكشاف فليس في غيره وفيه ان الحكم
 بالاسناد في الدليل الظلم مع تطبيق الغمام شكل التلويح ان يدرست في الجملة
 من شدة الكواكب النافذة في الغمام فتدل ومنظومة القيل ليس في الآية الكريمة
 ذكر الدليل كمن شعر في لحيته كمالها اهم شوائبه وجعله مكانا يريد ان كلمة
 في مستغارة لطلعت تلتبس وهو حاصل والمراد بخبره مصيبة متلبس في حال
 من اسم ان وفاقا عند من يشترط الاتحاد كسبويه وان لم يشترط كقراء
 فقوله لانه معتمد لتعليل حصول الوفاق منها اذا حدثتها انما ساقطت في
 الارض وخبرنا ان للعدا من حوز منه ولا يلبس في الجود والزيادة اكان
 عرف كالوجه من الوجهة يقولون في التفسير للعصاة في البيت الباقى للثة
 درع صابرة وانهتم يوم يحل في الزمان الاول وعرضه وصف معاشرته و
 مؤسسه للكرامات وحقلي بالشد يد كسر دفع اللام وكسر كماله ام وبرد
 بالحق كسرها والبريضي بفتح الباء شعبة منه والتصفين نقل الاء اما بالتصفيه
 والرجعي صفة الجرح وتسل اسهل الانذار عليهم متعلق بورد وبرد
 مفعول يقول والتصفين بتي للمفعول حال منه وهو مفعول بالاء المشارة من

من تحت مع ان برود من تحت بالثاني في المعنى برود كقوله والبارد بالترجيح للصحة
المراد بها الجمل في الجملة بنف وبجوز جعلها لغا ليدرس ويب ويكاد ليرق
نعتا آخر من العينة في المعنى المهم والبالغة من تحت شدة شهوة القلب والمراد
سقاء القلب شدة شهوة له والقصة شدة صوت الرعد وانت عليه لا يمكنه
لاستواء كل البناي في التعرف لو كان من القلب لكان التعرف في الأصل أكثر
وهو الصانع في الأصل لا في الحقيقة لأنها اسم ويجوز ان يكون التأنيل في الحقيقة
في الحقيقة على العلة ولما كان محو المفعول معرفة قبلية تشبه له بالهت والعفر
التهت والعفر والعور الكلمة البقية وادارة مفعول الجمل وادارة الهت وعرض من ثم
القياس كثر ما لقوله خلق الموت والحياة والاعدام لم يكن وقد نزع بان المراد خلق
او بان عدم المكنة شأنة التحق فلا بعد الملاقاة الحرفية عليه كما لا يفوت الحاط
به فلفظ الذي في عبارة مفرجة تبعية فهو كذا خبر محض ليس فيه شأنة لا
الأنشأته ولذلك جاءت متفرقة كثر الأفعال الماضية بخلق وعمر وخلق
يأتى الماضي لأنها لا تارة ولا ترجا ولا يتفرق في الأنشأت غالباً كنعم وبس وقوله
من غير ان نعت فعله دون التصدير ان الدالة على الاستقبال فان المفاع
المجوز على انه الاستقبال طارة الى اقوله بل حذف حرف وان ويخلف
بكر الى وتشديد الطاء المكسورة والاصل يكتطف فلما سكنت الطاء لاادغام
جميع الساكنات فكثر الى ان ان كى يكر كى كسرهما اطلاقا في العقل والذهر
في الهت الباني وهو احوال انشأ في العقل مرشد ام تهت اديس
فلهذا مرشد الى الخطاب للعادة ومرة احوال لا كذا ولا كذا من التكلف

في الطلب وعرضه لا كذا على العادة في طلب ان ده واديبه فكأنه يقول كفى ذلك
فان عطف ودهر قد كفي كمنته ثم كانها قالت له كيف رشتك عقلك وديك
دهرك فاجاب بقوله ما اطلقا حاله ووجه طلام العقل والذهر حاله ان تطيب
عيش العقل ولا يصح لذكر العقل والمراد به ليعلمه وقيل ما يتردد
عليه في كل مدين كالسبر والعسر والخز والفقر والغنى والخل ونتم من العاطفة في
الحقبة التي ختمت بعطف الجمل والمراد بها اطلاقها في ادائها لمرأة الارشاد
والساديب والمراد بالامر والاسباب امر وشيب في انس والاسباب العقل كثره
التجارب ومفاسات شدة والاهوال اذ كدت كدت ولم يكن
له رواج وقد مر في قوله بيقين ان قامت اسوق بعرض نفقت في المكنة في الاضداد
لقصيدة الرعد شدة مونة وميض البرق لمعانه وهذا التقدير ليس بطاهر
في هذه الجملة وسبق في الاصل عطفها على كل افعالهم ورجع جعلت عثره
على ان حب الكس فنه وفتح عثره في آخر الكلام وبكسر عطفها على يجعلون
اصابعهم فلو شئت ان اذكره عليه ولكن ساحت بهير وسع لما كان تغلق
فعل الهتية بيا الدم غريباً لم يسمع بها كجذبه وايضا يتطابق ان المراد لو
لو شئت ان اذكره مع البكيت كما قال ان عر ولم تترشيق غير تفكر فلو
شئت ان اذكره بكت تفكر طارة الدلالة المستأنها لا تنفقا ان لا تنفقا
الاول روضت للدلالة على التنفقا ان لا تنفقا الى ربح انما هو بسبب التنفقا الاول
فيه لكنها قد يستعمل للدلالة على التروم على الجزاء الشرطية دون قصد القطع
بالتنفقا فافتقد ان العلم بالتنفقا ان في علة للعلم بالتنفقا الاول ويسمى بالاسد لانه

وذلك المعنى هو الراد هنا لانه في الاصل عرفت ان هذا المقدار لا يمكن ان يكون
 والموجودية على الاول فاما على الثاني فلان المستنية اذا اطلقت فيصرف لا فرق الكمال
 وهو مستنية ومات، التسمية بانه يكون موجودا ولو في المستقبل فهو موجود في الحاضر وكما في
 على دور الفهم وجوه الخدش في هذا الكلام على المستوية ان يستبين ان الكمال يترجم
 المعترضة من حيث المنع واما الواجب فاستثناه لانهم على الفرقين الا ان يترجم
 عدم دور المستنية في متعارف بل اللسان ولا يخفى ان المعترضة ان يقولوا
 مثل هذه المنع من القدرة يكون ولا يخفى ان الوجه الثاني هو المنسب لقدرة
 التسمية والاعلى في قدرة غيره وكان الاول تقديمه وفيه رفق فليس ان التسمية
 على كل شيء قد يراد بل على هذه الامور الثلاثة ولا يترجم على بعضها حتى يصل الى تفسير
 القدرة بصفة توضح على الارادة والتأثير والايضا لان يكون الموجود بوجود
 هو اثر ذلك الايضا غير محال على ان القدرة على اي وجه ما صله بان يجدد مع وجود
 وكان يكفي ان يقول حال حدوثه وبقائه وما في من ان ذكر الكمال يستعمل في
 القديم كالعقود وصفاته مع عند الاشعة فانها ممكنة قديمة وتقدم بقصد
 والارادة على اثر الفاعل في الحاضر لا يستلزم حدوثه بل هو تقدمها تقدمها ذاتيا
 لا زمانيا فهو مما لا يستقيم على مذهب جمهور المتكلمين من ان علته لا يتقار
 الى المؤثر انما هو الحدوث لما دلت عليه الاشارة باب اثبات انما هي مع وثاقا
 يتم على مذهب المتأخر القليل من ان علته لا يتقارر في المكان وحده
 فهو لا لا يترجم القول بانه سمي نه موجب في بعض الآثار كالصفات التي
 يتوقف عليها تأثير الحق في الارادة والعلم والقدرة وقد التزموه وهو

كان ترس لانه لان كل امر هذه الشدة في الثالث روي على بعض المعترضة والظاهر
 ان المتكلمين مثل المستقيمين وهي الصيغ في ذكر الحجة والاشارة لعل من قبل التمسك
 والنشر والمكائنات والمقاساة الشدة وما معدنية ويجعل الموصولة والموصوفية وحده
 لهما ارجح طنة وغلب عليه التمسك في المطر كان قلب البطريرك في هو يصف
 العقاب كخبرة القيد ورطب ويا ب ولد وكره احوال من القلوب والعامل كان واد
 والمتعاطفان في آخر البت خبر كان وهو في الف والعد من قبل البت سقفه جدر
 ولشدة واد التمر والاب الى بس المتكلم حلقه لمعة الاشياء والاشياء من غير
 الاتي دفعة امفولي والحراك بفتح الحركة وما حب القيل هو الامام الراغب الاصفهاني
 والارتباك للاختلاف والاشياء في الحركة والثبات والرفد بغير الرز وسكون الفا بعبارة
 والتميز في حق لا يشترط في عرض له لاعداد فرق الحلقين وهم المتميزون
 في الايمان قبل وانا والمتميزون في الكفر والذين يذبون الى لغة قلوبهم سنتهم
 وارادهم صار في امورهم ما يعرف فيه عمارهم والظاهر انهم ينتهوا الى ما هم في الهدى
 والفتاح والتميز والعذاب والخسران والحيرة والخيفان الاقبال على الفرق اثنت
 هذا الخطاب انما يسمي والكانت هذه الآية مدنية او المنفقون انما حصلوا وبعدها
 البقرة فكانت بمنزلة على عدم التمسك بما سبى ويزيد على قوله حسن وسبح الكلام فيه
 تنبيه طالع السامع الى كل من يسمع هذا الخطاب يا ذن قلبه بعد ان يحذر عيني
 بصيرة ولا يتدبر في رفقته من الفرق اثنت كان الاشياء من جهة الحركة واللفظ
 وعدم سد باب الوجد والقبول وارجح الصنف في خطيهم انهم فلا يياس الذين
 وان كثرت ذنوبهم وظنرت غيرهم لنداء البعيد وقيل لنداء المناد وهو
 عن ابن الجاني في توجيه الاعتناء بالمدح في تحييل ان الخطاب لا يفرق بين جفنة من

لرفع شأنه وتسميته فكانه بعد عنه لانه ما يجب ان يفعل هذا التعديل ليقض كونه
جسده مقبولة اذ لا دخل للمفعول في تحقيق اصل الجملة الا ان يلزم ان النية انما هي مع قسم
المن واليه ولا يجب ان يكون بعد لا يمكن ان يكون في نفسه ان ما لم يرد في التعريف لانه وقد
يقصد بها مجرد اللفظ من غير ان يفيد تعريف المن وكقولنا انما هو لاجل ان هذا لا يبدى
لاستقلاله بوجه من التوكيد والتكرار والافعال بعد الابهام وختم اللفظ البعيد
وتاكيد معنى كبر والتقية وادعاء علقه وليس مستفاد من ذلك ان المراد
بالكلام هذا الحديث كان خطأ بالمشرك مكنة وان نزل بالدينه لا غير المشرك وهو ما نزل
قبل هجرته من مكة ولا يخفى بعده وعدم دلالة اللفظ عليه وكون سورة مدنية
لانه لو كان هذه الآية منها لم يكن كلامه كثير من السور وكونها مكتوبة لا يقتضي الاختصاص
بالكفار لوجوده في جميع المسلمين بل يكتفي بغيرهم لانه قد خرج منها فقول من علقه قيل
هذا التهم الا ان يقتصر الكلام بانزل بها ولو بعد الهجرة وهو تفسيرنا ورواها هم بالعبادة
معرضة ما يفتق من ان هذا الحديث كما يجب تخصيصه بالخطاب بالكفار يقتض
انهم بالعبادة ان يحل فيهم الاتيان بها حال الاتصاف بالكفر والاتيان بها حاله
هذه غير مقفورة والرد بها لغيره انما هو عند اطلاقه من اعمال الجوارح وهو
مشروط بالسلام وحاصل الجواب انها قد مشتركة بين شروع فيها واخوتها فانهما
عبادة ايضاً وليس الطور من الكافر شروع فيها حال الكفر الا ان منها بل بعد رفعه لاهل
والمنع طلب منه بشرط الوصف لا حال الوصف والموقف الفاضل انما هو الكلام
وتعرض لشرائط المعنى لتخصيصه مادة شبيهة سوان اخر مشهور وهو ان القول
يشمول الخطاب بالكفار وغيرهم يقتضي استعمال اللفظ العبادة في حقيقتهما ومجا
اذ المراد بها التسمية بالكفار جدياً ونها وشروع فيها والى المسلمين الزيادة والى الله

عليها هذا

عليها هذا ولو حملت العبادة ههنا على ما قيل المعرفة والمسيح وهو كونه المن ومنها حال الجوارح لم يكن
بعيداً وذلك لما في عطفه على قوله من الكفار تنجيزاً على ان الموجب للعبادة ان
المقتضى ان هو التزم به فان تعلقت الحكم على الوصف فيجب عليه وان الذي من وجوبه
هو نعم الترتيب التزم به من تلخيص الحكم انما هي فينا وتكرار نعمه ووجب الغرض ان تبيت
المكلف بالعبادة حصول فان شغل المكلف بالعبادة واستعمالها فيها تربية له تفضل
ويجوز التقييد والترويج الى الاوليين لانهم كانوا يعتقدون انه سبحانه ربي
الارباب وخالق العالم وان الاصل من شفعاءهم عند الله فيصرف طلاق الترتيب
اليه سبيته وكلام الكشاف وحواشيه في المقام ليس بذلك فذكر ما تقدم
الافان بالذات قيل ارادة النفس ان تطلق على القول بكبد ونها وتعلقها به
حال حال خلقه واستعداده بغيرها على ما عليه السبيل العال وفي هذا التعميم شمول
دور العقول وغيرهم من الجوارح والاديات الباطنة والركبات والجملة اخرج مخرج
المقرر عندهم غرضه بخر على ما قيل من ان يقف والقلة يجب معلومتها عند الطلب
وتقررهما في ذهنه وفيه كلام يطلب منه مطابقة ما تميز به عن غيره ولا يفتق
في سورة حم والبقية اسبب فقرته بها جاذبة مكررة في سورة عنس لمواز
تساقط لا اعتراضهم بهذا الوجه لا يلزم فاختاره في شمول الناس الفرق الثالث
وارجاع الجودين اليهم لابل عدة استشهد بالآيتين لا يختلف وارجاعها
4 بعضي مخرج الاول وايضا فخذ الوجه لا يلزم انه وجه الى الله لعدم الاعتراض بقيد
الذبح المقصود به الكلام فقل او لم يكن من العلم هذا الوجه غير بعيد عن
ملائمة نامة وجه الى الله لم يكن من العلم بقيد حاله في غير ذلك الى الله
التعيين وبعد صاحبه عنه مقتضيان في جنب عدم الخروج مما هو الحقيقة وبعد

والعدد وانما يتقيد بنسبة المقدم والحكم واحتج في القول بالتعقيب كما علم من الوجه
 الثاني فلو كان قد علم عليه وهو التبرر منه من غير الاتي والميل فعليه ان يعلم
 في صورة من غير فعلها من غير حقيقة ما والغير في امره للتقوية من قبل الاتي كغير
 واليه وعرفه الاول اليه من غير فعله من غير الاتي والميل فعليه ان يعلم
 انزل الرسل وانزل الكتب الى عدد الوعيد والمعن على انهم جميعا لا يفرقون
 من قبلكم لغرض من القول كما هو مستفاد من كلامه تعالى في قوله تعالى ان يكون
 بل الحيات من قبلهم التوفيق وكما ترون في قوله تعالى ان يكون من قبلكم الامم التي
 كما في الكثر في قوله تعالى ان يكون من قبلكم الامم التي
 فعل من قبلكم الامم التي ان يكون من قبلكم الامم التي
 بعد ذلك وحده على ما يشي بالعتية ويؤذن بالاستحقاق لنفسية والافاقية على
 من استمر على الفطرة وان تعبدوا لغيري فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 تفضل فخصي على اخر من غيري فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 على فعل ذلك الامور التي قد رزقوا العقل فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 سعيه متفضل ومنعها بها بل كان كاستمراره في العمل في هذا العمل
 او مبتدأ خبره فلا يجعل هذا الوجه بعيد وقريب منه جعله مفعول يتفوق والبعيد منه
 جدا جعل الخبر رزق لكم يتفوق رزق كما اختاره بعض المحققين من الافعال
 العامة لتحقيق مصدره في كل افعال الحاشية والمراد من هذا هو
 التفسير في الاخذ في قوله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 ان ترون والاولى من كونهم الرسل والحيات على غريب وهو خبر رزق والمراد انهم

لضعفهم

لضعفهم وشدة خوفهم لا يتعدوا به من غير ما رزقوا من العقل فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 والتفسير الفعلي هو الاخص في هذه الآية من قوله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 من دون اعتقاد والعقد وصفه بعتق واخر مطابق للواقع وقوله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 من غير ما رزقوا من العقل فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 وذلك لا يثبت من رزق الاستدلال بعض القاصرين على عدم كسوفه الارض والدلائل
 آتية على كسوفها ما يثبت بها كل من ادعى ان الدلائل التمهيدية
 سلمة من خدش وفي هذه جميع ما طاه كسوة وقد يفر بالجملة على وزن طهوه ويكفران
 مكان تفسيرهما هو عند قوله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 لما عليه الاطباء من ان الآ لا يغزو بس طهوه ابداع عطف على جعل الوجه الاول
 يلائم من غير الحرة وهذا لا يلائم من غير الحرة للتبعية لا من رزق الاول
 تبادر التبعية من التكرير وسماح جميع الفقه وجه الثاني في رعاية التفسيرين
 والوسط والثالث في ذلك ان يجعله من رزق الله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 لا جعله فربما على ما صدر رزقه وراوده بعدد خروج كل الثمرات بالمطمان كثير منها
 لم يخرج بعد لان بعضها يخرج بها والانهار والقنوات دون المطر فان مياه الارض كلها
 من رزق الله تعالى ويخرج منها في سورة الزمر ان الله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 والمبني رزقوا ليقدم عليه منه كما في المثال الذي ذكره لانه اورد وجهه لانه حاصل
 الاول ان جميع الثمرة التي خرجت منها في رزق الله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل
 الثاني في قيام جميع الفقه مقام جميع الثمرة كما في الآية بلسان التكرير وبالعكس كقوله
 لذكر الثمرة وحاصل الثالث ان امت الجميع انما هو حال التكرير في رزق الله تعالى فاعلموا اني قد رزقوا العقل

متعلق بعبد واذكر وهو اربعة وحاصل هذا انه يترتب في كل واحد من هذه الاربعة
ان لا يستحق ربك ان يخلقكم العباد منكم وامرهم بها فلا يشركوا به الله سبحانه وعبادكم
مبتدئين على ما هو اساس العبادات وهو توحيد بعبادته وحاصل هذا انه من قبل زرع
فانكم ترون ان شرطه سببته الاول لهذا وليس العباد سبب للتوحيد بل هو معناه
واساسها وقد يردق تارة بان العرفي يشبهه كماله لجهده سببه العرفي حكمه
واخر بان العباد قد تزداد في قدرته كما قال الله ان بقوله تترسخ في الحق واليكم
وهما كما ترس او لمجلد هذا ان الوجوده وتوضيحه ان يترتب على قوله بعبادكم
تتقون للالتفات به هي لعل وليست كما ذكره القوم لان ذلك انما يكون اذا كان من اثر
ثابت في التمسك بعد المرحوم الوقوع وهو يستلزم سبب المفعول الذي ينهم من جهة
الحق طبعي عن التقوى وباه ايقين بخلقكم في صورة من جبر من التقوى ليرجع امره
وكثرة السباب والذوق اليها كما هو بل انما ترك لعل مع الاشياء استه في كونها غير متبته
لكون المعنى فيها على خطر الوجود والعدم في شئبه شرط هذا ولا يذهب عليك
عمل التقوى على منتهى درجات التاكيد كما جعل المؤلف بان جعل علم جعل الالار
نتيجة لها بحصول قبلها واولعت على اول مراتبها كانت هي فلا يحصى الا ان يرد
بها الاتق من العذاب على ما في الكتاب او بالذبح جعل هذا راجع الوجود فيكون
هذا من قبل الذبح يترفع درجهم وقد يظن ان هذا هو ان الوجود المذكور في
الكتاب والمؤلف به ونقحه وليس من عند التأمل فان كلام الكتاب في هذا يجعل
الذبح مبتدأ المحذوف لان يكون النهر من تبا على مضمون الجملة امره بالذبح
لكم ذل التوحيد فلا يشركوه وهو كلام آخر لا حاجة فيه الى تأويل الا ان ثابته بالخبرية ليعتق

ذوقهم

ذوقهم خبر اول ان تقسم لمبتدأ خبر ان لا يسمع ووجه الفاعل في الخبر ولقد كان على ان يذكره اليه
لان وجه خبره على خبره ولا بد من الالف في الخبر وما يظن في قوله ان كلامه هذا هو
مراد صاحب الكتاب في لاي في الفهم قوله وبالذبح جعل لكم ذل رفعته على الابداء فلا يخرج من بعد
فقال المثل المتداول في المعادروا لا تشبهوا باليت على ان الله المعجز المبداء على
انه معجز لمن ادركه في المعجز القدر التبريد القوي والاعتماد على امره المعجز ان تعلم
على موهوبه في حاله وقيل هو معجز منسوبا الى حاله فيها والاول اوله وتنسب حسب
المحقير ليس يبدى الحق في كيف يبدى وتسميته دفع لاي في قوله ان الشريك
انما يعتقدون في الامانة منها شفعاء وهم عند الله لم يتركوا انما وجهه الوجود
فكيف يسمع جعلها انما ذكره سبحانه ولهذا لا جعل تشييعه وربما مفعول ادي
معجز طبع عبد ليس المراد بالالف خصوص العدد بل الكثرة لانها تارة مراتب الاعداد
المفردة الاصلية واذ انقسمت الامور الى امور الملل والاديان وعلى هذا على
تقدير الحاشية وعرضه دفع ما يظن من ان مدلول الآية منه صريح تحريم الشرك في العالم والبر
بفتح الفعل ما دل عليه الظاهر من ان المعنى الظاهر ليس الذبح شيئا هو بل الله
مراد ويقصد ايضا لان المقصود من المعنى الظاهر فان البطلان الظاهر هو رسل الله
الذي نظر بالعين العروا ارحم العالين ولم يفهموا من قوله انها كانت ابطال
الاسرار من جهة الخسوف والجمع بين الامرين في طريق اهل الكمال فقد فهموا من قوله
يجمع التعبد في اطراح الكونين فامثل الامر في ارجل التعبد في باطن المراح العالين
وكذلك الكمال ان اداسوا قول النبي صلى الله عليه وآله لا يدخل الملائكة بيتا فيه كلب وصورة
فخرجون الكلاب من بيوتهم يقولون اذا كان حفظ البيت لا راعى الحلب القور

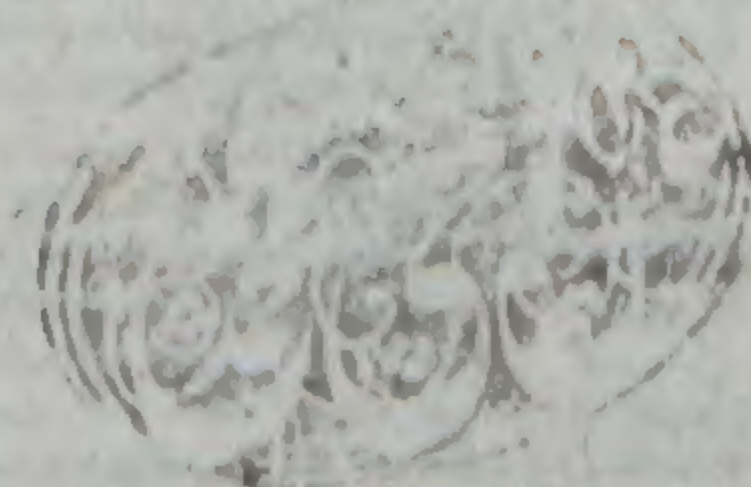
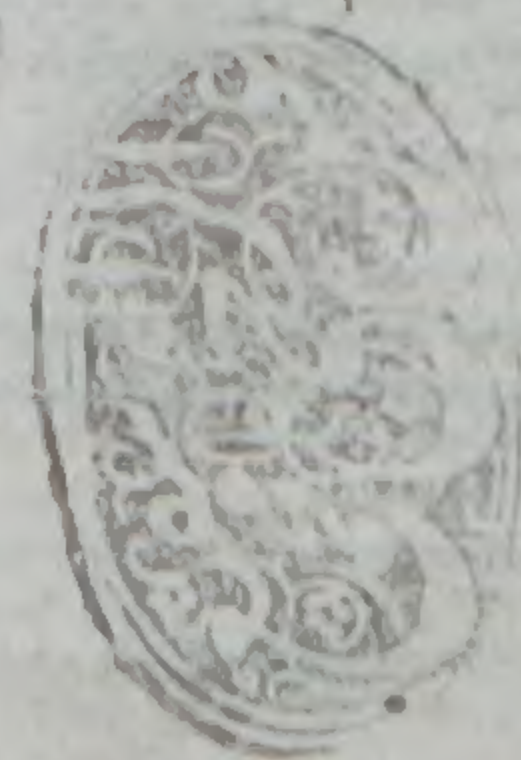
فلا ريب ان غلبة بيت القلح على الكلب المغرور الذي هو الغضب وياوتس على هذا الظاهر في
 القرآن والحديث والفقهاء فان كمال آية دله ودره الحديث عن النبي والمراد بالظهور
 ما ظهر من المعنى الخالص المنكشف بالباطن ما بطن ولم يظهر على غير نور الله قلبه بنور المعرفة وبالطه
 طفا، الظهور والباطن وما يطلع ما يصعد به اليه من طهار العلوم العربية وسبب الشمول
 والخاص والعام والخاص وامثال ذلك مطلق الباطن تطهير النفس عن اراس والغرور
 وترقيتها بملازمة الطاعات والترهات على علم التوراة التي ثبتت بالباء والذال
 المعجمة المستدرة اعلنت والمراد بالمنطق البليغ والمفاة المعادة والمضارة
 الاقرار والمعازة هو العبي الهمة والنزاهة المعجمة والمعازة بالمعاني المفاة
 ١ و اهوره لفظ نفاة هذا التعريف مما على هذا من جعل السمة طارة من كل سورة
 كما لا يخفى والمراد من كون اقلها ثلث آيات اقل جنتها والالم يصدق على من استورد ولو
 ليست اقل من ثلث آيات كان او قد سبق الكلام عند تفسير الفاتحة وانه لا يفتي
 قد اتفق الفراغ من تسويد هذه التعليقات لولا ما نسخ بها رسول الله عليه
 على تفسير الفاضل الجفا وسيد احقر على الله ملا شفيح وابو
 ولد ورحم من محمد رحيم وابو في يوم الجمعة دس عشر
 من شهر ذي الحجة سنة ثمان مائة وثمانين وثلثون

بعد الف من شهر رجب سنة ثمان مائة

من اجزاء الف صلاة وتحيته

وعلى الله وعلى آله

هم من فرق البرية
 سنة



باز بين شهر
 ۱۳۲۱ ش

امير لغزيت از منج جميع مقامات و علوم علمه
 له مع مبارک حضرت رسالت و از انجا اخراج مي شود
 در سني ستمائست

الاسم ذو العبد
 في اصل البطون
 في كتابه
 في درجها حال الدار
 في هذا الموضع
 في انوارها

در اسلام
سیار

کتابخانه مسجد جامع



تاریخ
۱۳۵۳ خ



